بنك الكويت المركزي

التقرير الاقتصادي

٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سموّ ولي العهد الشيخ نوّاف الأحمد الجابر الصّباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعـام ٢٠١٢

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــوا

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــوا

الشيخ د.مشعل جابرالأحمدالصباح

رئيس مكتب إستثمار رأس المال الأجنبي
وزارة التجارة والصناعة

عضـــوا

السيد محمد علي القاضي

عضـــوا

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــوا

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــوا

السيد أسامة محمد النصف

عضـــوا

تقديم

يُسعدني أن أُقدِّم التقرير الاقتصادي عن عام ٢٠١٢ لجميع المهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي، مُنطويًا على توثيق لأهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال ذلك العام. ويُمثِّل هذا التقرير الإصدار الحادي والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها بصفة سنوية منتظمة، ليتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمعلومات والتحليلات المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور. ويعرض التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٢ تلك التطورات ضمن ستة أجزاء، وبحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويبدأ هذا التقرير الاقتصادي في **الجزء الأول** منه بتناول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٢، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٤١٠٢٥ مليون دينار، وبما يُمثِّل نموًا قيمته ٣١٤٦,٧ مليونًا ومعدله ٨,٣%، عاكسًا بذلك نمو القطاعات النفطية بمعدل ١١,٩% والقطاعات غير النفطية بمعدل ٤%. ولقد بلغ معدل التضخم في دولة الكويت مقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٤,٨% خلال العام السابق. وأشارت الإحصاءات المتوافرة أيضًا إلى ارتفاع معدل نمو السكان غير الكويتيين خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٣,٩%، بينما تباطأ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليصل إلى نحو ٢,٥% خلال العام المذكور، ليبلغ بذلك معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت ٣,٤% خلال عام ٢٠١٢. هذا، وقد بلغ معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت ٣,١% خلال عام ٢٠١٢.

ويستعرض التقرير في **الجزء الثاني** منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض وتحليل أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٢، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) بما نسبته ٧% بنهاية عام ٢٠١٢، وارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بما نسبته ٤,٦% لتصل إلى نحو ٢٦٧٩٦,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. وأشارت البيانات المتوافرة أيضًا إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا بلغت نسبته ٢٠,٩% وليصل ذلك الرصيد إلى نحو ٤٤٤٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

ويتابع التقرير الاقتصادي في **الجزء الثالث** منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرِزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وانعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو ٤٧٢٠٧,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، محققًا بذلك نموًا بلغ معدله نحو ٧,١% مقارنة بمستواه خلال العام السابق، كما بلغ إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو ١١٦٢٨,٤ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ بتراجع بلغت نسبته ٤,١% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١١. هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته نحو ١٢٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ بارتفاع بلغت نسبته ٣,٣% عن مستواه في نهاية العام السابق.

أما **الجزء الرابع** من التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة للدولة، من خلال استعراض بيانات الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية خلال عام ٢٠١٢، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ (الموازنة العامة المعتمدة، والعمليات المالية الحكومية المُنفَّذة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/١٢). وفي هذا الإطار، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٣٢٢٨,٧ مليون دينار، وبما يُمثّل ارتفاعًا نسبته ١٥٠,٥%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. ويستعرض **الجزء الخامس** من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى خلال عام ٢٠١٢، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت للعام المذكور، حيث حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٢ فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو ٩١٨ مليون دينار.

وأخيرًا يرصد **الجزء السادس** من هذا التقرير الاقتصادي تطورات أداء سوق الكويت للأوراق المالية ووتيرة نشاطه خلال عام ٢٠١٢، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وفي هذا الإطار، فقد أقفل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية على ارتفاع بنسبة ٢,٠٧% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بإقفال عام ٢٠١١، كما سجّل المؤشر الوزني ارتفاعًا مماثلًا في نهاية عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢,٩٧% مقارنة بإقفال عام ٢٠١١.

وقد جاء الاتجاه العام لأداء الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠١٢ كمحصلةٍ لتفاعل العديد من المتغيرات والتطورات العالمية والمحلية. ولعل من أبرز تلك المتغيرات ما يرتبط منها بالارتفاع الملحوظ في مستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك ارتفاع معدلات إنتاجه، الأمر الذي شكَّل عاملاً محوريًا في تعزيز النمو الذي حققته المجاميع الأساسية للحسابات القومية لدولة الكويت خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، فقد أفضى اضطراد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تزايد حجم الفوائض المالية الداخلية (فائض الموازنة العامة للدولة)، وأيضًا الفوائض المالية الخارجية (فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات).

وختامًا، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعته وازدهاره، وذلك في ظل رعاية صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق،،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

موجز التقرير الاقتصادي

موجز التقرير الاقتصادي

يتناول التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٢ أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكلٍ موجز على النحو التالي:

أولاً- أداء الاقتصاد المحلي:

شهد الاقتصاد الكويتي نموًّا خلال عام ٢٠١٢، حيث جاء ذلك النمو كمحصلةٍ لتفاعل العديد من التطورات والمستجدات العالمية والمحلية، كان من أبرزها الارتفاع في مستويات أسعار النفط العالمية ومعدلات الإنتاج المحلية، وبما أدى إلى ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى نحو ٤١٠٢٥ مليون دينار، مقابل نحو ٣٧٨٧٨,٣ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل نموًّا قيمته ٣١٤٦,٧ مليونًا ومعدله ٨,٣% مقارنةً بنمو قيمته ٣٥٠٩,١ ملايين ومعدله ١٠,٢% خلال العام السابق. وجاء ذلك النمو ليعكس في الجانب الأكبر منه ارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في القطاعات النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي وصناعة المنتجات النفطية المكررة) بنحو ٢٦٦٤ مليون دينار وبمعدل ١١,٩% لتصل إلى نحو ٢٥٠٨٣,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٢٤١٩,٥ مليونًا للعام السابق. وارتفعت كذلك القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية لتصل إلى نحو ١٧٦٣٤,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٦٩٥٨ مليونًا خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل نموًّا قيمته ٦٧٦,٩ مليونًا ومعدله ٤%.

من جانبٍ آخر، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٥١٢٨٩,٦ مليون دينار خلال العام المذكور مقابل نحو ٤٤٣٢٣ مليونًا للعام السابق، وبما يُمثل نموًّا قيمته ٦٩٦٦,٦ مليونًا ومعدله ١٥,٧% مقارنةً بنمو قيمته ٩٩٥٣,٨ مليونًا ومعدله ٢٩% خلال العام السابق، وذلك انعكاسًا لارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الجارية في القطاعات النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي وصناعة المنتجات النفطية المكررة) بنحو ٥٤٢٧ مليون دينار وبمعدل ١٩,٣% لتصل إلى نحو ٣٣٥٢٦,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٨٠٩٩,٥ مليونًا للعام السابق. وعلى إثر ذلك، زادت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك القطاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٦٥,٤% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٦٣,٤% للعام السابق. إضافةً إلى ذلك، شهدت القيمة المضافة من مجموع القطاعات غير النفطية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) نموًا بلغت قيمته نحو ١٧٥٢,٤ مليون دينار ومعدله ٩,٩% خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو قيمته نحو ١٣٤٠,٥ مليونًا ومعدله ٨,٢% خلال العام السابق.

من جهةٍ أخرى، بلغ معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام ٢٠٠٠=١٠٠) خلال عام ٢٠١٢ نحو ٢,٩% مقابل نحو ٤,٨% خلال العام السابق. وتركز الجانب الأكبر (٦٨,٣%) من معدل التضخم السنوي المشار إليه آنفًا في ثلاثة أقسام رئيسية تستحوذ مجتمعةً على نحو ٥٣,٩% من الأهمية النسبية لجميع أقسام الإنفاق الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. ويأتي في مقدمة تلك الأقسام الثلاثة الرئيسية قسم المواد الغذائية الذي تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعاره ليبلغ نحو ٥,٦% وبمساهمة نسبية ٤٢%، وقسم خدمات المسكن الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ١,٥% وبمساهمة نسبية بلغت ١٣,٦%، وقسم الكساء وملبوسات القدم الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ٣,٩% وبمساهمة نسبية ١٢,٧% في معدل التضخم العام خلال عام ٢٠١٢.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن عام ٢٠١٢ قد شهد ارتفاعًا في معدل نمو السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو ٣,٩% مقارنةً بنمو معدله ٣,٣% خلال عام ٢٠١١. وفي المقابل، تباطأ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليصل إلى نحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣% خلال العام السابق. وعلى إثر ذلك، شهد معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت ارتفاعًا طفيفًا من نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٢. وقد اقترن بذلك نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت بمعدل ٣,١% خلال عام ٢٠١٢، مقابل زيادة نسبتها ٣,٢% خلال العام السابق.

ثانيًا– التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) بما نسبته ٦,٥% بنهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنمو نسبته ١٠,٢% خلال عام ٢٠١١. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنة بمستواها خلال العام السابق، حيث حققت زيادة نسبتها ٦,٣% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٩,٨% في نهاية عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته ١٢٨٣,٧ مليون دينار ونسبته ٥%، لتصل إلى نحو ٢٦٨٩٥,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

أما على صعيد التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٢، فقد واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس ربط

سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٢ قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كما في نهاية كلٍّ من أشهر عام ٢٠١٢ ما قيمته ٤,٧ فلوس ونسبته ١,٧%.

من جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى حدوث تقلبات واضحة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هوامش واسعة نسبيًا، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى إلى معدلات بلغت ١٢,٦٣٩% مقابل الين الياباني، و١١,٦٧١% مقابل اليورو، و١١,٢٣٢% مقابل الفرنك السويسري، و٦,٣٣٤% مقابل الجنيه الإسترليني. أما على صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جانب، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جانبٍ آخر في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بنهاية العام السابق، فيلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ٣,٢٥ فلوس ومعدله ١,١٦%، في حين سجّل سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاضًا مقابل الجنيه الإسترليني بما نسبته ٢,٩٨%، والفرنك السويسري بما نسبته ٢,٢٥%، واليورو بما نسبته ١,٢٣%.

وفيما يتعلق بتنظيم مستويات السيولة المحلية، فقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده في هذا المجال من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ بطرح أربعة إصدارات من أذونات الخزانة استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٢٥٠ مليون دينار. إضافةً إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي بطرح ٢٥ إصدارًا من سندات الخزانة الكويتية بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٦٣٥ مليون دينار. هذا، وقد تراجع الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٢ لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) التي يُديرها بنك الكويت المركزي نيابةً عن وزارة المالية بنحو ٢١٨ مليون دينار وبنسبة ١١%، ليصل إلى نحو ١٧٥٥ مليون دينار مقابل نحو ١٩٧٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١.

وعلى صعيد إصدارات سندات بنك الكويت المركزي، فقد قام البنك المركزي بطرح ٣٧ إصدارًا من تلك السندات، ليبلغ إجمالي القيمة الإسمية لما تم إصداره من تلك السندات خلال عام ٢٠١٢ نحو ٥٤٤٣ مليون دينار. ومحصلة لهذه التطورات، ارتفع الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٢ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٣٩٩ مليون دينار ونسبته ٢٥,٧% (من ١٥٥٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١٩٥٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢).

أما فيما يتعلق بأرصدة حسابات البنوك المحلية مع بنك الكويت المركزي، فتشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا بلغت قيمته نحو ٧٦٩,٤ مليون دينار ونسبته ٢٠,٩%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٤٤٤٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣٦٧٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجّلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية إلى الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة. وفي هذا الإطار، تم تكثيف الإجراءات الرقابية والإشرافية من جانب بنك الكويت المركزي، لاسيما فيما يتعلق بمعاملات المشتقات المالية والتحقق من عدم قيام البنوك بأنشطة مضاربة في المشتقات المالية سواءً لحسابها أو لحساب العملاء. إضافةً إلى ذلك، فقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده فيما يتعلق بالإشراف على إدارة المخاطر ومتابعة البنوك في إجراء اختبارات الضغط المالي بشكلٍ نصف سنوي، وتوسيع معايير الإفصاح وشفافية الهياكل القانونية والتنظيمية للبنوك ومجموعاتها بما يسمح بسهولة إدارة المخاطر، والتأكيد على أهمية القيم السلوكية والإلتزام بالمعايير المهنية التي تُعزّز نزاهة العمل المصرفي.

ثالثًا– المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعددها ٢٢ بنك منها ٥ بنوك تجارية تقليدية، و ١٠ فروع لبنوك أجنبية، وبنك متخصص واحد، و٦ بنوك إسلامية منها فرع لبنك أجنبي واحد) نحو ٤٧٢٠٧,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٤٠٨١,٥ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بلغ معدله نحو ٧,١% وبقيمة بلغت نحو ٣١٢٦,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنة بنمو معدله ٦,٥% وقيمته ٢٧٠١,٦ مليونًا خلال عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى ٩٣ شركة (منها ٥٠ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام ٢٠١٢، مقارنةً بعدد ٩٥ شركة في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٢ ما قيمته نحو ١١٦٢٨,٤ مليون دينار، بتراجع بلغت قيمته ٥٠٢,٧ مليون دينار ونسبته ٤,١% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١١.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (٣٩ شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو ١٢٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مرتفعًا بما قيمته نحو ٤,٤ مليون دينار ونسبته ٣,٨% عن مستواه البالغ ١١٨,٢ مليونًا في نهاية العام السابق.

رابعًا- المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٣٠٢٣٦,١ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢١٥٠٢ مليونًا للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قيمته نحو ٨٧٣٤,١ مليون دينار ونسبته ٤٠,٦%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠ ليعكس في الجانب الأكبر منه ارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ٨٦٢٢,١ مليون دينار ونسبته ٤٣,٢% لتصل إلى نحو ٢٨٥٦٩,٥ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بنحو ١٩٩٤٧,٤ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١ ارتفاعًا بنحو ٧٨٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٤,٨% لتصل إلى نحو ١٧٠٠٧,٤ ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٦٢٢١ مليون دينار للسنة المالية السابقة. وجدير بالذكر أن الارتفاع في المصروفات الفعلية ضمن الباب الأول (المرتبات والأجور) شكّل ما نسبته ٨٦,٥% من الارتفاع المشار إليه في إجمالي المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١، حيث ارتفعت المصروفات الفعلية ضمن الباب الأول بنحو ٦٨٠,١ مليون دينار وبنسبة ١٩,٩% لتصل إلى نحو ٤١٠٣,٣ ملايين دينار من إجمالي المصروفات العامة الفعلية للسنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابل ٣٤٢٣,٢ مليونًا خلال السنة المالية السابقة. وارتفعت المصروفات الفعلية ضمن الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ١٨٠,١ مليون دينار وبنسبة ٢,٢% لتصل إلى نحو ٨٣٤٥ مليون دينار من إجمالي المصروفات العامة الفعلية للسنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابل نحو ٨١٦٤,٩ مليونًا خلال السنة المالية السابقة.

ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٣٢٢٨,٧ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٥٢٨١ مليونًا للسنة المالية السابقة، وبما يُمثل ارتفاعًا قيمته ٧٩٤٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٥٠,٥%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

خامسًا- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تُشير إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٢ إلى أن الحساب الجاري قد حقَّق فائضًا بلغ نحو ٢٢١٧٤ مليون دينار (ما يُمثّل ٤٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢) مقارنة بفائض بلغ نحو ١٨٥٣٤ مليون دينار (ما يُمثّل ٤١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١) في العام السابق. ويرتبط الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الأساس بالفائض الذي يُحققه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى تزايد فائض الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٢٧١٠١ مليون دينار (ما يُمثل ٥٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢) مقارنةً بنحو ٢٢٣١٧ مليون دينار (ما يُمثل ٥٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١١)، وبذلك ارتفع فائض الميزان السلعي بنحو ٤٧٨٣ مليون دينار وبنسبة ٢١,٤% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر تدفقًا صافيًا من الخارج بلغت قيمته نحو ١١٧٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بتدفق صافٍ من الخارج بلغت قيمته نحو ٩٥٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، لترتفع قيمة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج خلال عام ٢٠١٢ بنحو ٢٢٢ مليون دينار وبنسبة ٢٣,٢% مقارنةً بالعام السابق. وفي ضوء ذلك، سجّل الحساب الجاري والرأسمالي فائضًا بلغت قيمته نحو ٢٣٣٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل فائض بلغ نحو ١٩٤٨٩ مليونًا خلال عام ٢٠١١، بزيادة قيمتها نحو ٣٨٦١ مليون دينار ونسبتها نحو ١٩,٨%.

وفيما يتعلق بالحساب المالي لميزان المدفوعات، فقد سجّل تدفقًا صافيًا إلى الخارج بلغت قيمته نحو ٢٤١٠٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتدفقٍ صافٍ إلى الخارج بلغت قيمته نحو ١٧٧٨٩ مليون دينار لعام ٢٠١١، لترتفع قيمة صافي التدفقات المالية إلى الخارج خلال عام ٢٠١٢ بنحو ٦٣١٩ مليون دينار وبنسبة ٣٥,٥% مقارنة بالعام السابق.

ومحصلةً للتطورات سالفة الذكر، حقّق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٢ فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو ٩١٨ مليون دينار، مقارنةً بفائض كلي بلغت قيمته نحو ١٢٣١ مليونًا لعام ٢٠١١. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقّق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي، والذي سجّل زيادة بذات القيمة (٩١٨ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٢. وعلى صعيد آخر، وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطار أوسع ليشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهِر فائضًا يُقدَّر بنحو ٢٠٦٨٣

مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ (ما يُمثّل ٤٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢)، مقارنةً بفائض بلغ نحو ١٣٤٥٨ مليونًا (ما يُمثّل ٣٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١١) خلال العام السابق.

سادسًا- تطورات سوق الكويت للأوراق المالية:

سجلت مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٢، حيث ساهم نشاط حركة التداول في دفع مستويات الأسعار نحو الصعود الذي تركّز معظمه في الربع الأول من العام. وفي نهاية عام ٢٠١٢، أقفل المؤشر العام للأسعار على ارتفاع بنسبة ٢,٠٧% مقارنة بإقفال عام ٢٠١١، كما سجل المؤشر الوزني ارتفاعًا مماثلاً في نهاية عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢,٩٧% مقارنة بإقفال عام ٢٠١١. هذا، وقد سجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة تراجعًا محدودًا لتصل إلى نحو ٢٨٨٨٥,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ بانخفاض قيمته ٤٧٤,٢ مليون دينار ونسبته ١,٦% عن نهاية عام ٢٠١١.

وفي هذا الإطار، فقد تأثر أداء السوق خلال عام ٢٠١٢ بمجموعة من العوامل الإيجابية، والتي كان من أبرزها ارتفاع الأرباح المرحلية للشركات المدرجة خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بالفترات المقابلة لها من عام ٢٠١١، وبما ساهم في تعزيز الأجواء الإيجابية التي انعكست آثارها على الثقة بين المتعاملين في السوق خلال العام. إضافةً إلى ذلك، قرّر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٢ تخفيض سعر الخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢% بدلاً من ٢,٥%، وذلك في إطار تعزيز الأجواء الداعمة لتحسين أداء القطاعات غير النفطية للاقتصاد الوطني. على الجانب الآخر، فقد تأثر أداء سوق الكويت للأوراق المالية في فترات مختلفة من عام ٢٠١٢ ببعض العوامل السلبية، والتي كان من أبرزها ما قررته هيئة أسواق المال بشطب إدراج أسهم ١٤ شركة لعدم تقديمها بياناتها المالية لفترات مختلفة، فضلاً عن تأثير الأوضاع السياسية المحلية والأجواء الاقتصادية الإقليمية والعالمية غير المواتية.

أداء الاقتصاد المحلي

أداء الاقتصاد المحلي

شهد الاقتصاد الكويتي نموًا خلال عام ٢٠١٢. وقد جاء ذلك النمو كمحصلة لتفاعل العديد من التطورات والمستجدات العالمية والمحلية كان من أبرزها الارتفاع في مستويات أسعار النفط العالمية ومعدلات الإنتاج المحلية وبما أدى إلى ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. وعلى وجه التحديد انعكس الارتفاع في أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بالعام السابق (بنسبة ٢% للسعر الفوري لسلة الخامات القياسية لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك")، إلى جانب الارتفاع في معدلات إنتاج النفط الخام الكويتي (بنسبة ١٢%) على القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات النفطية (إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وصناعة المنتجات النفطية المكررة) التي شهدت نموًا قيمته ٥٤٢٧ ومعدله ١٩,٣% خلال عام ٢٠١٢ بعد نموه بمعدل ٤٤,١% خلال العام السابق. ومن جانب آخر، شهدت القيمة المضافة من مجموع القطاعات غير النفطية (باستبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) نموًا بلغت قيمته نحو ١٧٥٢,٤ مليون دينار ومعدله ٩,٩% خلال عام ٢٠١٢، مقارنًة بنمو قيمته نحو ١٣٤٠,٥ مليونًا ومعدله ٨,٢% خلال العام السابق. وكمحصلة لذلك، حقق الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٢ نموًا معدله ١٥,٧% لتصل قيمة ذلك الناتج إلى نحو ٥١٢٨٩,٦ مليون دينار، مقارنًة بنحو ٤٤٣٢٣ مليونًا وبنمو معدله ١٥,٧% خلال العام السابق.

ومن جانب آخر، حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٢ نموًا قيمته ٣١٤٦,٧ مليونًا ومعدله ٨,٣% ليصل إلى نحو ٤١٠٢٥ مليون دينار، مقابل نحو ٣٧٨٧٨,٣ مليونًا للعام السابق. وقد جاء ذلك النمو ليعكس في الجانب الأكبر منه ارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية (من ضمنها صناعة المنتجات النفطية المكررة) بنحو ٢٦٦٤ مليون دينار وبمعدل ١١,٩% لتصل إلى نحو ٢٥٠٨٣,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، وارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ١٧٦٣٤,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٦٩٥٨ مليونًا خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل نموًا قيمته ٦٧٦,٩ مليونًا ومعدله ٤%.

هذا، وقد تباطأ معدل التضخم في دولة الكويت مقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام ٢٠٠٠=١٠٠) خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٢,٩% مقابل نحو ٤,٨% خلال عام ٢٠١١ مقارنًة بالعام السابق له. وقد تمثلت أهم الأقسام الرئيسية المساهِمة في المعدل المشار إليه في كلٍّ من قسم

المواد الغذائية (وزنه الترجيحي نحو ١٨,٣%) الذي تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعاره ليبلغ نحو ٥,٦% ليشكل ما نسبته ٤٢% من التغير في المستوى العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بالعام السابق. وتلا ذلك قسم خدمات المسكن (وزنه الترجيحي نحو ٢٦,٧%) الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ١,٥% وبأهمية نسبية بلغت ١٣,٦%، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٨,٩%) الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ٣,٩% وبأهمية نسبية ١٢,٧%.

وعلى صعيد تطورات السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن عام ٢٠١٢ قد شهد ارتفاعًا في معدل نمو أعداد السكان غير الكويتيين وذلك بنحو ٣,٩% مقارنًة بنمو معدله ٣,٣% خلال عام ٢٠١١، في حين شهد معدل نمو أعداد السكان الكويتيين تباطؤًا خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٢,٥% مقابل ٣% خلال العام السابق. وعلى إثر ذلك، شهد معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت تسارعًا من نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٢. في حين شهد نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت تباطؤًا طفيفًا في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٣,١% بعد أن بلغ نحو ٣,٢% خلال العام السابق، كما تباطأ معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية ليبلغ نحو ٢,٥% في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٦,٦% في نهاية العام السابق.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي الجوانب الرئيسية لأداء الاقتصاد المحلي خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بعام ٢٠١١، كما تعكسها الإحصاءات المتوافرة لكل من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة، وذلك على النحو التالي :

أولاً – الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

تعتبر إحصاءات الحسابات القومية أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على تطور الأداء العام والنمو في الاقتصاد الوطني، وما يطرأ عليه من تغيرات هيكلية من فترة إلى أخرى. ويعد الناتج المحلي الإجمالي من المجاميع الرئيسية لإحصاءات الحسابات القومية، حيث يعبر عن القيمة المضافة التي تحققت في الاقتصاد المحلي نتيجة استخدام عوامل الإنتاج المتوافرة فيه خلال فترة زمنية معينة (عام في العادة). وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي من زاوية الإنفاق مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للمقيمين في الاقتصاد المحلي وإنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات)، مطروحًا منه إنفاق المقيمين على السلع والخدمات المنتجة في باقي دول العالم (الواردات من السلع والخدمات).

ولعلَّ أبرز ما تشير إليه الإحصاءات الأولية للحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٢، ذلك النمو الملحوظ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٥١٢٨٩,٦ مليون دينار خلال العام المذكور، مقابل نحو ٤٤٣٢٣ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ٦٩٦٦,٦ مليونًا ومعدله ١٥,٧% مقارنًة بنمو قيمته ٩٩٥٣,٨ مليونًا ومعدله ٢٩% خلال العام السابق. وقد جاء ذلك النمو ليعكس في الجانب الأكبر منه ارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الجارية في قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بنحو ٥٢٢٣,٨ مليون دينار وبمعدل ١٩,٣% لتصل إلى نحو ٣٢١١٩,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٢٦٨٩٦,١ مليونًا للعام السابق. وعلى إثر ذلك، زادت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك القطاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٦٢,٦% خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٦٠,٧% للعام السابق.

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٠	٢٠١١*	٢٠١٢**
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	**١٨٤٠٦,٥**	**٢٦٨٩٦,١**	**٣٢١١٩,٩**
معدل التغير (%)	٢٢,٨	٤٦,١	١٩,٤
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	٥٣,٦	٦٠,٧	٦٢,٦
القطاعات غير النفطيـة	**١٧٥١٥,٩**	**١٨٩٦٥,٢**	**٢٠٩٢٠,٨**
معدل التغير (%)	٢,٩	٨,٣	١٠,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥١,٠	٤٢,٨	٤٠,٨
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	**٣٥٩٢٢,٤**	**٤٥٨٦١,٣**	**٥٣٠٤٠,٧**
معدل التغير (%)	**١٢,٢**	**٢٧,٧**	**١٥,٧**
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**١٧٦٤,٧-**	**١٧٦٠,١-**	**١٩٥٥,٤-**
معدل التغير (%)	**٢,٤**	**٠,٣-**	**١١,١**
رسـوم الواردات	**٢١١,٥**	**٢٢١,٨**	**٢٠٤,٣**
معدل التغير (%)	٧,٥	٤,٩	٧,٩-
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري	**٣٤٣٦٩,٢**	**٤٤٣٢٣,٠**	**٥١٢٨٩,٦**
معدل التغير (%)	١٢,٧	٢٩,٠	١٥,٧

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

من جانب آخر، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية (ومن ضمنها صناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ٢٠٩٢٠,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٨٩٦٥,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل نموًا قيمته ١٩٥٥,٦ مليونًا ومعدله ١٠,٣%، بعد أن حققت نموًا قيمته ١٤٩٩,٣ مليونًا ومعدله ٨,٣% خلال العام السابق. وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٤٠,٨% خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٢,٨% خلال عام ٢٠١١، أخذًا في الاعتبار النمو المشار إليه آنفًا في القيمة المضافة من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. ويبين (جدول ١، ورسم البياني ١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٢).

هذا، ويعكس النمو المحقق في القيمة المضافة من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠١٢ محصلة التطورات في أسواق النفط العالمية، وما صاحبها من ارتفاع في مستويات أسعار النفط في تلك الأسواق، ومنها السعر الفوري لسلة الخامات القياسية لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" الذي سجل نموًا نسبته ٢% (من نحو ١٠٧,٤٦ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١١ ليصل إلى نحو ١٠٩,٤٥ دولارات كمتوسط لعام ٢٠١٢) من جهة، وارتفاع إنتاج النفط الخام لدولة الكويت بما نسبته ١٢% في إطار قرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" (ارتفع الإنتاج الفعلي من نحو ٢,٦٥٩ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٢,٩٧٨ مليونًا كمتوسط لعام ٢٠١٢) من جهة أخرى.

رسم بياني (١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

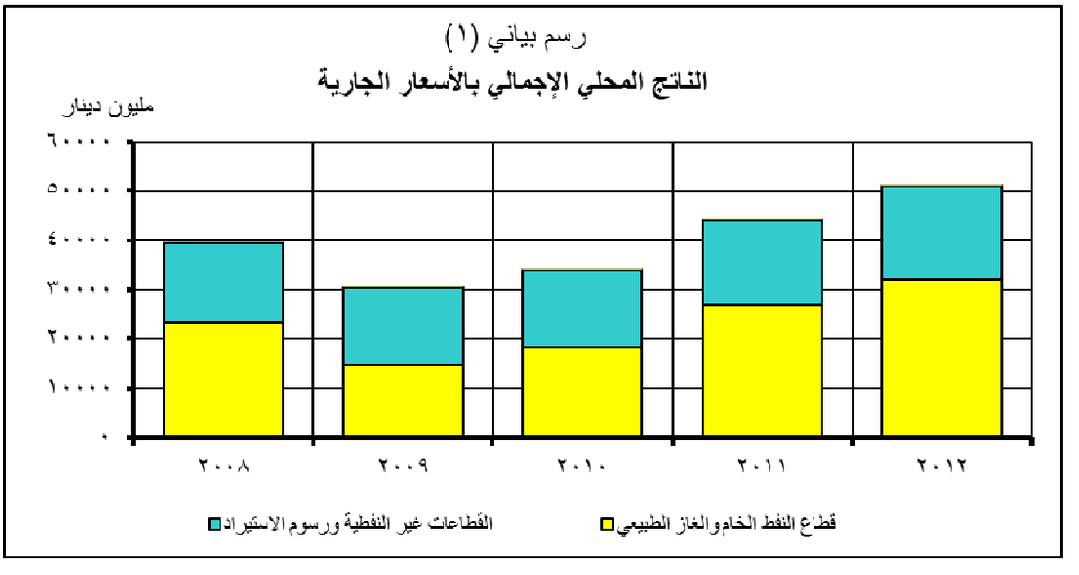

وضمن هذا الإطار، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع سعر برميل نفط خام الكويت التصديري بشكل ملموس من نحو ١٠١,٩٦ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٠٦,٦١ دولارًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٤,٦٥ دولارًا ونسبته ٤,٦%، وكذلك ارتفاع المتوسط المرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز الطبيعي المسال الكويتي بما قيمته ٥,٦٦ دولارات ونسبته ٧,٩%، وذلك من نحو ٧١,٨٥ دولارًا إلى نحو ٧٧,٥١ دولارًا للبرميل خلال العامين المذكورين على الترتيب. إلى جانب ذلك، ارتفع متوسط الكميات المنتجة من الغاز المسال من نحو ١٤٢ ألف برميل مكافئ يوميًا خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٥٢ ألف برميل مكافئ يوميًا خلال عام ٢٠١٢.

وفي الاتجاه ذاته، حققت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من صناعة المنتجات النفطية المكررة نموًا بنحو ٢٠٣,٢ مليون دينار وبمعدل ١٦,٩% لتصل إلى نحو ١٤٠٦,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٢٠٣,٤ مليونًا خلال العام السابق. وجاء ذلك النمو في ظل ارتفاع المتوسط المرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المكررة الكويتية بما قيمته ١,١ دولارًا ونسبته ٠,٩% ليصل إلى نحو ١١٥,٢٢ دولارًا خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١١٤,١٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١١، وارتفاع إنتاج المصافي الكويتية من المنتجات النفطية المكررة ليصل إلى نحو ٩٠٧ ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٨٤٣ ألفًا كمتوسط خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو ١٠ آلاف برميل يوميًا وبنسبة ٧%.

وبناءً على ذلك، زادت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية لتصل إلى نحو ٣٣٥٢٦,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٨٠٩٩,٥ مليونًا لعام ٢٠١١، وبما يمثل نموًا قيمته ٥٤٢٧ مليونًا ومعدله ١٩,٣%. وعلى إثر ذلك، زادت الأهمية النسبية للقيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو ٦٥,٤% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٦٣,٤% خلال العام السابق (جدول ٢).

أما على صعيد القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية، بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة، فقد شهدت نموًا خلال عام ٢٠١٢ بلغت قيمته ١٧٥٢,٤ مليون دينار ومعدله ٩,٩% لتصل إلى نحو ١٩٥١٤,٢ مليون دينار مقابل نمو قيمته ١٣٤٠,٥ مليونًا ومعدله ٨,٢% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له.

جدول (٢)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١*	٢٠١٢**
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	**١٨٤٠٦,٥**	**٢٦٨٩٦,١**	**٣٢١١٩,٩**
معدل التغير (%)	٢٢,٨	٤٦,١	١٩,٤
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	٥٣,٦	٦٠,٧	٦٢,٦
صناعة المنتجات النفطية المُكررة	**١٠٩٤,٦**	**١٢٠٣,٤**	**١٤٠٦,٦**
معدل التغير (%)	٣٥,١	٩,٩	١٦,٩
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٢	٢,٧	٢,٧
مجموع القطاعات النفطيـة	**١٩٥٠١,١**	**٢٨٠٩٩,٥**	**٣٣٥٢٦,٥**
معدل التغير (%)	٢٣,٤	٤٤,١	١٩,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٦,٧	٦٣,٤	٦٥,٤
القطاعات غير النفطيـة	**١٦٤٢١,٣**	**١٧٧٦١,٨**	**١٩٥١٤,٢**
معدل التغير (%)	١,٢	٨,٢	٩,٩
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٧,٨	٤٠,١	٣٨,٠
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	**٣٥٩٢٢,٤**	**٤٥٨٦١,٣**	**٥٣٠٤٠,٧**
معدل التغير (%)	١٢,٢	٢٧,٧	١٥,٧
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**-١٧٦٤,٧**	**-١٧٦٠,١**	**-١٩٥٥,٤**
معدل التغير (%)	٢,٤	-٠,٣	١١,١
رسـوم الـــواردات	**٢١١,٥**	**٢٢١,٨**	**٢٠٤,٣**
معدل التغير (%)	٧,٥	٤,٩	-٧,٩
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**٣٤٣٦٩,٢**	**٤٤٣٢٣,٠**	**٥١٢٨٩,٦**
معدل التغير (%)	١٢,٧	٢٩,٠	١٥,٧

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

ومن ناحية أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (جدول ٣، ورسم بياني ٢)، تفيد البيانات المتوافرة بأن النمو المشار إليه آنفًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بالعام السابق، قد جاء مدفوعًا بزيادة إنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٥٠٦٢ مليون دينار ونسبته ١٦,٣% ليصل إلى نحو ٣٦١٨٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنًة بنحو ٣١١٢٦ مليونًا خلال عام ٢٠١١. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعًا بنحو ١٩٠٤,٦ مليون دينار

وبمعدل ١٤,٤% ليصل إلى نحو ١٥١٠١,٦ مليون دينار مقابل نحو ١٣١٩٧ مليونًا خلال العامين المذكورين على الترتيب.

جدول (٣)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١*	٢٠١٢**
١- الاستهلاك النهـائي	**١٥٣٩١,١**	**١٦٩٤٥,٤**	**١٩١٢٤,٢**
معدل التغير (%)	-٢,٩	١٠,١	١٢,٩
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٦٨,٨	٧٠,٠	٧١,٢
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٤,٨	٣٨,٢	٣٧,٣
- الاستهلاك الحكومي	**٥٩٤٦,٦**	**٦٦٢٦,٤**	**٧٧٧٥,٤**
معدل التغير (%)	٥,٥	١١,٤	١٧,٣
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٣٨,٦	٣٩,١	٤٠,٧
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٦,٦	٢٧,٤	٢٨,٩
- الاستهلاك الخاص	**٩٤٤٤,٥**	**١٠٣١٩,٠**	**١١٣٤٨,٨**
معدل التغير (%)	-٧,٦	٩,٣	١٠,٠
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٦١,٤	٦٠,٩	٥٩,٣
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٢,٢	٤٢,٦	٤٢,٢
٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي	**٦٩٦٤,١**	**٧٢٦١,٦**	**٧٧٤٦,٤**
معدل التغير (%)	٢٧,١	٤,٣	٦,٧
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٣١,٢	٣٠,٠	٢٨,٨
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٠,٣	١٦,٤	١٥,١
٣- إجمالي إنفاق المقيمين (١+٢)	**٢٢٣٥٥,٢**	**٢٤٢٠٧,٠**	**٢٦٨٧٠,٦**
معدل التغير (%)	٤,٨	٨,٣	١١,٠
الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%)	٦٥,٠	٥٤,٦	٥٢,٤
٤- الصادرات من السلع والخدمات	**٢٢٠٥٥,٠**	**٣١١٢٦,٠**	**٣٦١٨٨,٠**
معدل التغير (%)	٢١,٧	٤١,١	١٦,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٤,٢	٧٠,٢	٧٠,٦
٥- الواردات من السلع والخدمات	**١٠٠٤١,٠**	**١١٠١٠,٠**	**١١٧٦٩,٠**
معدل التغير (%)	١٢,١	٩,٧	٦,٩
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٤,٩	٤٥,٥	٤٣,٨
٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)	**٣٤٣٦٩,٢**	**٤٤٣٢٣,٠**	**٥١٢٨٩,٦**
معدل التغير (%)	١٢,٧	٢٩,٠	١٥,٧
٧- فائض الموارد المحلية (٦-٣)	**١٢٠١٤,٠**	**٢٠١١٦,٠**	**٢٤٤١٩,٠**
معدل التغير (%)	٣١,١	٦٧,٤	٢١,٤
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٥,٠	٤٥,٤	٤٧,٦

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري)، والذي يمثل مجموع إنفاقهم على كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٦٨٧٠,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مسجلاً بذلك نموًا قيمته نحو ٢٦٦٣,٦ مليون دينار ومعدله ١١% بعد أن حقق نموًا قيمته نحو ١٨٥١,٨ مليونًا ومعدله ٨,٣% خلال عام ٢٠١١. وجاء النمو في هذا البند محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ٢١٧٨,٨ مليون دينار ونسبته ١٢,٩% ليصل إلى نحو ١٩١٢٤,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٦٩٤٥,٤ مليونًا خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٤٨٤,٨ مليون دينار ومعدله ٦,٧% ليصل إلى نحو ٧٧٤٦,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نمو قيمته نحو ٧٢٦١,٦ مليون دينار ومعدله ٤,٣% خلال العام السابق.

وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، فقد زاد إلى نحو ١١٧٦٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بنحو ١١٠١٠ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٧٥٩ مليون دينار ونسبته ٦,٩%. وترتيبًا على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات، والذي يمثل الفارق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، قد سجل نموًا قيمته نحو ٤٣٠٣ مليون دينار ومعدله ٢١,٤% ليصل إلى نحو ٢٤٤١٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٠١١٦ مليونًا لعام ٢٠١١، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٤٧,٦% مقابل نحو ٤٥,٤% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

رسم بياني (٢)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب نوع الإنفاق

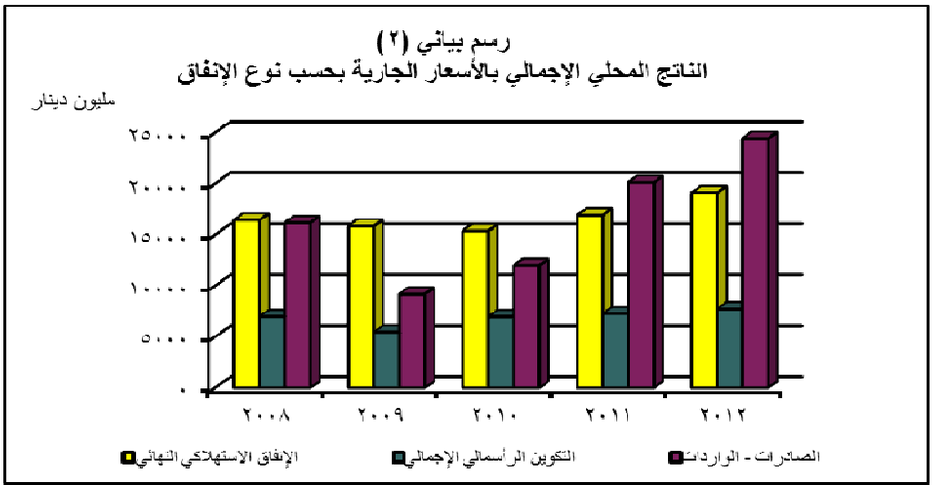

وفيما يتعلق بالمجاميع الرئيسية الأخرى للحسابات القومية بالأسعار الجارية (جدول ٤)، فقد زاد صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (والمتمثل أساسًا في صافي الدخل المتحصل من الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج) بما قيمته ٩٢ مليون دينار ومعدله ٣,٦% ليصل إلى نحو ٢٥٧٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بنحو ٢٤٨١ مليونًا خلال عام ٢٠١١. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (والذي يعكس حاصل جمع كل من الناتج المحلي الإجمالي وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج) نموًا قيمته نحو ٧٠٥٨,٦ مليون دينار ومعدله ١٥,١% ليصل إلى نحو ٥٣٨٦٢,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنًة بنحو ٤٦٨٠٤ مليونًا خلال العام السابق.

جدول (٤)

المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٠	٢٠١١*	٢٠١٢**
١- الناتج المحلي الإجمالي	**٣٤٣٦٩,٢**	**٤٤٣٢٣**	**٥١٢٨٩,٦**
معدل التغير (%)	١٢,٧	٢٩,٠	١٥,٧
٢- صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	**٢٧٠٠,٠**	**٢٤٨١,٠**	**٢٥٧٣,٠**
معدل التغير (%)	٣٥,٤	٨,١-	٣,٧
٣- الناتج القومي الإجمالي (١+٢)	**٣٧٠٦٩,٢**	**٤٦٨٠٤,٠**	**٥٣٨٦٢,٦**
معدل التغير (%)	١٤,١	٢٦,٣	١٥,١
٤- إهلاك رأس المال الثابت	**٢٦٠٣,٣**	**٢٨١٣,٨**	**٢٩٣٠,١**
٥- الدخل القومي بأسعار السوق (٣-٤)	**٣٤٤٦٥,٩**	**٤٣٩٩٠,٢**	**٥٠٩٣٢,٥**
معدل التغير (%)	١٤,٧	٢٧,٦	١٥,٨
٦- صافي التحويلات الجارية	**٣٧٤١,٠-**	**٤٠٦٣,٠-**	**٤٨٢٠,٠-**
معدل التغير (%)	٠,٠	٨,٦	١٨,٦
٧- الدخل القومي المتاح (٥+٦)	**٣٠٧٢٤,٩**	**٣٩٩٢٧,٢**	**٤٦١١٢,٥**
معدل التغير (%)	١٦,٨	٣٠,٠	١٥,٥
٨- الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**١٥٣٩١,١**	**١٦٩٤٥,٤**	**١٩١٢٤,٢**
معدل التغير (%)	٢,٩-	١٠,١	١٢,٩
٩- صافي الادخار (٧-٨)	**١٥٣٣٣,٨**	**٢٢٩٨١,٨**	**٢٦٩٨٨,٣**
معدل التغير (%)	٤٦,٧	٤٩,٩	١٧,٤
١٠- صافي التكوين الرأسمالي	**٤٣٦٠,٨**	**٤٤٤٧,٨**	**٤٨١٦,٣**
معدل التغير (%)	٤٣,٦	٢,٠	٨,٣
١١- الفائض من الصفقات الجارية (٩-١٠)	**١٠٩٧٣,٠**	**١٨٥٣٤,٠**	**٢٢١٧٢,٠**
معدل التغير (%)	٤٧,٩	٦٨,٩	١٩,٦

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفي الاتجاه ذاته، حقق الدخل القومي الإجمالي، والذي يمثل قيمة الناتج القومي الإجمالي بعد استقطاع قيمة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت، نموًا بما قيمته نحو ٦٩٤٢,٣ مليون دينار ومعدله ١٥,٨% ليصل إلى نحو ٥٠٩٣٢,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤٣٩٩٠,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١١. وكمحصلة لهذا النمو في قيمة الدخل القومي الإجمالي من جانب، والزيادة في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي بنسبة ١٨,٦% من جانب آخر، زاد الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٢ بما قيمته نحو ٦١٨٥,٣ مليون دينار ونسبته ١٥,٥% ليبلغ نحو ٤٦١١٢,٥ مليون دينار مقابل نحو ٣٩٩٢٧,٢ مليونًا لعام ٢٠١١. وقد أدى ذلك، إلى جانب نمو عدد السكان كما سيأتي بيان ذلك لاحقًا، إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية بما قيمته ١١١٩,٤ دينارًا ونسبته ١٠,٢% ليبلغ نحو ١٢١١٢,٦ دينارًا خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٠٩٩٣,٢ دينارًا العام السابق.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة إلى نمو صافي الادخار (الذي يمثل الفارق بين الدخل القومي المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي) بما قيمته نحو ٤٠٠٦,٥ مليون دينار ونسبته ١٧,٤% ليصل إلى نحو ٢٦٩٨٨,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢. وعلى إثر ذلك، زادت نسبة صافي الادخار لتصل إلى نحو ٥٨,٥% من الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٥٧,٦% لعام ٢٠١١. وكمحصلة لهذا النمو في صافي الادخار، والنمو في قيمة صافي التكوين الرأسمالي بنسبة ٨,٣%، زاد الفائض من الصفقات الجارية مع العالم الخارجي (أو ما يُعرف بفائض الموارد القومية) خلال عام ٢٠١٢ بما قيمته نحو ٣٦٣٨ مليون دينار ونسبته ١٩,٦% ليصل إلى نحو ٢٢١٧٢ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٨٥٣٤ مليونًا للعام السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى زيادة ذلك الناتج خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٤١٠٢٥ مليون دينار، مقابل نحو ٣٧٨٧٨,٣ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ٣١٤٦,٧ مليونًا ومعدله ٨,٣% مقارنةً بنمو قيمته ٣٥٠٩,١ ملايين ومعدله ١٠,٢% خلال العام السابق. وقد جاء ذلك النمو في عام ٢٠١٢ ليعكس في الجانب الأكبر منه ارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٢٦٦٤ مليون دينار وبمعدل ١١,٩% لتصل إلى نحو ٢٥٠٨٣,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٢٢٤١٩,٥ مليونًا للعام السابق. وعلى إثر ذلك، زادت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك القطاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٦١,١% خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٥٩,٢% للعام السابق.

ويعكس النمو المحقق في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لمجموع القطاع النفطية نمو القيمة المضافة لكل من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي الذي سجل نمواً بنحو ٢٤٥٨,١ مليون دينار وبمعدل ١١,٦% لتصل إلى نحو ٢٣٦٩٠,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، لترتفع بذلك الأهمية النسبية لذلك القطاع في

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من نحو ٦٥,١% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٧,٧% خلال عام ٢٠١٢. وكذلك نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لصناعة المنتجات النفطية المكررة بنحو ٢٠٥,٩ مليون دينار وبمعدل ١٧,٣% لتصل إلى نحو ١٣٩٢,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١١٨٦,٩ مليونًا خلال العام السابق.

من جانبٍ آخر، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ١٧٦٣٤,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٦٩٥٨ مليونًا خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل نموًا قيمته ٦٧٦,٩ مليونًا ومعدله ٤%، بعد أن حققت نموًا قيمته ٥٣٦,٦ مليونًا ومعدله ٣,٣% خلال العام السابق. وشكّلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو ٤٣% خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٤,٨% خلال عام ٢٠١١. ويبين (جدول ٥- أ) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٢).

جدول (٥- أ)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(٢٠١٠=١٠٠) (مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢*
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	**١٨٤٠٦,٥**	**٢١٢٣٢,٦**	**٢٣٦٩٠,٧**
معدل التغير (%)		١٥,٤	١١,٦
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	٥٣,٦	٥٦,١	٥٧,٧
صناعة المنتجات النفطية المُكررة	**١٠٩٤,٦**	**١١٨٦,٩**	**١٣٩٢,٨**
معدل التغير (%)		٨,٤	١٧,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٢	٣,١	٣,٤
مجموع القطاعات النفطيـة	**١٩٥٠١,١**	**٢٢٤١٩,٥**	**٢٥٠٨٣,٥**
معدل التغير (%)		١٥,٠	١١,٩
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٦,٧	٥٩,٢	٦١,١
القطاعات غير النفطيــة	**١٦٤٢١,٣**	**١٦٩٥٨**	**١٧٦٣٤,٩**
معدل التغير (%)		٣,٣	٤,٠
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٧,٨	٤٤,٨	٤٣,٠
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	**٣٥٩٢٢,٤**	**٣٩٣٧٧,٥**	**٤٢٧١٨,٤**
معدل التغير (%)		٩,٦	٨,٥
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**١٧٦٤,٧-**	**١٧١١,٩-**	**١٨٨٥,٤-**
معدل التغير (%)		٣,٠-	١٠,١
رسوم الــواردات	**٢١١,٥**	**٢١٢,٧**	**١٩٢**
معدل التغير (%)		٠,٦	٩,٧-
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**٣٤٣٦٩,٢**	**٣٧٨٧٨,٣**	**٤١٠٢٥,٠**
معدل التغير (%)		١٠,٢	٨,٣

* بيانات أولية.

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

وتشير بيانات الجدولين (٥– ب، ٥– ج) إلى أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية يأتي في المرتبة الأولى من بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية، حيث بلغت مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو ٣٥,٢% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣٥,٩% خلال العام السابق. وضمن هذا الإطار، تُشير البيانات إلى أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حقق نموًا في قيمته المضافة بالأسعار الثابتة بنحو ١١٢,٩ مليون دينار وبمعدل ١,٩% لتصل إلى نحو ٦٢٠٢,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢. ويأتي نشاط الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في قيمة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة، والتي بلغت نحو ٢٦,٨% خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتشير البيانات إلى أن نشاط الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال قد سجّل نموًا في قيمته المضافة بنحو ١٧٩,٢ مليون دينار وبمعدل ٣,٩% لتصل القيمة المضافة في ذلك النشاط إلى نحو ٤٧٢٦,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بنحو ٤٥٤٧,٦ مليونًا في العام السابق.

جدول (٥ – ب)

الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي

(٢٠١٠=١٠٠) (مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢*
الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر	٨٠,٠	١٢٤,٢	١٢٥,٥
أنشطة أخرى متعلقة بالمناجم والمحاجر	٧٧,٤	٨١,٩	٨٠,٦
الصناعات التحويلية غير النفطية	٨٣٨,٥	١٠٠٢,٢	١٢٤٢,٢
الكهرباء والغاز والماء	٥١٠,١	٥٧٩,٧	٥٦٨,٧
التشييـد والبناء	٧٣٠,٣	٧٣٨,٣	٧٤٩,٨
تجارة الجملة والتجزئة المطاعم والفنادق	١٥٤٥,٩	١٥٤٠,٧	١٥٦٥,٤
النقل والتخزين والمواصلات	٢٤٠٥,٦	٢٢٥٣,٧	٢٣٧٣,٣
الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال:	٤٦٤٩,٥	٤٥٤٧,٦	٤٧٢٦,٨
– المؤسسات المالية	٣٠٠٢,٧	٢٧٨٠,٦	٢٩٨١,٨
– التأميـن	٨٩,٥	٩٦,٦	١٠١,١
– العقارات	١١٥٥,٨	١٢١٢,٤	١٢١٥,٢
– خدمات الأعمال	٤٠١,٥	٤٥٨,٠	٤٢٨,٧
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	٥٥٨٤,٠	٦٠٨٩,٧	٦٢٠٢,٦
الناتج المحلي غير النفطي	**١٦٤٢١,٣**	**١٦٩٥٨**	**١٧٦٣٤,٩**

* بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهد نشاط النقل والتخزين والمواصلات نموًا قيمته نحو ١١٩,٦ مليون دينار ومعدله ٥,٣% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو ٢٣٧٣,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢. وتُشكّل القيمة المضافة لذلك النشاط نحو ١٣,٥% من الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٢ مقارنَة بنحو ١٣,٣% في العام السابق. أما نشاط الصناعات التحويلية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكرّرة) فقد بلغت قيمته المضافة بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٢ نحو ١٢٤٢,٢ مليون دينار مقابل نحو ١٠٠٢,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١١، وهو ما يمثل نموًا قيمته نحو ٢٤٠ مليون دينار ومعدله ٢٣,٩%.

جدول (٥- جـ)

الأهمية النسبية ومعدلات النمو للناتج المحلي (غير نفطي)

بحسب أقسام النشاط الاقتصادي

(٢٠١٠=١٠٠) (%)

البيـان	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢*	
	الأهمية النسبية	معدل النمو	الأهمية النسبية	معدل النمو	الأهمية النسبية	معدل النمو
الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر	٠,٥		٠,٧	٥٥,٣	٠,٧	١,٠
أنشطة أخرى متعلقة بالمناجم والمحاجر	٠,٥		٠,٥	٥,٨	٠,٥	١,٦-
الصناعات التحويلية غير النفطية	٥,١		٥,٩	١٩,٥	٧,٠	٢٣,٩
الكهرباء والغاز والماء	٣,١		٣,٤	١٣,٦	٣,٢	١,٩-
التشييـد والبناء	٤,٤		٤,٤	١,١	٤,٣	١,٦
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٩,٤		٩,١	٠,٣-	٨,٩	١,٦
النقل والتخزين والمواصلات	١٤,٦		١٣,٣	٦,٣-	١٣,٥	٥,٣
الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال:	٢٨,٣		٢٦,٨	٢,٢-	٢٦,٨	٣,٩
– المؤسسات المالية	١٨,٣		١٦,٤	٧,٤-	١٦,٩	٧,٢
– التأميـن	٠,٥		٠,٦	٧,٩	٠,٦	٤,٧
– العقارات	٧,٠		٧,١	٤,٩	٦,٩	٠,٢
– خدمات الأعمال	٢,٤		٢,٧	١٤,١	٢,٤	٦,٤-
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	٣٤,٠		٣٥,٩	٩,١	٣٥,٢	١,٩
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٠٠,٠		١٠٠,٠	٣,٣	١٠٠,٠	٤,٠

* بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ومن ناحية أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (جدول ٥–د)، تفيد البيانات المتوافرة بأن النمو المشار إليه آنفًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٢ مقارنَة بالعام السابق، قد جاء مدفوعًا بزيادة إنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ١٨١٤ مليون دينار ونسبته ٧,٣% ليصل إلى نحو ٢٦٨٣٤,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنَة بنحو ٢٥٠٢٠,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١١. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعًا بنحو ١٣٣٢,٧ مليون دينار وبمعدل ١٠,٤% ليصل إلى نحو ١٤١٩٠,٨ مليون دينار مقابل نحو ١٢٨٥٨,١ مليونًا خلال العامين المذكورين على الترتيب.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري)، والذي يمثل مجموع إنفاقهم على كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٥٢٥٢,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مسجلاً بذلك نموًا قيمته نحو ١٨٣٤,٥ مليون دينار ومعدله ٧,٨% بعد أن حقق نموًا قيمته نحو ١٠٦٢,٨ مليونًا ومعدله ٤,٨% خلال عام ٢٠١١. وجاء النمو في هذا البند محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ١٦٠٠,٥ مليون دينار ونسبته ٩,٩% ليصل إلى نحو ١٧٨١٧,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٦٢١٦,٦ مليونًا خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٢٣٤ مليون دينار ومعدله ٣,٢% ليصل إلى نحو ٧٤٣٥,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نمو قيمته نحو ٢٧٣,٣ مليون دينار ومعدله ٣,٤% خلال العام السابق.

وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع إلى نحو ١١٠٦١,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنَة بنحو ١٠٥٥٩,٩ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٥٠١,٨ مليون دينار ونسبته ٤,٨%. وترتيبًا على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات، والذي يمثل الفارق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، قد سجل نموًا قيمته نحو ١٣١٢,٢ مليون دينار ومعدله ٩,١% ليصل إلى نحو ١٥٧٧٢,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٤٤٦٠,٣ مليونًا لعام ٢٠١١، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٣٨,٤% مقابل نحو ٣٨,٢% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

جدول (٥ – د)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(٢٠١٠=١٠٠)

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢*
١- الاستهلاك النهـائي	**١٥٣٩١,١**	**١٦٢١٦,٦**	**١٧٨١٧,١**
معدل التغير (%)	٢,٩-	٥,٤	٩,٩
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٦٨,٨	٦٩,٢	٧٠,٦
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٤,٨	٤٢,٨	٤٣,٤
- الاستهلاك الحكومي	**٥٩٤٦,٦**	**٦٣٨٠,١**	**٧٣٣٤,٣**
معدل التغير (%)	٥,٥	٧,٣	١٥,٠
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٣٨,٦	٣٩,٣	٤١,٢
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٦,٦	٢٧,٢	٢٩,٠
- الاستهلاك الخاص	**٩٤٤٤,٥**	**٩٨٣٦,٥**	**١٠٤٨٢,٨**
معدل التغير (%)	٧,٦-	٤,٢	٦,٦
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٦١,٤	٦٠,٧	٥٨,٨
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٢,٢	٤٢,٠	٤١,٥
٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي	**٦٩٦٤,١**	**٧٢٠١,٤**	**٧٤٣٥,٤**
معدل التغير (%)	٢٧,١	٣,٤	٣,٢
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٣١,٢	٣٠,٨	٢٩,٤
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٠,٣	١٩,٠	١٨,١
٣- إجمالي إنفاق المقيمين (١+٢)	**٢٢٣٥٥,٢**	**٢٣٤١٨,٠**	**٢٥٢٥٢,٥**
معدل التغير (%)	٤,٨	٤,٨	٧,٨
الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%)	٦٥,٠	٦٨,١	٧٣,٥
٤- الصادرات من السلع والخدمات	**٢٢٠٥٥,٠**	**٢٥٠٢٠,٢**	**٢٦٨٣٤,٢**
معدل التغير (%)	٢١,٧	١٣,٤	٧,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٤,٢	٧٢,٨	٧٨,١
٥- الواردات من السلع والخدمات	**١٠٠٤١,٠**	**١٠٥٥٩,٩**	**١١٠٦١,٧**
معدل التغير (%)	١٢,١	٥,٢	٤,٨
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٤,٩	٤٥,١	٤٣,٨
٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)	**٣٤٣٦٩,٢**	**٣٧٨٧٨,٣**	**٤١٠٢٥,٠**
معدل التغير (%)	١٢,٧	١٠,٢	٨,٣
٧- فائض الموارد المحلية (٦-٣)	**١٢٠١٤,٠**	**١٤٤٦٠,٣**	**١٥٧٧٢,٥**
معدل التغير (%)	٣١,١	٢٠,٤	٩,١
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٥,٠	٣٨,٢	٣٨,٤

* بيانات معدلة.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يلي نتناول، وبشيءٍ من التفصيل، تطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام ٢٠١٢ مقارنَة بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ – القطاعات النفطية:

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في القطاعات النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي وصناعة المنتجات النفطية المكررة) نموًا خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٣٣٥٢٦,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٨٠٩٩,٥ مليونًا لعام ٢٠١١، وبما يمثل نموًا قيمته ٥٤٢٧ مليون دينار ومعدله ١٩,٣%. وجاء ذلك النمو انعكاسًا للزيادة في كلٍّ من مستويات الأسعار وكميات الإنتاج. وتُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى ارتفاع طفيف في متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك"، ليصل إلى نحو ١٠٩,٤٥ دولارات للبرميل كمتوسط خلال عام ٢٠١٢ مقارنَة بنحو ١٠٧,٤٦ دولارًا للبرميل كمتوسط خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ١,٩٩ دولارًا ونسبته ٢%. هذا وقد سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام ٢٠١٢ ارتفاعًا قيمته ٤,٦ دولارًا ونسبته ٤,٦% ليصل متوسطه لذلك العام إلى نحو ١٠٦,٦ دولارًا للبرميل مقارنَة بنحو ١٠١,٩٦ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال العام السابق. كذلك شهدت أسعار المنتجات النفطية المكررة ارتفاعًا طفيفاً، حيث ارتفع المتوسط المُرجّح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية الكويتية المُكررة من نحو ١١٤,١٥ دولارًا للبرميل خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١١٥,٢ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ١,٠٧ دولارًا ونسبته ١%. كما سجل المتوسط المُرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز المسال الكويتي (البروبان والبيوتان) ارتفاعًا قيمته ٥,٧ دولارات ونسبته ٧,٩% ليصل إلى نحو ٧٧,٥١ دولارًا خلال عام ٢٠١٢ مقارنَة بنحو ٧١,٨٥ دولارًا خلال العام السابق.

أما على صعيد الكميات المُصدَّرة من النفط الكويتي (الخام والمنتجات النفطية المُكررة والغاز المُسال)، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى ارتفاع إجمالي تلك الكميات بشكلٍ ملحوظ من نحو ٢,٥٦٧ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٢,٨٧٩ مليونًا خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو ٠,٣١٢ مليونًا وبنسبة ١٢%.

وضمن إطار القرارات الصادرة عن منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" خلال اجتماعاتها المنعقدة خلال عام ٢٠١٢، اتفقت الدول الأعضاء في اجتماعاتها المنعقدة خلال العام على تثبيت سقف الإنتاج عند

مستوى ٣٠ مليون برميل يوميًا، وذلك على الرغم من وجود فائض في السوق يزيد على المليون برميل يومياً، حيث بلغ متوسط إنتاج الدول الأعضاء في أوبك نحو ٣١,٦ مليون برميل يوميًا.

وعن أهم التطورات في القطاع النفطي بدولة الكويت خلال عام ٢٠١٢، فإن دولة الكويت تسعى إلى تطوير عمليات إنتاج النفط والغاز وفق الخطة الإستراتيجية طويلة المدى، والتي يتوقع بتنفيذها زيادة إنتاج النفط من ٣ ملايين برميل حالياً إلى نحو ٤ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، حيث ستعتمد الزيادة في الإنتاج على تنفيذ مجموعة من المشاريع الرأسمالية الكبرى، من أهمها المشاريع الخاصة بالشركة الكويتية لنفط الخليج والتي ستنفذ مجموعة من المشاريع الرأسمالية الكبرى تقدر قيمتها بنحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن أهم تلك المشاريع حفر آبار استكشافية وتحديدية في حقل الدرة التابع لعمليات الخفجي المشتركة، وإنشاء مرافق حقن المياه في حقل الخفجي (الرطاوي)، ومرافق معالجة المياه المرحلة رقم (٣)، ومرافق الغاز المصاحب بحقل الحوت، كذلك إنشاء خط نقل الغاز من عمليات الخفجي المشتركة وصولا إلى مصفاة ميناء الأحمدي بشركة البترول الوطنية، هذا إلى جانب إنشاء محطة إزالة الغاز الحامض من غاز الدرة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير المرافق السطحية لحقل الدرة.

أما فيما يتعلق بمشاريع عمليات الوفرة المشتركة، فقد شملت تطوير حقل الحما، وتوسعة مركز التجميع الرئيسي للنفط الثقيل، وتحديث مرافق مراكز التجميع الفرعية، وكذلك عمل مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد، وعمل مسح مغناطيسي وجاذبية، والإعداد لعمل اختبارات لطبقة الباليزويك، وحفر وتعميق وإجادة المسار الأفقي واستكمال وتجهيز الآبار في حقل الوفرة، ومشروع الأيوسين الثاني التجريبي للحقن بالماء.

وفيما يخص الغاز الطبيعي في الكويت والذي تقدر احيتاطياته بنحو ٦٣ تريليون قدم مكعب، تسعى شركة نفط الكويت لتنفيذ خطة لزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الحر بنحو ١,٥ مليار قدم مكعب يوميًا بحلول عام ٢٠٣٠، حيث تم توقيع عقد المرحلة الثانية من مشروع تطوير الغاز الحر وعند هذه المرحلة سيصل إنتاج الغاز إلى حوالي ٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا في عام ٢٠١٣. هذا وتخطط الكويت لزيادة طاقة إنتاجها من الغاز الحر إلى ٢,٥ مليار قدم مكعب يومياً بحلول عام ٢٠٣٠.

أما فيما يتعلق بمشاريع الغاز على المدى القصير، تعمل شركة نفط الكويت على توسعة خط الغاز الواصل من الوفرة إلى غرب الكويت لنقل الفائض من غاز الوفرة إلى شركة نفط الكويت، وعلى المدى الطويل فستقوم عمليات الوفرة المشتركة بتنفيذ مشروع وحدة استغلال الغاز المركزية التي يتم فيها تجميع الغاز المصاحب من مراكز الإنتاج ومعالجته في وحدة المعالجة المركزية، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في عام ٢٠١٧، وجدير بالذكر أنه يتم إنتاج ما يقارب ٢,٣ مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب في المنطقة

المقسومة البحرية، وتبلغ حصة الكويت من الغاز المصاحب المنتج في المنطقة البحرية نحو ١,١٥٠ مليار قدم مكعب يتم استخدام جزء منها في العمليات الإنتاجية في الخفجي كمصدر للوقود، وكذلك في رفع النفط بالغاز.

هذا وتعمل شركة نفط الكويت على استغلال وتطوير الغاز بتكثيف عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج للغاز غير المصاحب، والاستفادة القصوى من الغاز المصاحب والوصول إلى نسبة حرق ١ في المائة بحلول العام ٢٠١٥، كما تعمل على تطوير حقل اللولو، وتطوير المرافق السطحية لحقل الدرة، وإنشاء محطة إزالة الغاز الحامض من غاز الدرة، وتحسين نماذج إدارة المكامن لرفع معدلات الإنتاج وزيادة فعالية الاستكشاف البرية والبحرية والحد من عملية هجرة النفط.

وفي سياق تعزيز أنشطة التكرير والبتروكيماويات داخل وخارج دولة الكويت، تسعى مؤسسة البترول الكويتية لتنفيذ مشروع الوقود النظيف والذي سيضاعف الطاقة الإنتاجية للمصافي الثلاثة القائمة، بالإضافة إلى المصفاة المخطط بناءها في الزور، لتصل بذلك الطاقة الإنتاجية للمصافي إلى ١,٤ مليون برميل يومياً. ويعتمد مشروع الوقود النظيف الذي تنفذه شركة البترول الوطنية الكويتية على دمج وتحديث مصفاة ميناء عبدالله التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٧٠ ألف برميل يوميا مع مصفاة ميناء الأحمدي التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٦٦ ألف برميل يوميا وإغلاق مصفاة الشعيبة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية بنحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً. فيما تعمل المصافي المدمجة بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٨٠٠ ألف برميل يوميا. وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمصفاة الجديدة في الزور نحو ٦١٥ ألف برميل يومياً.

وفي سياق تعزيز أنشطة التكرير والبتروكيماويات خارج دولة الكويت، وقّعت شركة البترول الكويتية العالمية وشركاؤها في بداية عام ٢٠١٣ عقد الهندسة والتوريد والإنشاء مع كونسورتيوم دولي لمجمع يضم مصفاة نفطية ومجمعًا للبتروكيماويات شمال فيتنام بقيمة تسعة مليارات دولار. وستبدأ عمليات الإنتاج بالمجمع خلال عام ٢٠١٧ بقدرة تكرير إجمالية تبلغ ٢٠٠ ألف برميل يوميا. وعلى صعيد استثمارات دولة الكويت في الصين وما يخص التخطيط لبناء مصفاة ومجمع بتروكيماويات في مقاطعة غواندونغ بسعة تكرير تبلغ ٣٠٠ ألف برميل يوميا، تسعى مؤسسة البترول الكويتية إلى المُضِي قُدمًا في المشروع مع الشركاء الصينيين والشريك الأجنبي المتمثل بشركة توتال الفرنسية للتوصل إلى اتفاق مع الجانب الصيني حول المشروع.

وعن أنشطة شركة ناقلات النفط الكويتية، فقد تسلمت الشركة في فبراير ٢٠١٢ ناقلة النفط الخام "بحرة" من شركة دايو الكورية لبناء السفن والهندسة البحرية، وقد صُمِّمَت هذه الناقلة وفق أحدث المواصفات الفنية ومطابقة للاشتراطات والمعايير البيئية المستجدة مما سيعزز من قدرة تصدير النفط الكويتي بكفاءة عالية إلى

مختلف دول العالم. وباستلام الكويت للناقلة "بحرة" تكون شركة الناقلات الكويتية قد أكملت المرحلة الثانية من تحديث أسطولها ضمن خطة لتحديث الأسطول مكونة من ثلاث مراحل قد بدأت في عام ٢٠٠٣.

ب- القطاعات غير النفطية:

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكرّرة) نموًا خلال عام ٢٠١٢ قيمته نحو ١٧٥٢,٤ مليون دينار ومعدله ٩,٩% لتصل إلى نحو ١٩٥١٤,٢ مليون دينار، مقارنًة بنمو قيمته نحو ١٣٤٠,٥ مليونًا ومعدله ٨,٢% خلال عام ٢٠١١. وبلغت الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية (باستثناء صناعة المنتجات النفطية المكررة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٣٨% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٤٠,١% خلال عام ٢٠١١. ويوضح (جدول ٦) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٠ – ٢٠١٢). كما يبين (جدول ٧) تطور كلٍ من معدلات النمو والتوزيع النسبي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب تلك الأقسام خلال فترة الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٠ – ٢٠١٢).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حافظ على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتي بلغت نحو ٣٧,٨% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣٦,٤% خلال العام السابق. وضمن هذا الإطار، تُشير البيانات إلى أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو ٩٠٠,٧ مليون دينار وبمعدل ١٣,٩% لتصل إلى نحو ٧٣٧٣,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، بعد نمو قيمته نحو ٨٨٨,٧ مليون دينار ومعدله ١٥,٩% خلال عام ٢٠١١. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ٥١,٤% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٢ (الجدول ٦).

ويأتي نشاط الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في قيمة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية والتي بلغت نحو ٢٥,٧% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٦,٥% خلال العام السابق. وتشير البيانات إلى أن نشاط الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال سجّل نموًا في قيمته المضافة بنحو ٢٩٩,٩ مليون دينار وبمعدل ٦,٤% لتصل القيمة المضافة في ذلك النشاط إلى نحو ٥٠٠٩,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنًة بنحو ٤٧٠٩,٣ مليونًا في العام السابق. وقد جاء ذلك التطور انعكاسًا للنمو الذي شهدته القيمة المضافة في

نشاط المؤسسات المالية بنحو ٢٣٣,٦ مليون دينار وبمعدل ٨,٢% خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٣٠٩٢,٤ مليون دينار مقابل نحو ٢٨٥٨,٨ مليونًا، والنمو في نشاط التأمين بنحو ٥,٥ مليون دينار وبمعدل ٥,٥% خلال عام ٢٠١٢.

جدول (٦)

الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١*	٢٠١٢**
الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر	٨٠,٠	١٣٦,٩	١٤٥,٤
أنشطة أخرى متعلقة بالمناجم والمحاجر	٧٧,٤	٨٨,٧	٩٠,٨
الصناعات التحويلية غير النفطية	٨٣٨,٥	١٠٥٧,١	١٣٥٠,٠
الكهرباء والغاز والمياه	٥١٠,١	٦٠٩,٨	٦٢٢,٣
التشييد والبنـاء	٧٣٠,٣	٧٧٢,٩	٨١٠,٥
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٥٤٥,٩	١٦٠٥,٨	١٦٩١,٠
النقل والتخزين والمواصـلات	٢٤٠٥,٦	٢٣٠٨,٦	٢٤٢١,٦
الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال:	٤٦٤٩,٥	٤٧٠٩,٣	٥٠٠٩,٢
– المؤسسات المالية	٣٠٠٢,٧	٢٨٥٨,٨	٣٠٩٢,٤
– التأمين	٨٩,٥	٩٩,٣	١٠٤,٨
– العقارات	١١٥٥,٨	١٢٦٥,٦	١٣٠٠,٨
– خدمات الأعمال	٤٠١,٥	٤٨٥,٦	٥١١,٢
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٥٥٨٤,٠	٦٤٧٢,٧	٧٣٧٣,٤
الناتج المحلي غير النفطي	**١٦٤٢١,٣**	**١٧٧٦١,٨**	**١٩٥١٤,٢**

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهد نشاط النقل والتخزين والمواصلات (الذي يضم الأنشطة المرتبطة بنقل الركاب والبضائع برًا وبحرًا وجوًا، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بشحن وتخزين البضائع والخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية) نموًا قيمته نحو ١١٣ مليون دينار ومعدله ٤,٩% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو ٢٤٢١,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنًة بتراجع قيمته نحو ٩٧ مليون دينار ومعدله ٤% خلال عام ٢٠١١. وتُشكّل القيمة المضافة في ذلك النشاط نحو ١٢,٤% من الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٢ مقارنًة بنحو ١٣% في العام السابق. وتشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق قد سجلت نموًا قيمته نحو ٨٥,٢ مليون دينار ومعدله ٥,٣% لتصل إلى نحو ١٦٩١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٦٠٥,٨

مليون دينار ونمو معدله ٣,٩% خلال عام ٢٠١١. وأخذًا في الاعتبار نمو القيمة المضافة لهذا النشاط بمعدل أقل من معدل النمو في القيمة المضافة لمجموع القطاعات غير النفطية، تراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من نحو ٩% من الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١١ إلى نحو ٨,٧% في عام ٢٠١٢.

أما نشاط الصناعات التحويلية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكرّرة) فقد بلغت قيمته المضافة بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٢ نحو ١٣٥٠ مليون دينار مقابل نحو ١٠٥٧,١ مليونًا خلال عام ٢٠١١، وهو ما يمثل نموًا قيمته نحو ٢٩٢,٩ مليون دينار ومعدله ٢٧,٧%، مقارنًة بنمو قيمته نحو ٢١٨,٦ مليونًا ومعدله ٢٦,١% للعام السابق. وفيما يتعلق بنشاط التشييد والبناء (الذي يضم أعمال وأنشطة المنشآت والمؤسسات العامة والخاصة في مجال الإنشاءات والمقاولات بمختلف صورها، بما في ذلك إنشاء ورصف الطرق والجسور والمباني وشبكات المياه والصرف الصحي، وإنشاء وإصلاح خطوط الكهرباء والهاتف، وما شابه ذلك من أعمال بما فيها إجراء الترميمات)، فقد سجَّل نموًا في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٢ بنحو ٣٧,٦ مليون دينار ومعدل ٤,٩% لتصل إلى نحو ٨١٠,٥ مليون دينار، مقارنًة بنحو ٧٧٢,٩ مليونًا وبنمو قيمته نحو ٤٢,٦ مليون دينار ومعدله ٥,٨% خلال عام ٢٠١١. وشكَّلت القيمة المضافة من ذلك القطاع ما معدله ٤,٢% من الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠١٢، مقابل ٤,٤% في العام السابق.

وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط العقار (الذي يضم أعمال وأنشطة شراء وبيع وتأجير العقارات لمختلف الأغراض، إلى جانب الجهات التي تعمل في مجال شراء وبيع وتقسيم الأراضي) نموًا طفيفًا بنحو ٣٥,٢ مليون دينار وبمعدل ٢,٨% خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ١٣٠٠,٨ مليون دينار مقابل نحو ١٢٦٥,٦ مليونًا خلال عام ٢٠١١، مقارنًة بنحو ١٠٩,٨ مليون دينار وبمعدل ٩,٥% في العام السابق. وشكلت الأهمية النسبية لهذا النشاط نحو ٦,٧% من الناتج المحلي غير النفطي خلال عام ٢٠١٢ مقابل ٧,١% خلال عام ٢٠١١.

وتشير البيانات كذلك إلى أن نشاط الكهرباء والغاز والمياه، قد شهد زيادة في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٦٢٢,٣ مليون دينار بارتفاع قيمته نحو ١٢,٥ مليون دينار ومعدله ٢%، مقارنًة بنحو ٦٠٩,٨ مليون وبنمو قيمته نحو ٩٩,٧ مليونًا ومعدله ١٩,٥% خلال العام السابق. وشهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لنشاط الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر نموًا من نحو ١٣٦,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٤٥,٤ مليونًا خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل نموًا قيمته ٨,٥ مليون دينار ومعدله ٦,٢%. ومن جانب آخر، شهدت الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمناجم والمحاجر نموًا قيمته نحو ٢,١

مليون دينار ومعدله ٢,٤% لتصل القيمة المضافة لتلك الأنشطة إلى نحو ٩٠,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٨٨,٧ مليونًا خلال العام السابق.

جدول (٧)

الأهمية النسبية ومعدلات النمو للناتج المحلي (غير نفطي)
بحسب أقسام النشاط الاقتصادي
(%)

البيـان	٢٠١٠		٢٠١١*		٢٠١٢**	
	الأهمية النسبية	معدل النمو	الأهمية النسبية	معدل النمو	الأهمية النسبية	معدل النمو
الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر	٠,٥	٠,٠	٠,٨	٧١,١	٠,٧	٦,٢
أنشطة أخرى متعلقة بالمناجم والمحاجر	٠,٥	١٤,٢	٠,٥	١٤,٦	٠,٥	٢,٤
الصناعات التحويلية غير النفطية	٥,١	١١,٥	٦,٠	٢٦,١	٦,٩	٢٧,٧
الكهرباء والغاز والمياه	٣,١	١٨,١	٣,٤	١٩,٥	٣,٢	٢,٠
التشييد والبناء	٤,٤	٢٥,٣	٤,٤	٥,٨	٤,٢	٤,٩
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٩,٤	٩,٤	٩,٠	٣,٩	٨,٧	٥,٣
النقل والتخزين والمواصلات	١٤,٦	١٢,٢-	١٣,٠	٤,٠-	١٢,٤	٤,٩
الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال:	٢٨,٣	٨,١-	٢٦,٥	١,٣	٢٥,٧	٦,٤
– المؤسسات المالية	١٨,٣	١٠,٤-	١٦,١	٤,٨-	١٥,٨	٨,٢
– التأمين	٠,٥	٢٥,٤-	٠,٦	١٠,٩	٠,٥	٥,٥
– العقارات	٧,٠	٤,٤-	٧,١	٩,٥	٦,٧	٢,٨
– خدمات الأعمال	٢,٤	٦,٠	٢,٧	٢٠,٩	٢,٦	٥,٣
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٣٤,٠	٩,٧	٣٦,٤	١٥,٩	٣٧,٨	١٣,٩
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٠٠,٠	١,٢	١٠٠,٠	٨,٢	١٠٠,٠	٩,٩

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانيًا – المستوى العام للأسعار المحلية[*]:

تُعتبَر التطورات المرتبطة بالمستوى العام للأسعار المحلية من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التعرف على بعض جوانب أداء الاقتصاد الحقيقي. كما تنعكس آثار تلك التطورات على كل من القوة الشرائية للنقود والدخول الحقيقية لأفراد المجتمع، وأسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي على نمط تخصيص الموارد المتاحة في الاقتصاد المحلي ما بين الاستهلاك والادخار والاستثمار.

١- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

يُستخدَم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك كمؤشر لاتجاهات التضخم في الاقتصاد المحلي، حيث تعكس التغيرات في ذلك الرقم من فترةٍ لأخرى التغيرات التي تطرأ على متوسط سعر (تكلفة) سلة منتقاة من السلع والخدمات التي يقوم المستهلك بشرائها في دولة الكويت. ويتم ترجيح مكونات تلك السلة بأوزان تمثل نمط معدلات إنفاق المستهلكين استنادًا على نتائج بحوث الدخل والإنفاق الأسرى التي يتم إجرائها لهذا الغرض. وتضم سلة السلع والخدمات التي يتم على أساسها حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت، السلع والخدمات المكونة للبنود الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، والمتمثلة في أقسام كلٍّ من المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ، والكساء وملبوسات القدم، وخدمات المسكن، وسلع وخدمات منزلية، ووسائل النقل والمواصلات، والخدمات التعليمية والصحية، وسلع وخدمات أخرى.

ويبين (جدول ٨) تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس ٢٠٠٠=١٠٠) بحسب كلٍ من الأقسام الرئيسية المكونة للإنفاق الإستهلاكي وعمر السلعة، خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٢). وتشير بيانات ذلك الجدول (وكذلك الرسم البياني ٣) إلى تباطؤ معدل التضخم السنوي محسوباً على أساس التغير النسبي في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليبلغ نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٤,٨% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له.

وتعكس التطورات في مكونات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، تباطؤ معدلات الزيادة في معظم أقسام الإنفاق المكونة لذلك الرقم باستثناء قسم المشروبات والتبغ (وزنه

---

[*] تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك اعتمادًا على نتائج دراسة تم إجراؤها للدخل والإنفاق الأسري (ميزانية الأسرة) تناولت نمط الإنفاق الأسري لعام ٢٠٠٠ لأصناف متنوعة من السلع من أكثر من ٤٠٠ مصدر من كافة أنحاء البلاد. ومن ثم، فقد تم تحديث الأوزان الترجيحية للمكونات المختلفة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، واتخاذ عام ٢٠٠٠ كسنة أساس (٢٠٠٠=١٠٠) في استخلاص الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

الترجيحي نحو ٠,٧%) الذي ارتفع معدل الزيادة في متوسط أسعاره ليبلغ نحو ٦,٢%، وقسم الكساء وملبوسات القدم (وزنه الترجيحي نحو ٨,٩%) الذي ارتفع معدله ليبلغ نحو ٣,٩%، وقسم النقل والمواصلات (وزنه الترجيحي نحو١٦,١%) الذي ارتفع معدله ليبلغ نحو ٢,٣%. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجانب الأكبر (٦٨,٣%) من معدل التضخم السنوى المشار إليه آنفاً (٢,٩%) قد تركز في ثلاثة أقسام رئيسية تستحوذ مجتمعةً على نحو ٥٣,٩% من الأهمية النسبية لجميع أقسام الإنفاق الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. ويأتي في مقدمة تلك الأقسام الثلاثة الرئيسية، قسم المواد الغذائية (وزنه الترجيحي نحو ١٨,٣%) الذي تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعاره ليبلغ نحو ٥,٦% ليشكل ما نسبته ٤٢% من التغير في المستوى العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق. وتلا ذلك قسم خدمات المسكن (وزنه الترجيحي نحو ٢٦,٧%) الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ١,٥% وبأهمية نسبية بلغت ١٣,٦%، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٨,٩%) الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ٣,٩% وبأهمية نسبية ١٢,٧%.

جدول (٨)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

(سنة الأساس ٢٠٠٠=١٠٠)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التغير (%)		المساهمة النسبية في تغير الرقم العام %	
					٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:	١٠٠٠,٠٠	١٤١,٤	١٤٨,٢	١٥٢,٥	٤,٨	٢,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١- بحسب أقسام الإنفاق								
- المواد الغذائية	١٨٢,٩٣	١٦٢,١	١٧٧,٧	١٨٧,٦	٩,٦	٥,٦	٤٢,٤	٤٢,٠
- المشروبات والتبغ	٦,٦١	١٦٧,٩	١٦٣,٦	١٧٣,٨	-٢,٦	٦,٢	-٠,٤	١,٦
- الكساء وملبوسات القدم	٨٨,٥٧	١٥١,٧	١٥٧,٠	١٦٣,٢	٣,٥	٣,٩	٧,٠	١٢,٧
- خدمات المسكن	٢٦٧,٤٩	١٤٣,٨	١٤٩,٢	١٥١,٤	٣,٨	١,٥	٢١,٥	١٣,٦
- سلع وخدمات منزلية	١٤٧,١٢	١٣٢,٩	١٣٨,٦	١٤١,٠	٤,٣	١,٧	١٢,٥	٨,٢
- النقل والمواصلات	١٦١,٣٨	١١٣,٤	١١٥,٨	١١٨,٥	٢,١	٢,٣	٥,٨	١٠,١
- الخدمات التعليمية والصحية	٤٦,٧٧	١٥٥,٠	١٦١,١	١٦٥,٠	٣,٩	٢,٤	٤,٢	٤,٢
- سلع وخدمات أخرى	٩٩,١٣	١٣٧,٩	١٤٢,٧	١٤٦,٠	٣,٥	٢,٣	٧,١	٧,٦
٢- بحسب عمر السلعة								
- سلع معمرة	١٥٢,٣٤	١٢٩,٤	١٣٢,٠	١٣٣,٩	٢,٠	١,٤	٥,١	٧,٤
- سلع شبه معمرة	١٧٣,٣٢	١٥٣,٥	١٦٠,٩	١٦٦,٦	٤,٨	٣,٥	١٦,٦	٢٥,١
- سلع غير معمرة	٢٤٠,٧٠	١٣٧,٠	١٤٩,١	١٥٥,١	٨,٨	٤,٠	٣٧,٨	٣٦,٧
- خدمات	٤٣٣,٦٤	١٣٧,٧	١٤٤,٤	١٤٧,٢	٥,٢	١,٩	٤٠,٥	٣٠,٩

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

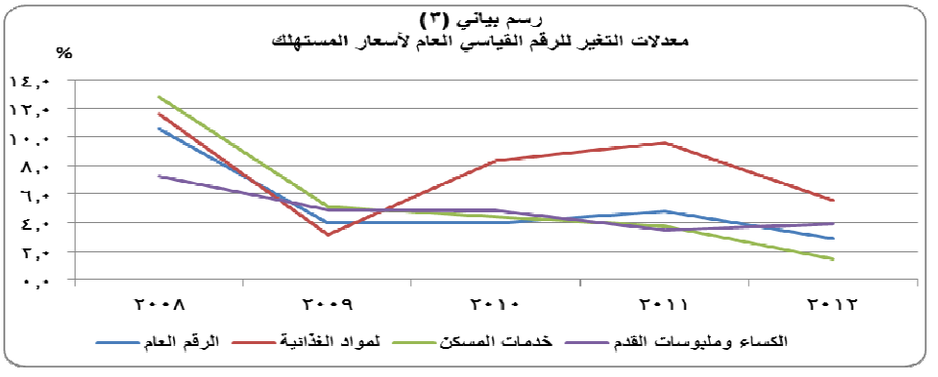

وعلى صعيد الإحصاءات المتعلقة بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب عمر السلعة (جدول ٨)، فقد شمل التباطؤ المشار إليه في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق (٢,٩%) المستوى العام لأسعار كافة الأقسام المكونة لذلك الرقم، وبمعدلات متباينة. وقد تركز نحو ٣٦,٧% من ذلك المعدل في قسم السلع غير المعمرة (يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٢٤,١%) الذي تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعاره ليبلغ نحو ٤% خلال عام ٢٠١٢، وتلا ذلك قسم الخدمات (وزنه الترجيحي نحو ٤٣,٤%) الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ١,٩%، ثم قسم السلع شبه المعمرة (وزنه الترجيحي نحو ١٧,٣%) والذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ٣,٥%، وأخيراً قسم السلع المعمرة (وزنه الترجيحي نحو ١٥,٢%) الذي تباطأ معدله ليبلغ نحو ١,٤% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق.

٢- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة:

يُستخدم الرقم القياسي العام لأسعار الجملة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار البيع بالجملة في الأسواق المحلية لكلٍ من السلع المُنتجة محلياً والسلع المستوردة، والمرجحة بأوزان تمثل أهميتها النسبية في إجمالي مبيعات الجملة لسنة الأساس، وهو ما يفُيد في التعرف على تأثير كلٍ من المصادر المحلية والخارجية على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المحلي. كما تساعد دراسة التغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في قياس وتحليل انعكاساتها على التطورات التي يشهدها الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي تباين المكونات التي يشملها كلٌ من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والرقم القياسي العام لأسعار الجملة. فالأول يتضمن الخدمات المحلية مثل خدمات المسكن والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها، إضافة إلي السلع الاستهلاكية، أما الثاني فلا يتضمن الخدمات، ولكنه يشمل السلع الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية) بجانب السلع الاستهلاكية.

ويوضح (جدول ٩) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب كلٍ من **الأقسام الرئيسية والاستخدام النهائي ومرحلة الإنتاج**، خلال فترة الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) في دولة الكويت. وتشير بيانات ذلك الجدول إلى تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو ٢,١% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد أن بلغ نحو ٣,٨% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له.

جدول (٩)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة

سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	معدل التغير% ٢٠١١	معدل التغير% ٢٠١٢
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	١٠٠٠,٠٠	١١١,٤	١١٥,٧	١١٨,١	٣,٨	٢,١
أولا: بحسب الأقسام الرئيسية (١+٢) :						
* الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٤٤,٩	١٢٨,٧	١٣٤,٠	١٤١,٠	٤,١	٥,٢
* استغلال المحاجر	٣,٢	١١٤,٨	١١٦,٢	١١٦,٦	١,٢	٠,٣
* الصناعات التحويلية	٩٠٠,٢	١١١,٢	١١٥,٧	١١٨,٠	٤,٠	٢,٠
* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	٥١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
١ – الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة :	٦٤٤,٣	١١٢,٦	١١٧,٤	١١٩,٨	٤,٣	٢,١
* الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٣٤,٠	١٢٧,٩	١٣٣,٥	١٣٨,٣	٤,٣	٣,٧
* استغلال المحاجر	٢,١	١٠٦,٥	١٠٦,٦	١٠٦,٨	٠,٠	٠,٢
* الصناعات التحويلية	٦٠٨,٢	١١١,٧	١١٦,٥	١١٨,٩	٤,٣	٢,٠
٢ – الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً:	٣٥٥,٧	١٠٩,٣	١١٢,٦	١١٥,٠	٣,٠	٢,٢
* الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	١٠,٩	١٣١,١	١٣٥,٥	١٤٩,١	٣,٤	١٠,٠
* استغلال المحاجر	١,١	١٣٠,٧	١٣٤,٥	١٣٥,٣	٢,٠	٠,٥
* الصناعات التحويلية	٢٩٢,٠	١١٠,١	١١٣,٩	١١٦,٤	٣,٥	٢,٢
* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	٥١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
ثانياً: بحسب الاستخدام النهائي :						
* مواد استهلاكية	٤٨٠,٥	١١٢,٨	١١٧,٥	١٢٠,٥	٤,٢	٢,٦
* مواد رأسمالية	١٩٥,٣	١٠٧,٦	١٠٨,٥	١١٢,١	٠,٩	٣,٣
* مواد انتاجية	٣٢٤,٢	١١١,٧	١١٧,٤	١١٨,٣	٥,١	٠,٧
ثالثاً : بحسب مرحلة الإنتاج :						
* مواد أولية	٢٢,٣	١١٧,٩	١٢٧,٧	١٣٢,٦	٨,٣	٣,٨
* مواد وسيطة	٢٤٢,٧	١١١,٥	١١٧,١	١١٦,٢	٥,٠	٠,٨–
* مواد نهائية	٧٣٥,٠	١١١,٢	١١٤,٩	١١٨,٣	٣,٣	٣,٠

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء التباطؤ في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق محصلة لتباطؤ معدل التغير في متوسط أسعار كلٍ من قسم الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (التي يبلغ وزنها الترجيحي في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نحو ٤,٥%) ليبلغ نحو ٥,٢% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤,١% خلال عام ٢٠١١، وقسم الصناعات التحويلية (يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٩٠%) ليبلغ نحو ٢% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤% خلال عام ٢٠١١، وأخيراً قسم استغلال المحاجر (يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٠,٣٢%) ليبلغ نحو ٠,٣% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ١,٢% خلال عام ٢٠١١.

ويُستدل من تحليل التطورات التي شهدتها أسعار الجملة، على تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٦٤,٤% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٢,١% مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد أن بلغ نحو ٤,٣% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له. وفيما يتعلق بالرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٣٥,٦% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة)، فقد سجل تباطؤًا خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٢,٢% مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد أن بلغ نحو ٣% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له.

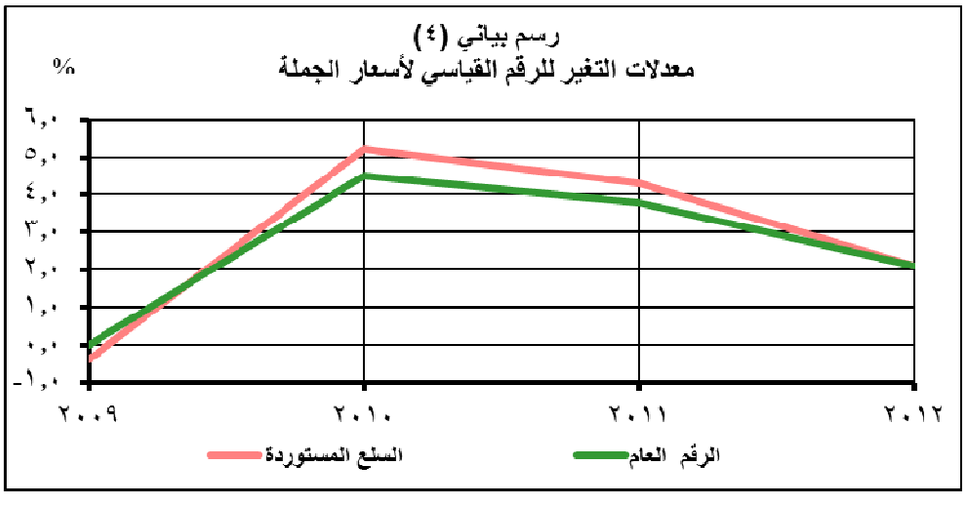

وعلى صعيد الإحصاءات المتعلقة بالرقم القياسي العام لأسعار الجملة **بحسب الاستخدام النهائي**، فقد سجل معدل التغير في المستوى العام لأسعار الجملة للمواد الاستهلاكية (وزنها الترجيحي نحو ٤٨,١% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٢,٦% بعد أن بلغ نحو ٤,٢% خـــلال عام

٢٠١١، وكذلك تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للمواد الانتاجية ليبلغ نحو ٠,٧% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٥,١% خلال عام ٢٠١١. أما معدل التغير في المستوى العام لأسعار الجملة للمواد الرأسمالية (وزنها الترجيحي نحو ١٩,٥% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) فقد سجل إرتفاعاً خلال عام٢٠١٢ ليبلغ نحو ٣,٣ مقارنةً بنحو ٠,٩% خلال عام ٢٠١١.

ويستدل من البيانات المتاحة عن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة **بحسب مرحلة الإنتاج** على أن التباطؤ المشار إليه في معدل تغير ذلك الرقم، جاء نتيجة التباطؤ في معدل تغير المستوى العام لأسعار الجملة للمواد الأولية، وذلك (من نحو ٨,٣% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٣,٨% خلال عام ٢٠١٢)، وتباطؤ معدلات الزيادة في المستوى العام لأسعار الجملة للمواد النهائية (من نحو ٣,٣% عام ٢٠١١ إلى نحو ٣% عام ٢٠١٢)، وتراجع متوسط أسعار المواد الوسيطة (من نحو ٥ % خلال عام ٢٠١١ إلى نحو-٠,٨% خلال عام ٢٠١٢).

ثالثاً- السكان والقوى العاملة:

تبين إحصاءات السكان والقوى العاملة تطور الخصائص الديموغرافية لسكان دولة الكويت، كالتركيبة النوعية والعمرية والتعليمية والعملية للسكان والقوى العاملة، سواء الكويتيين منهم أو غير الكويتيين، وما يرتبط بذلك من مؤشرات هامة مثل تطور معدلات نمو السكان والقوى العاملة، ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومعدلات البطالة ومعدلات الإعالة السكانية، وغيرها.

وفي هذا الصدد، تُشير البيانات المتوافرة كما يوضحها (جدول ١٠، ورسم البياني ٥) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت خلال عام ٢٠١٢ قد بلغ نحو ٣,٤% مقارنة بنمو معدله ٣,٢% خلال عام ٢٠١١، ليصل إجمالي عدد السكان في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٣,٨٢٣ مليون نسمة مقابل نحو ٣,٦٩٧ مليوناً في نهاية العام السابق. ويُعزي الجانب الأكبر (٧٦,٩%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢,٦١١ مليون نسمة مقابل نحو ٢,٥١٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠١١، وبمعدل نمو بلغ نحو ٣,٩% مقابل نمو معدله ٣,٣% خلال العام السابق. أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين، فقد شهد تباطؤاً خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ معدله نحو ٢,٥% مقارنةً بمعدل النمو في العام السابق والبالغ نحو ٣%، ليصل مجموعها إلى نحو ١,٢١٢ مليون نسمة مقابل نحو ١,١٨٣ مليوناً في نهاية العام السابق. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، انخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام ٢٠١٢ بدرجة طفيفة، لتصل إلى

نحو ٣١,٧% مقابل ٣٢% في نهاية العام السابق. في حين ارتفعت تلك النسبة وبشكل طفيف للسكان غير الكويتيين لتصل إلى نحو ٦٨,٣% في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٦٨% في نهاية العام السابق.

جدول (١٠)

تطور المؤشرات الأساسية للسكان والقوى العاملة في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
أولاً: السكان					
١) الكويتيون:	**١٠٨٧٥٥٢**	**١١١٨٩١١**	**١١٤٨٣٦٣**	**١١٨٣١٨٥**	**١٢١٢٤٣٦**
معدل التغير (%)	٣,١	٢,٩	٢,٦	٣,٠	٢,٥
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٣١,٦	٣٢,١	٣٢,١	٣٢,٠	٣١,٧
٢) غير الكويتيين:	**٢٣٥٤٢٦١**	**٢٣٦٥٩٧٠**	**٢٤٣٣٦٩١**	**٢٥١٤١٠٧**	**٢٦١١٢٩٢**
معدل التغير (%)	٠,٤	٠,٥	٢,٩	٣,٣	٣,٩
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٦٨,٤	٦٧,٩	٦٧,٩	٦٨,٠	٦٨,٣
٣) جملة السكان: (١ + ٢)	**٣٤٤١٨١٣**	**٣٤٨٤٨٨١**	**٣٥٨٢٠٥٤**	**٣٦٩٧٢٩٢**	**٣٨٢٣٧٢٨**
معدل التغير (%)	١,٢	١,٣	٢,٨	٣,٢	٣,٤
الأهمية النسبية لأقل من ١٥ عام (%)	٢١,٠	٢١,٣	٢١,٢	٢١,٣	٢١,٣
الأهمية النسبية من ١٥ إلى أقل من ٦٠ عام (%)	٧٦,٠	٧٥,٥	٧٥,٥	٧٥,٣	٧٥,٢
الأهمية النسبية ٦٠ عام فأكثر (%)	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥
ثانيًا: القوى العاملة					
١) الكويتيون:	٣٣٦٢٩٨	٣٥١٤٥٢	٣٦٥٥٨٥	٣٨٩٧٤٦	٣٩٩٣٤٥
معدل التغير (%)	٣,٧	٤,٥	٤,٠	٦,٦	٢,٥
الأهمية النسبية للجملة (%)	١٦,١	١٦,٨	١٦,٩	١٧,٥	١٧,٤
٢) غير الكويتيين:	١٧٥١٧١٤	١٧٤١٧٣١	١٧٩٢٦٢٥	١٨٣٧٦٥٧	١٨٩٦٩١٠
معدل التغير (%)	-٠,٩	-٠,٦	٢,٩	٢,٥	٣,٢
الأهمية النسبية للجملة (%)	٨٣,٩	٨٣,٢	٨٣,١	٨٢,٥	٨٢,٦
٣) جملة القوى العاملة: (١ + ٢)	**٢٠٨٨٠١٢**	**٢٠٩٣١٨٣**	**٢١٥٨٢١٠**	**٢٢٢٧٤٠٣**	**٢٢٩٦٢٥٥**
معدل التغير (%)	-٠,٢	٠,٢	٣,١	٣,٢	٣,١
ثالثًا: معدلات الإعالة (لكل ١٠٠٠ فرد من القوى العاملة)					
١) الكويتيون	٢٢٣٤	٢١٨٤	٢١٤١	٢٠٣٦	٢٠٣٦
٢) غير الكويتيين	٣٤٤	٣٥٨	٣٥٨	٣٦٨	٣٧٧
٣) جملة السكان (١ + ٢)	٦٤٨	٦٦٥	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٥

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلٍ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد جاء النمو المشار إليه آنفاً في إجمالي عدد السكان في دولة الكويت ليعكس بالدرجة الأولى النمو (٣,٣%) في أعداد السكان النشطين اقتصادياً، (ذوي الأعمار من ١٥ عاماً إلى أقل من ٦٠ عاماً) وذلك من نحو ٢,٧٨٣ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢,٨٧٥ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٢. كذلك نمت أعداد السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً من نحو ٧٨٩ ألفاً في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٨١٤ ألفاً في نهاية عام ٢٠١٢، وبمعدل نمو بلغ نحو ٣,٢%. ومحصلة لذلك تراجعت نسبة السكان النشطين اقتصادياً في جملة السكان عن العام السابق بشكل طفيف، حيث بلغت تلك النسبة نحو ٧٥,٢% في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٧٥,٣% في نهاية عام ٢٠١١.

وتشير البيانات إلى زيادة معدل نمو أعداد الأفراد النشطين اقتصادياً من غير الكويتيين ليبلغ نحو ٣,٣% خلال عام ٢٠١٢، ومع ذلك فقد تراجعت نسبة تلك الفئة في إجمالي أعداد السكان غير الكويتيين لتصل إلى نحو ٨٣,٤% في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٨٣,٨% في نهاية عام ٢٠١١. من جهة أخرى، زاد عدد الأفراد النشطين اقتصادياً من السكان الكويتيين بمعدل ٣,١ % خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نسبته في إجمالي عدد السكان الكويتيين في نهاية عام ٢٠١٢ نحو ٥٧,٥% مقابل نحو ٥٧,١% في نهاية عام ٢٠١١. أما السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، فقد استقرت نسبتهم من جملة السكان عند نحو ٢١,٣% في نهاية عامي المقارنة. وكذلك فإن أعداد السكان غير الكويتيين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، فقد ارتفعت بمعدل ٦% خلال عام ٢٠١٢ لتشكل نحو ١٣,٩% من إجمالي عدد السكان غير الكويتيين، وذلك مقابل نحو ١٤% خلال عام ٢٠١١. من جانب آخر، استقر معدل نمو أعداد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً من السكان الكويتيين عند معدل ١% لتشكل نحو ٣٧,١% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، مقابل نحو ٣٧,٧% في نهاية العامين المذكورين على الترتيب.

رسم بياني (٥)
توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

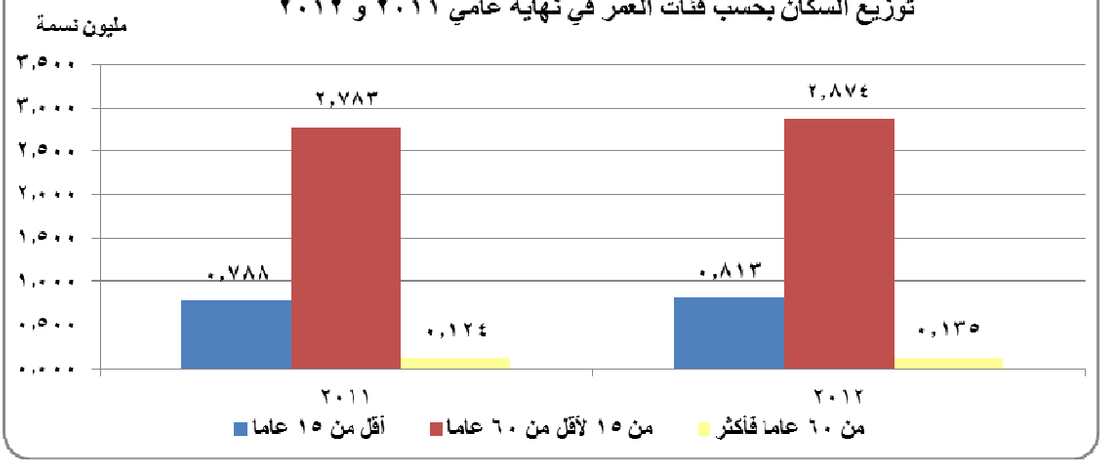

وبالتوازي مع الزيادة في أعداد الأفراد النشطين اقتصادياً، تشير البيانات إلى أن معدل نمو إجمالي القوى العاملة قد سجل تباطؤًا طفيفاً في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٣,١% بعد أن بلغ نحو ٣,٢% في نهاية عام ٢٠١١، لتصل إلى نحو ٢,٢٩٦ مليوناً مقارنةً مع ٢,٢٢٧ مليوناً في نهاية العامين المذكورين على الترتيب. ويُعزى ذلك التباطؤ في معدل نمو إجمالي القوى العاملة في دولة الكويت أساساً إلى تباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية ليبلغ نحو ٢,٥% من نحو ٣٩٠ ألفاً في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٩٩ ألفاً في نهاية عام ٢٠١٢، في حين ازدادت أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنسبة ٣,٢% في عام ٢٠١٢، حيث بلغت أعدادها نحو ١,٨٩٦ مليون فرد في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١,٨٣٨ مليوناً في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بمعدل المساهمة الخام لجملة السكان في النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، والتي تمثل نسبة إجمالي القوى العاملة إلى جملة السكان، تشير البيانات إلى انخفاض طفيف لذلك المعدل من ٦٠,٢% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٦٠,١% في نهاية عام ٢٠١٢. ويأتي ذلك كمحصلة للانخفاض في معدل المساهمة الخام للسكان غير الكويتيين من نحو ٧٣,١% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٢,٦% في نهاية عام ٢٠١٢، في حين استقر معدل المساهمة الخام للسكان الكويتيين عند نحو ٣٢,٩% في نهاية العامين المذكورين.

واتساقاً مع التطورات السابقة على صعيد كلٍ من التركيب العمري للسكان ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، تشير البيانات إلى ارتفاعٍ طفيف في مؤشرات الإعالة لجملة السكان، والتي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة، حيث بلغ ذلك العدد نحو ٦٦٥ فرداً لكل ألف فرد من القــوى

العاملة في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٦٦٠ فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١١. وعلى وجه التفصيل، استقر مؤشر الإعالة للسكان الكويتيين عند ٢٠٣٦ فرداً لكل ألف فرد في نهاية عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وارتفع معدل الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو ٣٦٨ فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٧٧ فرداً لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بتطورات أعداد القوى العاملة وعلاقتها بحالة النشاط الاقتصادي، تشير بيانات التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (جدول ١١) إلى أن الارتفاع المشار إليه في إجمالي القوى العاملة غير الكويتية خلال عام ٢٠١٢، إنما يُعزي إلى ارتفاع أعداد العاملين غير الكويتيين في الأنشطة المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، حيث ارتفعت أعدادها من نحو ٧٦٣,٩ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٨٠,٣ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ١٦,٤ ألف مشتغل وبنسبة ٢,١%. ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، حيث ارتفعت أعداد العاملين غير الكويتيين في ذلك القطاع من ٣٣١,٢ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٣٤٥,١ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ١٣,٩ ألف مشتغل وبنمو نسبته ٤,٢%.

وقد تركزت الزيادة في أعداد القوى العاملة غير الكويتية خلال عام ٢٠١٢ في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية من غير الحاصلين على أية مؤهلات دراسية (بدون مؤهل)، حيث ارتفعت أعدادهم من ٣٥١,٦ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٣٦٦,١ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١٢، وبنمو نسبته ٤,١%. وفيما يتعلق بقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، فقد تركزت الزيادة في أعداد القوى العاملة غير الكويتية خلال عام ٢٠١٢ كذلك في غير الحاصلين على أية مؤهلات دراسية (بدون مؤهل)، حيث ارتفعت أعدادهم من ١١٢,٩ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١٢٣,٤ ألف مشغل في نهاية عام ٢٠١٢، وبنمو نسبته ٩,٣%.

وفيما يخص القوى العاملة الكويتية، فقد تركزت الزيادة في أعدادها أيضاً في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، حيث زادت أعداد الكويتين العاملين في تلك الأنشطة بنحو ٥,٨ آلاف مشتغل وبنسبة ٢,١% لتصل إلى نحو ٢٧٦,٤ ألفاً في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٢٧٠,٦ ألفاً في نهاية عام ٢٠١١، وبذلك انخفضت نسبة القوى العاملة الكويتية إلى إجمالي القوى العاملة في تلك الأنشطة بشكل طفيف لتصل إلى ١٢% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنسبة ١٢,٢% في نهاية العام السابق، وانخفضت أيضاً نسبة القوى العاملة الكويتية في ذلك القطاع إلى إجمالي القوى العاملة االكويتية من نحو ٦٩,٤% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٦٩,٢% في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول (١١)

التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%)

أقسام النشاط الاقتصادي	نهاية عام ٢٠١٠			نهاية عام ٢٠١١			نهاية عام ٢٠١٢		
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
الزراعة والصيد	٠,١	٢,١	١,٨	٠,١	٢,٣	١,٩	٠,١	٢,٠	١,٦
المناجم والمحاجر	١,٣	٠,١	٠,٣	١,٣	٠,١	٠,٣	١,٣	٠,١	٠,٣
الصناعات التحويلية	٢,٥	٦,٠	٥,٤	٢,٣	٦,١	٥,٥	٢,٤	٦,١	٥,٥
الكهرباء والغاز والماء	٣,١	٠,١	٠,٦	٣,٤	٠,١	٠,٧	٣,٥	٠,١	٠,٧
التشييد والبناء	٢,٥	٩,١	٨,٠	٢,٨	٩,٦	٨,٤	٢,٩	٩,٨	٨,٧
التجارة والمطاعم والفنادق	٣,٦	١٧,٠	١٤,٨	٣,٧	١٨,٠	١٥,٥	٣,٨	١٨,٢	١٥,٧
النقل والتخزين والمواصلات	٢,٥	٣,٢	٣,١	٢,٤	٣,٣	٣,١	٢,٣	٣,٢	٣,٠
التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال	٥,٤	٥,١	٥,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٢
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	٦٩,٦	٤٣,٣	٤٧,٨	٦٩,٤	٤١,٦	٤٦,٤	٦٩,٢	٤١,١	٤٦,٠
غير مبين	٩,٣	١٤	١٣,٢	٩,٧	١٣,٨	١٣,١	٩,٦	١٤,٢	١٣,٣
الإجمـالـي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وقد تركزت الزيادة في أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٢ في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية من الحاصلين على مؤهلات دراسية متوسطة (أي من الحاصلين على الثانوية العامة أو الشهادات دون الجامعية)، حيث ارتفعت أعدادهم من ١١٠,٨ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١١٦ ألف مشتغل في نهاية عام ٢٠١٢، وبنمو نسبته ٤,٧%، ليترتب على ذلك ارتفاع أهميتها النسبية إلى إجمالي القوى العاملة من ٥% في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٥,١% في نهاية عام ٢٠١٢.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع والمؤهل الدراسي (جدول ١٢)، فتشير البيانات إلى أن الارتفاع المشار إليه في إجمالي القوى العاملة خلال عام ٢٠١٢ قد تركز في أعداد العاملين غير المؤهلين دراسياً (بدون مؤهل)، والذين ارتفعت نسبتهم في إجمالي القوى العاملة من نحو ٣٣,٤% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٤,٣% في نهاية عام ٢٠١٢. ثم يأتي في المرتبة الثانية أعداد العاملين من الحاصلين على مؤهلات دنيا (أقل من الثانوية العامة (الإبتدائية أوالمتوسطة)) الذين ارتفعت

نسبتهم في إجمالي القوى العاملة من نحو ٢٩,١% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٩,٢% في نهاية عام ٢٠١٢.

أما على صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول ١٢) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل ٥,٣% خلال عام ٢٠١٢، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو ٥٣,٣% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٤,٤% في نهاية عام ٢٠١٢. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس الزيادة في نسبة أعداد القوى العاملة من غير الحاصلين على أية مؤهلات دراسية (بدون مؤهل) في إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص من نحو ٣٣,٩% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٥,٢% في نهاية عام ٢٠١٢، وكذلك لزيادة أعداد القوى العاملة من المؤهلات الدنيا من الحاصلين على مؤهلات دراسية تقل عن الثانوية العامة (الإبتدائية أو المتوسط) في إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص من نحو ٢٩,٢% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٩,٥% في نهاية عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي خلال عام ٢٠١٢، فقد بلغ نحو ٢,١% مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي أدى إلى انخفاض طفيف في الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو ١٩,٢% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٩% في نهاية عام ٢٠١٢. وقد صاحب ذلك ارتفاع طفيف في نسبة أعداد القوى العاملة من ذوي المؤهلات المتوسطة (من الحاصلين على الثانوية العامة أو الشهادات دون الجامعية) في إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي من نحو ٣٧,٨% إلى نحو ٣٨,٥% في نهاية العامين المذكورين على الترتيب. أما أعداد القوى العاملة في القطاع العائلي في نهاية عام ٢٠١٢، فقد انخفضت بنحو ٠,٤%، لتنخفض من نحو ٢٥,٥% من جملة القوى العاملة في البلاد في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٤,٦% في نهاية عام ٢٠١٢. وفيما يخص أعداد المتعطلون، فقد تراجعت أهميتها النسبية بشكل طفيف، ليبلغ نحو ٢% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٢,١% في نهاية العام السابق.

ويستدل من بيانات (الجدول ١٢) كذلك على أن الارتفاع في نسبة أعداد العاملين غير الكويتيين إلى إجمالي القوى العاملة بحسب المؤهل الدراسي خلال عام ٢٠١٢ قد تركز في أعداد العاملين غير المؤهلين دراسياً (بدون مؤهل)، الذين ارتفعت نسبتهم في إجمالي القوى العاملة من نحو ٣٣,٢% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٤,٢% في نهاية عام ٢٠١٢.

وقد ساهمت الزيادة في أعداد العاملين غير الكويتيين بنحو ٨٦,١% من الزيادة في إجمالي القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٢، حيث نمت بمعدل ٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق (من نحو ١,٨٣٨ مليون فرد إلى نحو ١,٨٩٧ مليوناً). مما ترتب عليه ارتفاع طفيف في الأهمية النسبية لمجموع أعداد العاملين غير الكويتيين في إجمالي القوى العاملة من نحو ٨٢,٥% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٨٢,٦% في نهاية عام ٢٠١٢.

أما على صعيد التوزيع النسبي لمجموع أعداد العاملين غير الكويتيين حسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول ١٢) إلى ارتفاع تلك الأعداد في القطاع الخاص بمعدل ٥,٣% خلال عام ٢٠١٢، وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد العاملين غير الكويتيين بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو ٤٩,٧% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٠,٨% في نهاية عام ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، سجل معدل نمو أعداد العاملين غير الكويتيين في القطاع الحكومي تباطؤاً خلال عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ١,٤% مقارنةً بالعام السابق، وقد أدى ذلك بدوره إلى تراجع الأهمية النسبية لأعداد العاملين غير الكويتيين بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو ٥,٩% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٥,٨% في نهاية عام ٢٠١٢. أما أعداد العاملين غير الكويتيين في القطاع العائلي فقد تراجعت بمعدل ٠,٤% لتنخفض نسبتها إلى نحو ٢٤,٦% من جملة القوى العاملة في البلاد في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٢٥,٥% في نهاية عام ٢٠١١. وكذلك فإن أعداد المتعطلون من غير الكويتيين قد تراجعت بمعدل بلغ ١,٢% لتنخفض نسبتها إلى نحو ١,٤% من جملة القوى العاملة في البلاد في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ١,٥% في نهاية عام ٢٠١١.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع والمؤهل الدراسي (%)

(نهاية الفترة)

القطاع	بدون مؤهل	مؤهلات دنيا*	مؤهلات متوسطة**	مؤهلات عليا	غير مبين	المجموع الإجمالي (%)
القطاع الحكومي						
٢٠١٠	٥,٧	٢٧,١	٣٧,٨	٢٦,٠	٣,٤	١٨,٥
كويتي	٠,٨	٢١,٦	٣٠,٠	١٧,٢	٠,٧	١٢,٩
غير كويتي	٤,٩	٥,٥	٧,٩	٨,٩	٢,٨	٥,٥
٢٠١١	٥,٢	٢٦,٩	٣٨,١	٢٦,١	٣,٨	١٨,٩
كويتي	٠,٣	٢١,٤	٣٠,٢	١٧,٣	١,١	١٤,٢
غير كويتي	٤,٨	٥,٤	٧,٨	٨,٨	٢,٧	٥,٩
٢٠١٢	٥,٧	٢٦,٦	٣٨,٥	٢٥,٥	٣,٨	١٩,٠
كويتي	٠,٣	٢٠,٨	٣٠,٧	١٦,٨	١,١	١٣,٣
غير كويتي	٥,٤	٥,٧	٧,٨	٨,٧	٢,٧	٥,٨
القطاع الخاص						
٢٠١٠	٣٢,٧	٢٨,٩	١٨,٨	٦,٠	١٣,٦	٥٢,٦
كويتي	٠,٤	٢,٩	٢,٣	٠,٧	٠,٢	٣,٤
غير كويتي	٣٢,٤	٢٦,٠	١٦,٤	٥,٣	١٣,٤	٤٩,٢
٢٠١١	٣٣,٩	٢٩,٣	١٨,١	٥,٩	١٢,٨	٥٣,١
كويتي	٠,٢	٣,٠	٢,٣	٠,٧	٠,٤	٣,٥
غير كويتي	٣٣,٧	٢٦,٢	١٥,٨	٥,٢	١٢,٤	**٤٩,٧**
٢٠١٢	٣٥,٢	٢٩,٥	١٧,٥	٥,٧	١٢,٠	٥٤,٤
كويتي	٠,٢	٣,١	٢,٣	٠,٧	٠,٥	٣,٦
غير كويتي	٣٥,١	٢٦,٤	١٥,٢	٥,١	١١,٦	**٥٠,٨**
القطاع العائلي						
٢٠١٠	٥١,٨	٣٠,٥	٣,٩	٠,١	١٣,٦	٢٦,٤
كويتي	–	–	–	–	–	٤,٦
غير كويتي	٥١,٨	٣٠,٥	٣,٩	٠,١	١٣,٦	٢٦,٤
٢٠١١	٥٤,٠	٣٠,٣	٣,٨	٠,١	١١,٨	٢٥,٥
كويتي	–	–	–	–	–	–
غير كويتي	٥٤,٠	٣٠,٣	٣,٨	٠,١	١١,٨	٢٥,٥
٢٠١٢	٥٥,٣	٣٠,٤	٣,٧	٠,١	١٠,٤	٢٤,٦
كويتي	–	–	–	–	–	–
غير كويتي	٥٥,٣	٣٠,٤	٣,٧	٠,١	١٠,٤	٢٤,٦

* الحاصلين على مؤهلات دراسية تقل عن الثانوية العامة (الابتدائية أو المتوسطة)

** الحاصلين على الثانوية العامة أو الشهادات دون الجامعية.

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

تابع جدول (١٢)

التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع والمؤهل الدراسي (%)

(نهاية الفترة)

القطاع	بدون مؤهل	مؤهلات دنيا*	مؤهلات متوسطة**	مؤهلات عليا	غير مبين	المجموع الإجمالي (%)
المتعطلون						
٢٠١٠	٢٥,٣	٣١,٦	٢٩,٩	٦,٧	٦,٥	٢,١
كويتي	٢,٢	٦,٣	١١,٥	٣,٢	٠,٤	٠,٥
غير كويتي	٢٣,٢	٢٥,٢	١٨,٤	٣,٥	٦,١	١,٦
٢٠١١	٢٣,١	٢٩,٥	٢٦,٣	٦,٢	١٤,٩	٢,١
كويتي	١,٢	٦,٠	٩,٥	٣,٢	٨,٦	٠,٦
غير كويتي	٢١,٩	٢٣,٥	١٦,٩	٣,٠	٦,٣	١,٥
٢٠١٢	٢٣,٣	٢٩,٦	٢٦,٢	٦,٥	١٤,٤	٢,٠
كويتي	١,٢	٥,٨	٨,٩	٣,٢	٨,١	٠,٥
غير كويتي	٢٢,١	٢٣,٧	١٧,٣	٣,٣	٦,٣	١,٤
إجمالي القوى العاملة						
٢٠١٠	٣٢,٦	٢٩,٠	١٨,٦	٨,٢	١١,٥	١٠٠,٠
كويتي	٠,٤	٥,٧	٧,٠	٣,٦	٠,٢	١٦,٩
غير كويتي	٣٢,٢	٢٣,٤	١١,٦	٤,٦	١١,٣	٨٣,١
٢٠١١	٣٣,٤	٢٩,١	١٨,٤	٨,٢	١٠,٩	١٠٠,٠
كويتي	٠,٢	٥,٨	٧,٢	٣,٧	٠,٦	١٧,٥
غير كويتي	٣٣,٢	٢٣,٣	١١,٣	٤,٥	١٠,٣	٨٢,٥
٢٠١٢	٣٤,٣	٢٩,٢	١٨,٣	٨,١	١٠,١	١٠٠,٠
كويتي	٠,٢	٥,٧	٧,٣	٣,٦	٠,٦	١٧,٤
غير كويتي	٣٤,٢	٢٣,٤	١١,٠	٤,٥	٩,٥	٨٢,٦

* الحاصلين على مؤهلات دراسية تقل عن الثانوية العامة (الابتدائية أو المتوسطة)

** الحاصلين على الثانوية العامة أو الشهادات دون الجامعية.

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وفيما يخص أعداد العاملين الكويتيين بحسب المؤهل الدراسي (جدول ١٢)، فتوضح البيانات أن الزيادة في أعداد العاملين الكويتيين في إجمالي القوى العاملة بحسب المؤهل الدراسي خلال عام ٢٠١٢ قد تركزت في أعداد العاملين من ذوي المؤهلات المتوسطة (الحاصلين على الثانوية العامة أو الشهادات دون الجامعية)، حيث ارتفعت نسبتهم من ٧,٢% في جملة القوى العاملة من الكويتيين إلى نحو ٧,٣%، ثم ذوي المؤهلات

الدنيا (الحاصلين على مؤهلات دراسية تقل عن الثانوية العامة (الابتدائية أو المتوسطة)، حيث انخفضت نسبتهم من نحو ٥,٨% في جملة القوى العاملة من الكويتيين إلى نحو ٥,٧%، ثم ذوي المؤهلات العليا من نحو ٣,٧% في جملة القوى العاملة من الكويتيين إلى نحو ٣,٦%، وذلك في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١١.

وعلى صعيد التوزيع النسبي لمجموع أعداد العاملين الكويتيين حسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون) فتشير البيانات المتوافرة (جدول ١٢) إلى تباطؤ معدل نمو إجمالي أعداد العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي ليبلغ نحو ٢,٤% خلال عام ٢٠١٢. ومع ذلك، استقرت الأهمية النسبية لمجموع أعداد العاملين الكويتين بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة عند نحو ١٣,٣% في نهاية العامين المذكورين. ومن جانب أخر، ارتفعت نسبة أعداد القوى العاملة من الحاصلين على مؤهلات متوسطة (الحاصلين على الثانوية العامة أو الشهادات دون الجامعية) من نحو ٢٩,٨% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٠,٧% في نهاية عام ٢٠١٢. وفي مقابل ذلك، انخفضت نسبة أعداد العاملين الكويتيين من المؤهلات الدنيا في إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي من نحو ٢١,١% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٠,٨% في نهاية عام ٢٠١٢.

وتشير البيانات كذلك إلى أن أعداد العاملين الكويتيين في القطاع الخاص قد سجلت نمواً بلغ معدله نحو ٤,٣% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق ومع ذلك استقرت الأهمية النسبية لأعداد العاملين الكويتيين بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة عند نحو ٣,٦% في نهاية عامي المقارنة. أما أعداد الكويتيين المتعطلون، فقد انخفضت بمعدل ٦,٩% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ أهميتها النسبية نحو ٠,٥% إلى جملة القوى العاملة في البلاد في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٠,٦% في نهاية عام ٢٠١١.

التطورات النقدية
ونشاط بنك الكويت المركزي

التطورات النقدية
ونشاط بنك الكويت المركزي

مقدمة:

شهد عام ٢٠١٢ العديد من التطورات والمستجدات النقدية والمصرفية التي تعكس في مجملها استمرار جهود بنك الكويت المركزي في مجال ضبط مسار أوضاع السوق النقدي والمصرفي والمالي المحلي بما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، وتطورات الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. وتبرز في هذا الصدد جهود بنك الكويت المركزي في مجال الحد من أية انعكاسات سلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الكويتي، حيث أسفرت تلك الجهود عن مواصلة المؤشرات النقدية لمعدلات نمو إيجابية خلال عام ٢٠١٢، وإن كان ذلك في بعض المؤشرات مقارنةً بالعام السابق.

وفي إطار الجهود الرامية لتعزيز أجواء الثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي، قرر بنك الكويت المركزي إجراء تخفيض واحد لسعر الخصم لديه بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى نحو ٢% حتى نهاية عام ٢٠١٢، وذلك في ضوء المتابعة المستمرة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية والعالمية، حيث يهدف ذلك التخفيض إلى ترسيخ الأجواء الداعمة لتحسين أداء القطاعات غير النفطية للاقتصاد الوطني من خلال تقليص تكلفة الائتمان.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى ارتفاع معدل النمو في أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بنهاية عام ٢٠١٢، حيث ارتفعت بنحو ٤,٦% مقارنةً بنمو بلغ نحو ١,٦% في عام ٢٠١١، كما أن معدل نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ارتفع بما نسبته ٧% بنهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنمو نسبته ١٠,٢% خلال عام ٢٠١١. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنةً بمستواها خلال العام السابق، حيث حققت زيادة نسبتها ٦,٨% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٩,٨% في نهاية عام ٢٠١١.

وقد جاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٢، وما ترتب عليها من استقرار نسبي في ذلك السعر مقارنةً بالتقلبات الملموسة التي شهدتها أسعار صرف العملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية لتعزز جهود البنك المركزي في مجال التخفيف من حِدّة الضغوط التضخمية في أسعار

السلع المستوردة وانعكاساتها السلبية على مستويات الأسعار المحلية، ويأتي ذلك ليعكس فعالية سياسة سعر الصرف التي تأخذ في الاعتبار عملات الدول التي تحظى بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ في استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه، ولاسيّما غير المباشرة منها، في التأثير على أوضاع السوق النقدي. ومن أبرز تلك الأدوات، استخدام نظام قبول الودائع من البنوك المحلية كآلية أساسية في مجال امتصاص السيولة الفائضة، هذا بالإضافة إلى إصدار سندات بنك الكويت المركزي. كما واصل بنك الكويت المركزي جهوده في مجال إصدار أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية، واستخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لأدوات الدين العام.

وواصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ سياساته في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المسجّلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي. كما استمر بنك الكويت المركزي في تعزيز ضوابط العمل المصرفي من خلال استمرار قيام البنوك المحلية بتطبيق المعايير الدولية للرقابة والإشراف، بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، إلى جانب ترشيد السياسات الائتمانية لوحدات ذلك الجهاز.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٢ في مجالات كلٍّ من عرض النقد، والائتمان المصرفي، وسعر صرف الدينار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام، وإصدارات سندات البنك المركزي، وسوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، وحسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي، ونشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزي، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

١- تطورات عرض النقد:

تفيد متابعة التطورات في عرض النقد وتحليل التغيرات في مكوناته والعوامل المؤثرة في تلك التغيرات في التعرف على أثر ما يتخذه بنك الكويت المركزي من إجراءات وقرارات وضوابط بشأن تنظيم أوضاع السيولة المحلية، بما ينسجم مع تطورات واتجاهات النشاط الاقتصادي المحلية.

جدول (١٣)

تطور إجماليات عرض النقد

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٠	٢٠١١ (١)	٢٠١٢ (٢)	التغير (٢) – (١) قيمة	التغير (٢) – (١) %
الكتلة النقدية (ن١)	٥٣١٦,٠	٦٥٥١,٩	٧٨٧٣,٣	١٣٢١,٤	٢٠,٢
ومنها: النقد المتداول	١٠٠٦,٧	١٢٠٥,١	١٣٣٩,٩	١٣٤,٨	١١,٢
شبه النقـد	٢٠٠٢٧	٢١٣٨١,٣	٢٢٠١٤,٩	٦٣٣,٦	٣,٠
الودائع بالدينار	٢٢٢٥٥,١	٢٤٦٤٩,٩	٢٦٢٧٦,٠	١٦٢٦,٢	٦,٦
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٠٨١,٣	٢٠٧٨,٢	٢٢٧٢,٢	١٩٤,٠	٩,٣
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢)	٢٥٣٤٣,٠	٢٧٩٣٣,١	٢٩٨٨٨,١	١٩٥٥,٠	٧,٠
الودائع لدى شركات التمويل(*)	٢٨,٦	١٤,١	٢٨,١	١٤,٠	٩٩,٦
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن٣)	٢٥٢٠٧,٤	٢٧٧٦٠,٧	٢٩٥٦٨,٧	١٨٠٨,٠	٦,٥
مؤشرات نقدية:					
النقد المتداول / الكتلة النقدية (ن١)	١٨,٩	١٨,٤	١٧,٠		
شبه النقد / عرض النقد (ن٢)	٧٩,٠	٧٦,٥	٧٣,٧		
الكتلة النقدية (ن١)/ عرض النقد (ن٢)	٢١,٠	٢٣,٥	٢٦,٣		

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.

وتُشير البيانات (جدول ١٣، ورسم بياني ٦) إلى تباطؤ وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٢، حيث تشير تلك البيانات إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليصل إلى نحو ٢٩٨٨٨,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ محققًا ارتفاعًا قيمته نحو ١٩٥٥ مليون دينار ونسبته ٧%، وذلك مقارنةً بارتفاع قيمته ٢٥٩٠,١ مليون دينار ونسبته ١٠,٢% خلال عام ٢٠١١.

رسم بياني (٦)

تطورات عرض النقد (ن٢)

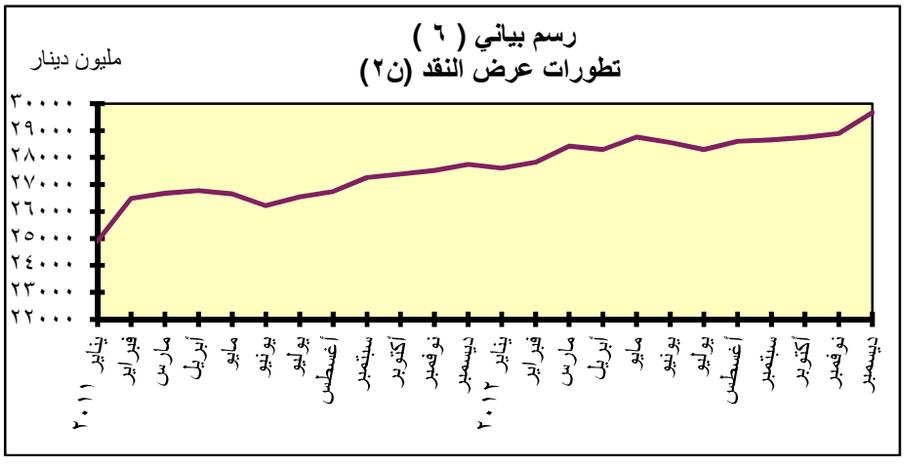

وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) خلال عام ٢٠١٢ نتيجة لارتفاع الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ١٣٢١,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٠,٢%، وارتفاع شبه النقد بما قيمته ٦٣٣,٦ مليون دينار ونسبته ٣%. وترتيبًا على ما سبق، ارتفعت نسبة الكتلة النقدية من عرض النقد (ن٢) من ٢٣,٥% في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٢٦,٣% في نهاية عام ٢٠١٢، في حين انخفضت نسبة شبه النقد من عرض النقد (ن٢) من ٧٦,٥% في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٧٣,٧% في نهاية عام ٢٠١٢.

وقد جاء الارتفاع الذي شهده شبه النقد خلال عام ٢٠١٢ محصلةً للارتفاع في كل من أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم المُحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) لدى البنوك المحلية بنحو ٤٣٩,٦ مليون دينار وبنسبة ٢,٣%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى تلك البنوك بالعملات الأجنبية بما قيمته ١٩٤ مليون دينار ونسبته ٩,٣%.

جدول (١٤)

أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية في نهاية أرباع عام ٢٠١٢

(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

البيـان	٢٠١١	عام ٢٠١٢ (في نهاية)				تغير نهاية الربع الأخير عن نهاية العام السابق	
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	القيمة	المعدل (%)
الودائع الدينارية	٢٤٦٤٩,٨٦٣	٢٥١٦٣,٠٦٣	٢٥٤٦٦,٤٠٤	٢٥٢٢٣,٦٩٤	٢٦٢٧٦,٠٣٧	١٦٢٦,١٧٤	٦,٦
تحت الطلب	٥٣٤٦,٧	٥٥٥٧,٣	٥٩١٧,٦	٥٦٦٤,٠	٦٥٣٣,٣	١١٨٦,٦	٢٢,٢
الادخار	٣٨٣٧,٣	٤١٠٢,٢	٤٢٩٠,٣	٤٢٠٦,٤	٤٣٢٤,٠	٤٨٦,٧	١٢,٧
لأجل	١٥٤٦٥,٨	١٥٥٠٣,٥	١٥٢٥٨,٥	١٥٣٥٣,٤	١٥٤١٨,٧	٤٧,١-	٠,٣-
شهادات الإيداع	-	-	-	-	-	-	-
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٠٧٨,٢	٢٢٢١,٧	٢٠٣١,٤	٢٣٧٦,٩	٢٢٧٢,٢	١٩٤,٠	٩,٣
الإجمالي	٢٦٧٢٨,٠	٢٧٣٨٤,٨	٢٧٤٩٧,٨	٢٧٦٠٠,٦	٢٨٥٤٨,٢	١٨٢٠,٢	٦,٨

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن **الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية** خلال عام ٢٠١٢، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد – وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلٍّ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان ١٤ و١٥) – إلى أن الزيادة المشار إليها آنفاً في عرض النقد (ن٢) خلال عام ٢٠١٢، قد جاءت محصلةً لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ٢٣٥٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٠,٦%، وانخفاض صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٤٠٢,٤ مليون دينار وبنسبة ٢,٤%.

وجاءت الزيادة المشار إليها في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية (جدول ١٥) نتيجة لارتفاع كلٍّ من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو ١٤٣٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٨,٤% من جهة، وصافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو ٩٢٠ مليون دينار وبنسبة ١٤,٤% من جهةٍ أخرى.

وقد جاء ذلك الانخفاض في صافي الموجودات المحلية المشار إليها في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق (جدول ١٥) كمحصلةٍ لعدد من التطورات في العناصر المكونة للموجودات والمطلوبات المحلية للجهات المذكورة، والتي نبرزها على النحو التالي:

- ارتفاع أرصدة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ٨٧٦,٣ مليون دينار وبنسبة ٣,١%، وقد أحدثت هذا الزيادة في المطالب على القطاع الخاص أثرًا توسعيًا على نمو عرض النقد (ن٢).

جدول (١٥)

العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)

(القيمة بالمليون دينار)

البيـــان	٢٠١١	٢٠١٢	التغير		المساهمة في معدل نمو عرض النقد (%)*
			قيمة	(%)	
عرض النقد (ن٢)	**٢٧٩٣٣,١**	**٢٩٨٨٨,١**	**١٩٥٥**	**٧,٠**	**٧,٠**
صافي الموجودات المحلية:	**١٦٤٦٨,٥**	**١٦٠٦٦,١**	**-٤٠٢,٤**	**-٢,٤**	**-١,٤**
المطالب على الحكومة (صافي):	**-٢٨٠٥,٨**	**-٣٨١٤**	**-١٠٠٨,٢**	**٣٥,٩**	**-٦,١**
البنك المركزي (صافي)	**-٦٨٢,٤**	**-٥٤٢,٩**	**١٣٩,٥**	**-٢٠,٤**	**-٥,٠**
مطالب على الحكومة	-	-	-	-	-
حسابات الحكومة	-٦٨٢,٤	-٥٤٢,٩	١٣٩,٥	-٢٠,٤	-
البنوك المحلية (صافي):	**-٢١٢٣,٤**	**-٣٢٧١,١**	**-١١٤٧,٧**	**٥٤,١**	**١٦٨,٢**
مطالب على الحكومة:	١٨٨٧,١	١٦٨٤,٣	-٢٠٢,٨	-١٠,٧	٩,٦
سندات شراء المديونية	-	-	-	-	-
أدوات الدين العام	١٨٨٧,١	١٦٨٤,٣	-٢٠٢,٨	-١٠,٧	-
ودائع الحكومة	-٤٠١٠,٥	-٤٩٥٥,٤	-٩٤٤,٩	٢٣,٦	-٥٠,١
المطالب على القطاع الخاص:	**٢٨١٤٤,٣**	**٢٩٠٢٠,٦**	**٨٧٦,٣**	**٣,١**	**-٢١,٩**
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٢٥٦١١,٥	٢٦٧٩٦,٨	١١٨٥,٣	٤,٦	٤,٢
استثمارات محلية أخرى	٢٥٣٢,٨	٢٢٢٣,٨	-٣٠٩	-١٢,٢	-١,٢
البنود الأخرى (صافي)، ومنها:	**-٨٨٧٠**	**-٩١٤٠,٥**	**-٢٧٠,٥**	**٣,٠**	**-١٠,٧**
رأس المال والاحتياطي	-٦٥٦٥	-٦٨٨٩	-٣٢٤	٤,٩	٣,٧
أخرى	-٢٣٠٥	-٢٢٥١,٥	**٥٣,٥**	-٢,٣	-٠,٨
صافي الموجودات الأجنبية:	**١١٤٦٤,٦**	**١٣٨٢٢,٠**	**٢٣٥٧,٤**	**٢٠,٦**	**-١٠٢,٣**
البنك المركزي	**٦٣٩٧,٥**	**٧٣١٧,٥**	**٩٢٠**	**١٤,٤**	**٨,٠**
الموجودات الأجنبية	٦٤١٢,٤	٧٣٢٩,١	**٩١٦,٧**	١٤,٣	١٤,٣
المطلوبات الأجنبية	-١٤,٩	-١١,٦	٣,٣	-٢٢,١	٠,١
البنوك المحلية	**٥٠٦٧,١**	**٦٥٠٤,٥**	**١٤٣٧,٤**	**٢٨,٤**	**-٩٦٤٧,٠**
الموجودات الأجنبية	٨٢٢٦,٣	٩٤٨٧,٧	١٢٦١,٤	١٥,٣	٢٤,٩
المطلوبات الأجنبية	-٣١٥٩,٢	-٢٩٨٣,٢	١٧٦	-٥,٦	٢,١

- المصدر: بنك الكويت المركزي.

* تُعبّر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشي على نمو عرض النقد (ن٢)، في حين تُعبّر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن٢).

- انخفاض صافي مطالب البنوك المحلية على الحكومة في نهاية عام ٢٠١٢ بما قيمته ١٠٠٨,٢ ملايين دينار ونسبته ٣٥,٩%). وجاء ذلك الانخفاض محصلةً لانخفاض في إجمالي أرصدة حسابات وودائع الحكومة لدى البنك المركزي بنحو ١٣٩,٥ مليون دينار، وبما نسبته ٢٠,٤%، والتي يؤدي انخفاضها إلى أثرٍ توسعي على عرض النقد (ن٢) من جهة، وتراجع مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ١١٤٧,٧ مليون دينار وبنسبة ٥٤,١%.

ويأتي الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٢ محصلةً لارتفاع إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل ١٢٦١,٤ مليون دينار وبنسبة ١٥,٣%)، وانخفاض المطلوبات الأجنبية عليها (بما يعادل ١٧٦ مليون دينار وبما نسبته ٥,٦%).

جدول (١٦)

صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي

(القيمة بالمليون دينار)

البيـان	نهاية عام ٢٠١١			نهاية عام ٢٠١٢			التغير	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	قيمة	(%)
البنك المركزي	٦٤١٢,٤	١٤,٩	٦٣٩٧,٥	٧٣٢٩,١	١١,٦	٧٣١٧,٥	٩٢٠,٠	١٤,٤
البنوك المحلية	٨٢٢٦,٣	٣١٥٩,٢	٥٠٦٧,١	٩٤٨٧,٧	٢٩٨٣,٢	٦٥٠٤,٥	١٤٣٧,٤	٢٨,٤
الإجمالي	**١٤٦٣٨,٧**	**٣١٧٤,١**	**١١٤٦٤,٦**	**١٦٨١٦,٨**	**٢٩٩٤,٨**	**١٣٨٢٢**	**٢٣٥٧,٤**	**٢٠,٦**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- تطور الائتمان المصرفي:

تعكس تطورات الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية النشاط التمويلي لتلك البنوك، وتُشكِّل أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية الجانب الأكبر من إجمالي استخدامات الأموال لدى تلك البنوك. وتشير البيانات (جدول ١٧) إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته ١١٨٥,٣ مليون دينار ونسبته ٤,٦%، لتصل إلى نحو ٢٦٧٩٦,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٥٦١١,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعًا خلال عام ٢٠١١ بلغت قيمته ٤١٠,٧ ملايين دينار ونسبته ١,٦% مقارنةً بالعام السابق له.

وقد جاءت الزيادة المشار إليها في أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة في نهاية عام ٢٠١٢ كمحصلةٍ للزيادة في أرصدة من أبرزها التسهيلات المذكورة لكلٍّ من قطاع التسهيلات الشخصية (يشكّل ما نسبته ٣٧,٥% من إجمالي رصيد التسهيلات) بما قيمته ١٠٠٥٥,٤ ملايين ونسبته ١٢,٤%، وقطاع العقار (٢٦,٥% للإجمالي) بما قيمته ٣٥٨,٣ مليون دينار ونسبته ٥,٣%.

جدول (١٧)

تطور أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

القطاع	الرصيد في نهاية عام			التغير			
				القيمة		المعدل (%)	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
التجارة	٢٢٩٩,١	٢٣٠٦,٦	٢٤٧٥,١	٧,٥	١٦٨,٥	٠,٣	٧,٣
الصناعة	١٦١٧,٤	١٧٥٠,٢	١٧٦٧,٨	١٣٢,٨	١٧,٦	٨,٢	١,٠
الإنشاء	١٨٠٧,٨	١٧٤٨,٦	١٧٤٤,٩	-٥٩,٢	-٣,٧	-٣,٣	-٠,٢
الزراعة وصيد الأسماك	٨,٩	٩,٧	١١	٠,٨	١,٣	٩,٠	١٣,٤
المؤسسات المالية (غير البنوك)	٢٨٣٧,٢	٢٣٧٩,٨	١٨٥٦,٦	-٤٥٧,٤	-٥٢٣,٢	-١٦,١	-٢٢,٠
التسهيلات الشخصية:	٨٤٥٦,١	٨٩٤٦,٨	١٠٠٥٥,٣	٤٩٠,٧	١١٠٨,٥	٥,٨	١٢,٤
- القروض الاستهلاكية	٦٩٤,٦	٨٢٣	١٠٣٦,١	١٢٨,٤	٢١٣,١	١٨,٥	٢٥,٩
- القروض المُقسطة	٤٨٠٤,٩	٥١٣٦,٤	٦٠٣٥,٥	٣٣١,٥	٨٩٩,١	٦,٩	١٧,٥
- شراء أوراق مالية	٢٦٩٨,٤	٢٦٤٠,٩	٢٧٠٠,٣	-٥٧,٥	٥٩,٤	-٢,١	٢,٢
- أخرى	٢٥٨,٢	٣٤٦,٥	٢٨٣,٤	٨٨,٣	-٦٣,١	٣٤,٢	-١٨,٢
العقار	٦٤٧٦,٦	٦٧٥٦	٧١١٤,٣	٢٧٩,٤	٣٥٨,٣	٤,٣	٥,٣
النفط الخام والغاز	٢١١,١	١٧٢,٨	١٦٥	-٣٨,٣	-٧,٨	-١٨,١	-٤,٥
الخدمات العامة	٠	٠,١	٠	٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,٠
أخرى	١٤٨٦,٦	١٥٤٠,٨	١٦٠٦,٧	٥٤,٢	٦٥,٩	٣,٦	٤,٣
المجموع	٢٥٢٠٠,٨	٢٥٦١١,٤	٢٦٧٩٦,٧	٤١٠,٦	١١٨٥,٣	١,٦	٤,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتُبيّن تفاصيل أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة في إطار التسهيلات الشخصية ارتفاع تلك الأرصدة الموجّهة إلى كلٍّ من القروض المقسطة (بما قيمته ٨٩٩,١ مليون دينار ونسبته ١٧,٥%)، والقروض الاستهلاكية (بما قيمته ٢١٣,١ مليون دينار ونسبته ٢٥,٩%)، وأرصدة شراء الأوراق المالية (بما قيمته ٥٩,٤ مليون دينار ونسبته ٢,٢%).

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام ٢٠١٢ إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد أو الزيادة في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدَل من البيانات المتاحة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت خلال عام ٢٠١٢ بما قيمته ٣٣٤,٣ مليون دينار ونسبته ٣,١% لتصل قيمتها إلى نحو ١١١٧٨,٦

مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته ١٠٨٤٤,٣ مليونًا خلال عام ٢٠١١. وقد جاء ذلك الارتفاع كمحصلةٍ للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كلٍّ من قطاع التسهيلات الشخصية (بما قيمته ٨٦١,٢ مليون دينار ونسبته ٣٩,٥%)، وقطاع العقار (بما قيمته ٢٣٥,٨ مليونًا ونسبته ٩,٩%)، وقطاع الصناعة (بما قيمته ٩,٤ ملايين دينار ونسبته ١,١%) من جهة، والانخفاض في الاتفاقيات المبرَمة ضمن قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بما قيمته ٦٢٢,٩ مليونًا ونسبته ٢٩,٢%)، وقطاع التجارة (بما قيمته ١٨٧,٣ مليونًا ونسبته ٩,٤%) من جهةٍ أخرى.

وتشير التطورات في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الكويتي للمقيمين بحسب القطاعات الاقتصادية إلى استئثار قيمة الاتفاقيات التي تم إبرامها ضمن كلٍّ من قطاعات التسهيلات الشخصية والعقار والصناعة مجتمعةً بما قيمته ٦٤٨٥,٨ مليونًا ونسبته ٥٨% من إجمالي قيمة تلك الاتفاقيات خلال عام ٢٠١٢.

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفع بنحو ٤٣٩,٢ مليون دينار وبنسبة ١٢,٨%، ليبلغ نحو ٣٨٦٤,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣٤٢٥ مليونًا خلال عام ٢٠١١. وقد شمل هذا الارتفاع بعض وسائل الدفع المستخدمة في سداد قيمة الواردات السلعية للقطاع الخاص عن طريق البنوك المحلية وبنسبٍ متباينة. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للعملات المستخدَمة في تمويل قيمة تلك الواردات خلال عام ٢٠١٢، فقد ارتفعت قيمة التمويل بكلٍّ من العملات الأخرى (من نحو ٦٣٥,٥ مليون دينار إلى نحو ٨٣٨,١ مليون دينار)، والين الياباني (من نحو ٢٦٤,٨ مليون دينار إلى نحو ٤٢٣,٥ مليون دينار)، والدولار الأمريكي (من نحو ٢١٧١,٣ مليون دينار إلى نحو ٢٢٤٤,٤ مليون دينار)، واليورو (من نحو ٣١٧,٧ مليون دينار إلى نحو ٣٢٥,٢ مليون دينار)، والفرنك السويسري من نحو ٢,٦ مليون دينار إلى نحو ٣,٩ ملايين دينار) فيما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على الترتيب. ونتيجةً لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكلٍّ من الين الياباني (من ٧,٧% إلى ١١%)، والعملات الأخرى (من ١٨,٦% إلى ٢١,٧%). من جهةٍ أخرى انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكلٍّ من الدولار الأمريكي (من ٦٣,٤% إلى ٥٨,١%)، واليورو (من ٩,٣% إلى ٨,٤%) وإن كانت قيمة المدفوعات لتمويل الواردات قد ارتفعت لكلٍّ منهما.

٣- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ تطبيق سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة خاصة وموزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية رئيسية.

ويساهم نظام سلة العملات في تعزيز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، تُشير بيانات جدول (١٨) إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٢ قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا. حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كما في نهاية كل من أشهر عام ٢٠١٢ ما قيمته ٤,٧ فلوس ونسبته ١,٧%. من جهة أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات واضحة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل تلك العملات إلى معدلات بلغت على سبيل المثال ١٢,٦٣٩% مقابل الين الياباني، و١١,٦٧١% مقابل اليورو، و١١,٢٣٢% مقابل الفرنك السويسري، و٦,٣٣٤% مقابل الجنيه الإسترليني.

جدول (١٨)

أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلٍّ من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية كلٍّ من أشهر عام ٢٠١٢

نهاية الفترة	دينار كويتي (*)	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
يناير	٢٧٧,١٥	٠,٧٥٦	٧٦,٦٩٠	٠,٩١٢	٠,٦٣٦
فبراير	٢٧٧,٧٥	٠,٧٥٤	٨٠,١١٠	٠,٩١٠	٠,٦٣٨
مارس	٢٧٧,٦٥	٠,٧٥٠	٨٢,٩٤٠	٠,٩٠٤	٠,٦٢٧
إبريل	٢٧٧,٦٠	٠,٧٥٦	٨١,١٣٥	٠,٩٠٩	٠,٦١٨
مايو	٢٨٠,١٠	٠,٧٩٨	٧٩,٤٦٥	٠,٩٥٩	٠,٦٣٨
يونيو	٢٨٠,٢٥	٠,٨٠٠	٧٩,٤٨٠	٠,٩٦١	٠,٦٤٠
يوليو	٢٨١,٤٠	٠,٨١٢	٧٨,٤٣٥	٠,٩٧٥	٠,٦٣٥
أغسطس	٢٨١,٨٥	٠,٧٩٦	٧٨,٥٩٠	٠,٩٥٦	٠,٦٣٢
سبتمبر	٢٨١,٠٠	٠,٧٧٧	٧٧,٧١٥	٠,٩٤٠	٠,٦١٩
أكتوبر	٢٨١,١٥	٠,٧٧٠	٧٩,٨٤٠	٠,٩٣٢	٠,٦٢٧
نوفمبر	٢٨١,٦٥	٠,٧٧٣	٨١,٨٥٠	٠,٩٣١	٠,٦٢٥
ديسمبر	٢٨١,١٥	٠,٧٥٦	٨٥,٨٢٥	٠,٩١٣	٠,٦٢٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) بالفلس.

أما على صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنهاية العام السابق (جدول ١٩)، فيُلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ٣,٢٥ فلوس ومعدله ١,١٦%. كما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعًا مقابل كلٍّ من الين الياباني بما نسبته ١٠,٣%، في حين

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاضًا مقابل الجنيه الإسترليني بما نسبته ٢,٩٨%، والفرنك السويسري بما نسبته ٢,٢٥%، واليورو بما نسبته ١,٢٣%.

جدول (١٩)
تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلٍّ من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١١ مقارنةً بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتي (*)	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
٢٠١١	٢٧٧,٩٠	٠,٧٦٥	٧٧,٨١٠	٠,٩٣٤	٠,٦٣٩
٢٠١٢	٢٨١,١٥	٠,٧٥٦	٨٥,٨٢٥	٠,٩١٣	٠,٦٢٠
التغير	٣,٢٥	٠,٠١-	٨,٠٢	٠,٠٢١-	٠,٠٢-
معدل التغير (%)	١,١٧	١,٢٣-	١٠,٣	٢,٢٥-	٢,٩٨-

المصدر: بنك الكويت المركزي.
(*) بالفلس.

٤- تطور أسعار الفائدة المحلية:

خفّض بنك الكويت المركزي سعر الخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك المحلية للبنك المركزي، والتي يقبل البنك المركزي خصمها أو إعادة خصمها بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ بما مقداره ٥٠ نقطة أساس ليبلغ معدل الخصم ٢,٠% (جدول ٢٠).

ويُعتبَر سعر الخصم سعرًا محوريًا ترتبط به، وضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض سعر الخصم إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار ذلك الخفض.

إلى جانب ذلك، استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ ٣٠ مارس ٢٠٠٨، والذي يقضي بإضافة ما لا يتجاوز عن ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم المحدد من قِبَل بنك الكويت المركزي للقروض الاستهلاكية، بعد أن كان سعر الفائدة على تلك القروض مساويًا لسعر الخصم، بالإضافة إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على القروض المقسطة لتكون ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم بدلاً من أربع نقاط مئوية فوق

ذلك السعر، ويتم تحديد سعر الفائدة لمدة خمس سنوات من تاريخ القرض، ويتم مراجعتها والتعديل عليها صعودًا وهبوطًا بما لا يتجاوز نقطتين مئويتين.

جدول (٢٠)
تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي
(% سنويًا)

نهاية لفترة	الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي					
	سعر الخصم		معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها عن سنة		معاملات الإقراض التي تزيد مدتها عن سنة	القروض**
	المعدل	التغير	المعدل	في حالة السحب على المكشوف	المعدل*	في حالة السحب على المكشوف	الاستهلاكية
٢٠٠٤	٤,٧٥	١,٥٠	٧,٢٥	٧,٧٥	٨,٧٥	٨,٧٥	٤,٧٥
٢٠٠٥	٦,٠٠	١,٢٥	٨,٥٠	٩,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٦,٠٠
٢٠٠٦	٦,٢٥	٠,٢٥	٨,٧٥	٩,٢٥	١٠,٢٥	١٠,٢٥	٦,٢٥
٢٠٠٧	٦,٢٥	–	٨,٧٥	٩,٢٥	١٠,٢٥	١٠,٢٥	٦,٢٥
٢٠٠٨	٣,٧٥	٢,٥–	٦,٢٥	٦,٧٥	٧,٧٥	٧,٧٥٠	٦,٧٥
٢٠٠٩	٣,٠٠	٠,٧٥–	٥,٥	٦,٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٦,٠٠
٢٠١٠	٢,٥٠	٠,٥٠–	٥,٠٠	٥,٥٠	٦,٥٠	٦,٥٠	٥,٥٠
***٢٠١١	٢,٥٠	–	٥,٠٠	٥,٥٠	٦,٥٠	٦,٥٠	٥,٥٠
****٢٠١٢	٢,٠٠	٠,٥–	٤,٥	٥,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٥,٠٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* يُستثنى من ذلك المعدل الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على القروض المقسطة التي أصبحت لا تزيد عن ثلاثة نقاط مئوية فوق سعر الخصم اعتبارًا من ٣٠ مارس ٢٠٠٨ بدلاً من أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم قبل ذلك التاريخ.

** تم إضافة ثلاث نقاط مئوية إلى سعر الخصم ابتداءً من ٣٠ مارس ٢٠٠٨.

*** استقر سعر الخصم عند معدل ٢,٥٠ نقطة مئوية منذ آخر تخفيض بواقع ٠,٥٠ نقطة مئوية في تاريخ ٨ فبراير ٢٠١٠.

**** خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ بما مقداره ٠,٥٠ نقطة أساس ليبلغ معدل الخصم ٢,٠%.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ إلى تراجع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الآجال، حيث سجلت تلك المتوسطات تراجعًا بلغ نحو ٠,١٥٩ نقطة مئوية على الودائع استحقاق شهر، و٠,١٤١ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ١٢ شهر، و٠,١٣٧ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ٦ شهور، و٠,١١٧ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ٣ شهور لتصل إلى نحو ٠,٧٣٧% للودائع استحقاق شهر، و١,٥٢١% للودائع استحقاق ١٢ شهر، و١,٢٢٩% للودائع استحقاق ٦ شهور، و٠,٩٨٥% للودائع استحقاق ٣ شهور في المتوسط خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٠,٨٩٥%، و١,٦٦٢%، و١,٣٦٦%، و١,١٠٣% في المتوسط خلال عام ٢٠١١. وسجلت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية ارتفاعًا لمعظم الآجال بلغ نحو ٠,٠٩٦ نقطة على الودائع استحقاق ١٢ شهر، و٠,٦٦ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ٦ شهور، و٠,٠٢٧ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ٣ شهور، في حين تراجعت تلك المتوسطات بنحو ٠,٠٢٨ نقطة مئوية على الودائع استحقاق شهر، لتصل إلى نحو ٠,٧٧٧% للودائع لأجل ١٢ شهر، و٠,٥٣٢% للودائع لأجل ٦ شهور، و٠,٣٥٣% للودائع استحقاق ٣ شهور، و٠,٢٠٨%

للودائع لأجل شهر في المتوسط خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٠,٦٨١% و٠,٤٦٧% و٠,٣٢٦%، و٠,٢٣٥% لذات الآجال على الترتيب في المتوسط خلال عام ٢٠١١. وعلى إثر تلك التطورات، استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي في نهاية عام ٢٠١٢، وذلك على النحو المبيّن في (جدول ٢١). إلى جانب ذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية تراجعًا ولجميع الآجال خلال عام ٢٠١٢، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١١.

جدول (٢١)

تطورات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الفترة	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل ٣ أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار
	بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي		بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي	
عام ٢٠١٠	١,٠٨٢	٠,٢٥٧	٠,٨٢٤	١,٢٦٥	٠,٣٨٤	٠,٨٨٢
عام ٢٠١١	٠,٨٩٥	٠,٢٣٥	٠,٦٦٠	١,١٠٣	٠,٣٢٦	٠,٧٧٧
عام ٢٠١٢	٠,٧٣٧	٠,٢٠٨	٠,٥٢٩	٠,٩٨٥	٠,٣٥٣	٠,٦٣٣

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، فقد انخفضت متوسطات أسعار الفائدة على أذونات الخزانة استحقاق ٣ أشهر لتصل إلى نحو ٠,٧٤٠% في عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٠,٨٤٢% في عام ٢٠١٠. كما تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة لتصل إلى نحو ١,١٢٥% لعام ٢٠١٢ مقابل نحو ١,٢٥٠% لعام ٢٠١١. وفيما يتعلق بمتوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنتان فقد بلغت ١,٢٥٠% لعام ٢٠١٢، بينما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق أكثر من سنتين لتصل إلى ١,٧٣٢% لعام ٢٠١٢ مقابل نحو ١,٦٢٥% لعام ٢٠١١.

٥- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ – إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي إمكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية،

وذلك من خلال السوق الأولي لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات.

وفي هذا الصدد، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ بطرح ٤ إصدارات من أذونات الخزانة استحقاق ٣ أشهر، بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٣٧٥ مليون دينار. كما استحق خلال تلك الفترة ٦ إصدارات من الإصدارات السابقة لأذونات الخزانة استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٣٧٥ مليون دينار، وبذلك تلاشى إجمالي الرصيد القائم لأذونات الخزانة في نهاية عام ٢٠١٢ بعد أن بلغ ما قيمته نحو ١٢٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١.

أما فيما يتعلق بسندات الخزانة الكويتية، فقد قام بنك الكويت المركزي بطرح ٢٥ إصدارًا من تلك السندات (منها ١٨ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٣٤٥ مليون دينار، وإصدارين استحقاق سنتان بلغت قيمتها الإسمية نحو ١٠٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق ٣ سنوات بلغت قيمتها الإسمية نحو ١٠٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٥ سنوات بلغت قيمتها الإسمية نحو ٥٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٧ سنوات بلغت قيمتها الإسمية نحو ٢٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ١٠ سنوات بلغت قيمتها الإسمية نحو ٢٠ مليون دينار)، ليبلغ بذلك مجموع إجمالي قيمها الإسمية نحو ١٦٣٥ مليون دينار. بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢١ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ مجموع إجمالي قيمها الإسمية نحو ١٧٢٨ مليون دينار (منها ١٩ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٦٨٠ مليون دينار، وإصدارين استحقاق سنتان بلغت قيمتها الاسمية نحو ٤٨ مليون دينار). وقد ترتّب على ذلك تراجع الرصيد القائم لسندات الخزانة بما قيمته ٩٣ مليون دينار ونسبته ٥% ليصل إلى نحو ١٧٥٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وذلك مقابل نحو ١٨٤٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١.

وبناءً على هذه التطورات، تراجع الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٢ لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) بنحو ٢١٨ مليون دينار وبنسبة ١١,١%، ليصل إلى نحو ١٧٥٥ مليون دينار مقابل نحو ١٩٧٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١.

جدول (٢٢)

تطورات أدوات الدين العام

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإصـدارات:	**٢٢٥٣,٠**	**٢٢٥٠,٠**	**١٨٨٥,٠**
أذونات	٦٠٠,٠	٥٥٠,٠	٣٧٥
سندات	١٦٥٣,٠	١٧٠٠,٠	١٦٣٥,٠
الاستحقاقات:	**٢٢٤٤,٠**	**٢٣١٥,٠**	**٢١٠٣,٠**
أذونات	٦٠٠,٠	٥٧٥,٠	٣٧٥,٠
سندات	١٦٤٤,٠	١٧٤٠,٠	١٧٢٨,٠
الأرصدة بنهاية الفترة:	**٢٠٣٨,٠**	**١٩٧٣,٠**	**١٧٥٥,٠**
أذونات	١٥٠,٠	١٢٥,٠	٠,٠
سندات	١٨٨٨,٠	١٨٤٨,٠	١٧٥٥,٠

المصدر : بنك الكويت المركزي.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام ٢٠١٢، فتشير البيانات إلى أن التراجع الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام إنما يعكس انخفاض كل من رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته ٢٠٢,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٧%، وذلك من نحو ١٨٨٧,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٦٨٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، حيث شكّل ذلك الرصيد ما نسبته ٩٦% من إجمالي تلك الأرصدة في نهاية العام المذكور، وانخفاض رصيد مقتنيات الجهات الأخرى من تلك الأدوات بما قيمته ١٥,٣ مليون دينار ونسبته ١٧,٨%، وذلك من نحو ٨٥,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٠,٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢.

ب – إصدارات سندات البنك المركزي:

في إطار جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية من خلال إصدار سنداته، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ بطرح ٣٧ إصدارًا من تلك السندات (منها ٢٣ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٣٢٣٧ مليون دينار، و١٤ إصدارات استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٢٢٠٦ ملايين دينار) ليبلغ إجمالي القيمة الإسمية لما تم إصداره من تلك السندات خلال عام ٢٠١٢ نحو ٥٤٤٣ مليون دينار (جدول ٢٣). وفي الوقت ذاته استحق ٣٦ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات (منها ٢٤ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمتها الإسمية ٣٥٨٦ مليون دينار، و١٢ إصدارًا استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمتها الإسمية نحو ١٤٥٨ مليون دينار، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت

نحو ٥٠٤٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢. ونجم عن هذه التطورات ارتفاع الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٢ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٣٩٩ مليون دينار ونسبته ٢٥,٧% (من ١٥٥٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١٩٥٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢).

جدول (٢٣)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي
(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإصدارات:	**٤٠٥٨,٥**	**٤٨٢١,٠**	**٥٤٤٣,٠**
٣ أشهر	٢٨٠٥,٠	٣٤٧٦,٠	٣٢٣٧,٠
٦ أشهر	١٢٥٣,٥	١٣٤٥,٠	٢٢٠٦,٠
الاستحقاقات:	**٣٧٣١,٥**	**٤٦١٢,٠**	**٥٠٤٤,٠**
٣ أشهر	٢٦٢٤,٠	٣٣٢٢,٠	٣٥٨٦,٠
٦ أشهر	١١٠٧,٥	١٢٩٠,٠	١٤٥٨,٠
الأرصدة بنهاية الفترة:	**١٣٤٤,٠**	**١٥٥٣,٠**	**١٩٥٢,٠**
٣ أشهر	٧٢٥,٠	٨٧٩,٠	٥٣٠,٠
٦ أشهر	٦١٩,٠	٦٧٤,٠	١٤٢٢,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد متوسط أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي، فقد انخفضت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق ٣ أشهر لتصل إلى نحو ٠,٨٩٨% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١% خلال العام السابق، كما انخفضت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي استحقاق ٦ أشهر لتصل إلى نحو ١,٠٣٦% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١,١٢٥% خلال العام السابق.

٦- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفاضًا خلال عام ٢٠١٢، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو ٣٩,٩ بليون دينار مقابل نحو ٤٣,٧ بليون دينار خلال عام ٢٠١١، وانخفاض قيمته ٣,٨ بلايين دينار ونسبته ٨,٧% (جدول ٢٤). وقد تركزت المعاملات في ذلك السوق خلال عام ٢٠١٢ في الآجال (ليلة واحدة) مشكِّلةً ما نسبته ٥٩,٨% من إجمالي المعاملات، وذلك مقابل ما نسبته ٥٣,٣% من إجمالي المعاملات خلال العام السابق. وتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة المعاملات خلال عام ٢٠١٢ لأجل ليلة واحدة بنسبة ٢,١% لتصل إلى نحو ٢٣٨٤٩,٨ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٣٣١٠,٤ ملايين خلال عام ٢٠١١. فيما تراجعت قيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية شهر (٣٤% من الإجمالي) بما نسبته ٢٠,٨%، لتصل إلى نحو ١٣٥٨٢,٧ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٧١٤٤,٦ مليونًا.

جدول (٢٤)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية (*)

بحسب فترات الاستحقاق (القيمة بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	٢٠١١		٢٠١٢	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	٢٣٣١٠,٤	٥٣,٣	٢٣٨٤٩,٨	٥٩,٨
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	١١٧٩٨,٩	٢٧,٠	٩٣٨١,٥	٢٣,٥
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	٥٣٤٥,٧	١٢,٢	٤٢٠١,٢	١٠,٥
أكثر من شهر ولغاية ٣ أشهر	٢٠٩٧,٠	٤,٨	١١٦٤,٨	٢,٩
أكثر من ٣ أشهر ولغاية ٦ أشهر	٧٥٤,٥	١,٧	١٠٦٩,١	٢,٧
أكثر من ٦ أشهر	٤٢٧,١	١,٠	٢٠٧,٨	٠,٥٢
المجموع	٤٣٧٣٣,٦	١٠٠,٠	٣٩,٨٧٤	١٠٠,٠

المصدر : بنك الكويت المركزي.

(*) لا تشمل عمليات البنك المركزي.

٧- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تُبرِز أرصدة الحسابات لكلٍّ من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى أوجه العمليات المتبادلة والتي تشمل التعاملات بينها في كل من سندات البنك المركزي، والحسابات الجارية، والودائع لأجل، وخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية، وتبادل العملات لأجل. ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، ويعكس صافي أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية نتيجة العمليات المتبادلة فيما بينهما، والتي يترتب عليها إمّا إمدادًا صافيًا للسيولة الدينارية من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصًا صافيًا لفائض السيولة الدينارية يقوم به البنك المركزي من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب (الجدول ٢٥).

وتُشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد خلال عام ٢٠١٢ ارتفاعًا ملحوظًا قيمته ٧٦٩,٤ مليون دينار ونسبته ٢٠,٩%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٤٤٤٦,٤ مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو ٣٦٧٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١. وجاء ذلك الارتفاع محصلةً لزيادة كلٍّ من أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي بما قيمته ٤٠٠,٦ مليون دينار ونسبته ٢١%، ورصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بما قيمته ٣٩٩ مليون دينار ونسبته ٢٥,٧%، والانخفاض في أرصدة الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته ٣٠,٢ مليون دينار ونسبته ١٤%. هذا، ولم تُسجَّل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية

عام ٢٠١٢. وفي ضوء هذه التطورات، ارتفع صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٢ بما قيمته ٧٦٩,٤ مليون دينار ونسبته ٢٠,٩% عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

جدول (٢٥)

اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				الرصيد الصافي
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي	ودائع لأجل لدى البنك المركزي	المجموع	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	المجموع	
٢٠١٠	٧٨,٥	١٣٤٤,٠	١٣٧٣,٧	٢٧٩٦,٢	–	–	–	–	٢٧٩٦,٢-
٢٠١١	٢١٥,٥	١٥٥٣,٠	١٩٠٨,٥	٣٦٧٧,٠	–	–	–	–	٣٦٧٧,٠-
٢٠١٢	١٨٥,٣	١٩٥٢,٠	٢٣٠٩,١	٤٤٤٦,٤	–	–	–	–	٤٤٤٦,٤-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٨- نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول ٢٦) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي بنحو ٩٠,٩ ألف عملية وبنسبة ٤,٢%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٢٣٩,٥ ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو ١١١٦٤,٨ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢١٤٨,٦ ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو ٩٧٦٥,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام ٢٠١٢ ارتفاعًا قيمته نحو ١٣٩٩,٤ مليون دينار ونسبته ١٤,٣% عن مستوياته في عام ٢٠١١. وترتيبًا على ذلك، ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو ٤٤٢,٧ دينار وبنسبة ٩,٧% ليصل إلى نحو ٤٩٨٧,٧ دينار لعام ٢٠١٢ مقابل نحو ٤٥٤٥ دينار لعام ٢٠١١.

كما تشير البيانات إلى أنّ قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت انخفاضًا بلغت قيمته ٢,٣ بليون دينار ونسبته ٣,٩% لتصل إلى نحو ٥٦,٧ بليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٥٩ بليون دينار خلال عام ٢٠١١.

جدول (٢٦)

عمليات المقاصة

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)	(مليون دينار)
٢٠١٠	٨٧١٩,٠	٢٠٥٨,٧	٤٢٣٥,١	٦١٢١٠,٦
٢٠١١	٩٧٦٥,٣	٢١٤٨,٦	٤٥٤٥,٠	٥٨٩٥٩,٠
٢٠١٢	١١١٦٤,٨	٢٢٣٩,٥	٤٩٨٧,٧	٥٦٦٥٩,٤

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٩- التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.

وتشمل وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي والمسجَّلة لديه في نهاية عام ٢٠١٢، البالغ إجماليها ١٥٤ وحدة، كلاً من البنوك المحلية (وعددها ٢٢ بنك منها ٥ بنوك تجارية تقليدية و١١ فرع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، وبنك متخصص واحد، و٥ بنوك إسلامية)، وشركات التمويل (وعددها ٩٥ شركة منها ٥١ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، حيث يقتصر دور بنك الكويت المركزي بالنسبة لهذه الشركات على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله[١]، وشركات الصرافة (وعددها ٣٩ شركة). ووفقًا لما سلف الإشارة إليه، فلقد انتقلت المهام الرقابية على شركات الاستثمار – باستثناء نشاط التمويل – وكذلك المهام الرقابية على صناديق الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ٢٠١١/٩/١٣. ويمارس بنك الكويت المركزي دوره الرقابي على تلك الوحدات من خلال الإشراف المكتبي والتفتيش الميداني والتحقق من تطبيق الممارسات المهنية المصرفية والمالية السليمة، والالتزام بالسياسات والتعليمات الرقابية السارية.

[١] اعتبارًا من ٢٠١١/٩/١٣، يتولى بنك الكويت المركزي مسئولية الإشراف والرقابة على شركات الاستثمار التي تمارس نشاط التمويل فقط (أصبحت تسمى شركات التمويل بدلاً من شركات الاستثمار)، وتتولى هيئة أسواق المال الإشراف والرقابة على شركات الاستثمار التي تزاول نشاط الأوراق المالية، أما فيما يخص شركات الاستثمار التي تمارس نشاطي التمويل والأوراق المالية فإنها ستخضع إلى إشراف ورقابة هيئة أسواق المال، في حين يقتصر دور بنك الكويت المركزي على تلك الشركات في الرقابة على محفظة التمويل لديها فقط.

وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٢ بإصدار مجموعة من التعليمات والضوابط والتعاميم للوحدات الخاضعة لرقابته، ومن أبرزها ما يلي:

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٦ إلى جميع شركات الاستثمار بشأن إيقاف تطبيق المعايير الرقابية (الرفع المالي والسيولة السريعة والاقتراض الخارجي) على شركات الاستثمار التي تتضمن أغراضها مزاولة أنشطة الأوراق المالية إلى جانب نشاط التمويل، مع استمرار تطبيق هذه المعايير الرقابية على شركات التمويل بعد إجراء بعض التعديلات عليها.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ إلى جميع البنوك الكويتية بشأن تعزيز رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط المشتقات المالية والتحقق من عدم قيام البنوك بأي أنشطة مضاربة في المشتقات المالية سواءً لحسابها أو لحساب العملاء.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٤/٩ إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن الديون المُعَاد جدولتها، بأن يتم فصلها عن الديون غير المنتظمة في البيانات المقدّمة وفقًا للتعليمات الخاصة بقواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية / عمليات الاستثمار والتمويل.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٥ إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن تضمين قروض الموظفين التي تُقدَّم لأغراض استهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) بالنماذج الخاصة بالقروض الاستهلاكية والمقسطة (الإسكانية).

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣ إلى جميع البنوك المحلية بشأن النماذج المعدّلة الخاصة ببيان العاملين لدى البنك.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ إلى جميع البنوك المحلية (ما عدا البنك الصناعي) بشأن بدء العمل بالتعليمات المعدّلة للحد الأقصى المتاح لمبلغ التمويل في إطار التعديلات التي تم إدخالها على التعليمات الخاصة بعدم تجاوز أرصدة صافي محفظة التسهيلات الائتمانية (عمليات التمويل) عن نسبة ٨٥% من أرصدة الودائع الخاصة والحكومية وودائع المؤسسات المالية بعد انتهاء فترة تطبيقها بشكلٍ مبدئي لفترة انتقالية لمدة سنة انتهت في ٢٠١١/٥/١٠.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣ إلى جميع البنوك المحلية بشأن تعديل موعد تقديم بيانات الإيرادات والمصروفات ومتوسط تكلفة الأموال.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٠ إلى جميع البنوك المحلية بشأن موافقة بنك الكويت المركزي على تواجد مندوبي البنوك في بعض الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وفق مجموعة من الضوابط والمعايير.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٤ إلى جميع البنوك المحلية بشأن تسويق البنوك للخدمات التأمينية المقدَّمة من شركات التأمين، والذي طالب البنوك بالتوقّف عن تسويق أي خدمات تأمينية بخلاف المتعلقة بشكلٍ مباشر بالخدمات المصرفية التي يقوم بها البنك.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٠ إلى جميع البنوك الكويتية بشأن متابعة تطورات الخدمات والمنتجات المصرفية المقدّمة من البنوك إلى قطاعي التجزئة (Retail Banking) والشركات (Corporate Banking).

- التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٠ إلى جميع البنوك الكويتية بشأن "قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية"، والتي ستحل اعتبارًا من ٢٠١٣/٧/١ محل التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ (مبادئ الإدارة السليمة للبنوك والمؤسسات المالية)، حيث أكدت هذه التعليمات على ضرورة اضطلاع مجلس الإدارة بكامل مسئولياته تجاه البنك والمحافظة على مصالح المساهمين والمودعين وإدارة المخاطر وحوكمتها. وتضمنت هذه التعليمات تحديثًا وتطويرًا لبعض المحاور المهمة التي تتعلق بنظم وسياسات المكافآت وربطها بأداء البنك والمدى الزمني للمخاطر على المدى الطويل، وتوسيع وتعزيز معايير الإفصاح وأهمية شفافية الهياكل القانونية والتنظيمية للبنوك ومجموعاتها بما يسمح بسهولة إدارة المخاطر والتأكيد على أهمية القيم السلوكية وتحديد المعايير المهنية التي تعزز نزاهة البنك. وكذلك التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٧ لجميع البنوك الكويتية في هذا الخصوص بشأن قيام البنوك بتقديم استبيان لمتابعة البنك المركزي لتطبيق تعليمات الحوكمة في موعدٍ أقصاه ٢٠١٣/٦/٣٠.

- التعميم الصادر في ٢٠١٢/٨/١٥ إلى شركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن موافاة البنك المركزي في موعدٍ أقصاه ٢٠١٢/٩/١٣ بكشف يتضمن جميع الرسوم والعمولات التي تتقاضاها

مقابل الخدمات المتعلقة بالأنشطة التمويلية للعملاء تمهيدًا لموافاتها برأي البنك المركزي في هذا الخصوص.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٦ إلى جميع البنوك الإسلامية بشأن نظام السيولة وفقًا لِسلّم الاستحقاقات، وذلك بالسماح بإدراج عمليات التوريق مع البنك المركزي (الإيداعات) ضمن فترة "سبعة أيام فأقل".

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٩/٤ إلى جميع البنوك المديرة وفقًا للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بشأن توريد المبالغ المحصلة في إطار هذا القانون بصفة شهرية.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧ إلى جميع البنوك المحلية بشأن البطاقات الجديدة للمقيمين بصورة غير قانونية.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار بشأن خفض سعر الخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي ليصبح ٢% اعتبارًا من ٢٠١٢/١٠/٤.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٩ إلى جميع البنوك التقليدية بشأن النماذج التي سيتم استخدامها في متابعة مدى التزام البنوك بأحكام المادتين ٦٦ و٦٧/ب من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ بخصوص فترات التصرف في الأصول التي آلت إلى البنوك ملكيتها سدادًا لدين لها على الغير.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠ إلى جميع البنوك المحلية بشأن إخطار البنك المركزي بأي جرائم اختلاس تقع على أموال البنك.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢ إلى جميع شركات الصرافة بشأن تعديل بيانات مبيعات ومشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية.

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٢ المؤشرات المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، ومتخصصة، وإسلامية، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الاستثمار المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

هيكل الجهاز المصرفي والمالي

يشمل الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت البنوك المحلية، وشركات التمويل المحلية، وشركات الصرافة. وتشمل "البنوك المحلية" لأغراض هذا التقرير تلك المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي وهي مجموعة البنوك التقليدية الكويتية وفروع البنوك الأجنبية (بنك الكويت الوطني، والبنك التجاري الكويتي، والبنك الأهلي الكويتي، وبنك الخليج، وبنك برقان، وفرع بنك البحرين والكويت، وفرع بنك بي أن بي باريبا، وفرع بنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط، وفرع بنك أبو ظبي الوطني، وفرع بنك الاتحاد الوطني، وفرع سيتي بنك، وفرع بنك قطر الوطني، وفرع بنك الدوحة، وفرع بنك المشرق، وفرع بنك مسقط)، وبنكًا متخصصًا (بنك الكويت الصناعي)، وستة بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (بيت التمويل الكويتي، وبنك بوبيان، وبنك الكويت الدولي، والبنك الأهلي المتحد، وبنك وربة، وفرع مصرف الراجحي).

وتكتسب الصيرفة الإسلامية اهتمامًا متزايدًا في السوق المحلي منذ التعديلات التي أُدخِلَت في ٢٥ مايو عام ٢٠٠٣ على الإطار التشريعي والتنظيمي للجهاز المصرفي والمالي لتنظيم أعمال البنوك الإسلامية في دولة الكويت وتنظيم رقابة وإشراف بنك الكويت المركزي عليها، وذلك بصدور القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية. وبناءً على ذلك، تم خلال عام ٢٠٠٤ تسجيل بنك قائم وهو بيت التمويل الكويتي، وإنشاء بنك إسلامي جديد وهو بنك بوبيان الذي باشر أعماله في نهاية عام ٢٠٠٤، إضافةً إلى تحوّل بنك محلى متخصص وهو البنك العقاري الكويتي في يوليو ٢٠٠٧ إلى بنك إسلامي تحت مسمى بنك الكويت الدولي، كما تحوّل بنك تجاري وهو بنك الكويت والشرق الأوسط في مارس ٢٠١٠ إلى بنك إسلامي تحت مسمى البنك الأهلي المتحد، وبتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ تم تسجيل بنك وربة في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي.

جدول (٢٧)

تطور هيكل الجهاز المصرفي

نهاية الفترة	البنوك المحلية				
	عدد المكاتب الرئيسية	عدد الفروع المحلية	عدد الفروع الخارجية	عدد مكاتب التمثيل	مجموع الفروع ومكاتب التمثيل
٢٠٠٧	١٦	٢٧٥	٦	٢	٢٨٣
٢٠٠٨	١٧	٢٩٥	٩	٢	٣٠٦
٢٠٠٩	١٨	٣٢٣	١٦	٤	٣٤٣
٢٠١٠	٢١	٣٣٩	١٦	٣	٣٥٨
٢٠١١	٢١	٣٥٢	١٦	٣	٣٧١
٢٠١٢	٢١	٣٦١	١٦	٣	٣٨٠

وقد استمرت البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ في بناء شبكة فروعها المحلية وزيادة انتشارها الجغرافي لمواكبة مستجدات نشاطها المحلي، حيث افتتحت تسعة فروع محلية جديدة خلال عام ٢٠١٢ ليصل إجمالي عدد الفروع المحلية (بخلاف المراكز الرئيسية) لتلك البنوك إلى ٣٦١ فرعًا في نهاية ذلك العام، مقابل ٣٥٢ فرعًا في نهاية العام السابق. في حين لم تشهد الفروع الخارجية للبنوك المحلية أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٢ ليبقى عددها ١٦ فرعًا خارجيًا في نهاية عام ٢٠١٢، كما لم تشهد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٢ ليبقى عددها ٣ مكاتب تمثيل في نهاية عام ٢٠١٢.

أما شركات الاستثمار المحلية المدرجة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٢، فقد انخفض عددها إلى ٩٣ شركة (منها ٥١ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية) مقابل ٩٥ شركة في نهاية العام السابق (منها ٥١ شركة استثمار تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية). في حين لم تشهد شركات الصرافة المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعه لرقابته أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٢ ليبقى عددها ٣٩ شركة في نهاية عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" انتقلت الصلاحيات الرقابية لبنك الكويت المركزي على صناديق الاستثمار إلى هيئة أسواق المال، إضافةً إلى ذلك فإن شركات الاستثمار أصبحت تخضع لإشرافٍ مزدوج من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال حتى يتم الفصل بين الأنشطة التي تمارسها شركات الاستثمار (بين أنشطة الإقراض وأنشطة الاستثمار).

جدول (٢٨)

تطور هيكل الجهاز المالي

الفترة	عدد شركات التمويل			عدد شركات الصرافة
	تقليدية	إسلامية	المجموع	
٢٠٠٦	٤٠	٣٣	٧٣	٣٩
٢٠٠٧	٤٠	٣٩	٧٩	٤٠
٢٠٠٨	٤٦	٥٣	٩٩	٣٩
٢٠٠٩	٤٦	٥١	٩٧	٣٨
٢٠١٠	٤٦	٥١	٩٧	٣٨
٢٠١١	٤٤	٥١	٩٥	٣٩
٢٠١٢	٤٢	٥١	٩٣	٣٩

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك المحلية) نحو ٤٧٢٠٧,٧ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٤٠٨١,٥ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًّا بمعدل ٧,١% وبقيمة ٣١٢٦,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو معدله ٦,٥% وقيمته ٢٧٠١,٦ مليوناً خلال عام ٢٠١١. وقد عكس ذلك النمو عدة تطورات من أبرزها على جانب المطلوبات نمو ودائع الحكومة، وودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية، وحقوق المساهمين. وفي مقابل ذلك، ارتفعت أرصدة موجودات البنوك المحلية، ولاسيما المطالب على بنك الكويت المركزي، والموجودات الأجنبية، والمطالب على القطاع الخاص.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعَّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجدول (٢٩)، يمكن إبراز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية كلٍّ من أعوام الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٢)، وذلك بشيء من التحليل على النحو التالي:

أولاً – الموجودات المحلية:

يمثِّل جانب الموجودات في الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية مجال "استخدامات الأموال"، في حين يمثّل جانب المطلوبات مختلف "مصادر الأموال" المتوفرة لتلك البنوك. وتتركز أوجه استخدامات (أو توظيفات) الأموال في الصناعة المصرفية في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي، وفق المعايير الفنية المتعارف عليها، وفي ضوء تطور المتغيرات النقدية والمصرفية المؤثرة في هذا المجال، ومن أبرزها تطورات كلٍّ من أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومدى توافر فرص توظيف الأموال محليًّا وعالميًّا.

ويعكس التوزيع النسبي لعناصر موجودات الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٢ استمرار هيمنة البنود الرئيسية الثلاثة – وهي المطالب على القطاع الخاص، والمطالب على الحكومة، والموجودات الأجنبية – على هيكل الموجودات كما كان عليه الحال خلال أعوام الفترة منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي. فقد بلغت الأهمية النسبية لمجموع البنود الثلاثة المذكورة في إجمالي الموجودات نحو

٨٥,١% في المتوسط خلال الأعوام الثلاثة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:

١ - **المطالب على القطاع الخاص:** تمثل مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص مختلف أشكال التمويل الذي توفره تلك البنوك إلى القطاعات الاقتصادية المحلية (سواءً في صورة قروض وتسهيلات)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى المالية وغير المالية. ويقصد بالقطاع الخاص لأغراض هذا التقرير جميع الأفراد والشركات الخاصة وتلك المنتمية إلى القطاعين المشترك والعام بما فيها المؤسسات الحكومية ذات الميزانيات المُستقلة باستثناء بنك التسليف والادخار. وتتكون تلك المطالب من أرصدة كلٍّ من الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية من جهة، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى (المالية وغير المالية) كاستثمارات البنوك لحسابها في الأسهم والسندات المحلية وشهادات الإيداع غير المصرفية المحلية وغيرها من الأصول المالية وغير المالية المحلية من جهة أخرى. وتُعتبَر قيمة الزيادة المحقَّقة في مجموع هذه المطالب خلال عام ٢٠١٢ والبالغة نحو ٨٧١,٧ مليون دينار أكبر من قيمة الزيادة السنوية للعام السابق بنحو ٣٨,٣%، لتصل أرصدة تلك المطالب في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٩٠١٦ مليون دينار، ولتشكّل تلك الزيادة العامل الرئيسي للنمو في جانب الموجودات. وجاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو ١١٨٠,٦ مليون دينار، وتراجع الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٣٠٩ ملايين دينار.

وضمن المطالب على القطاع الخاص، حققت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المُقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا قيمته نحو ١١٨٠,٦ مليون دينار ونسبته نحو ٤,٦%، وذلك مقابل زيادة بلغت قيمتها نحو ٤١٠,٧ ملايين دينار ونسبتها نحو ١,٦%. وحققت أرصدة الاستثمارات المحلية المالية (في الأسهم والسندات المحلية) وغير المالية (المتمثلة أساسًا في بعض الأصول العقارية) انخفاضًا قيمته نحو ٣٠٩ ملايين دينار ونسبته ١٢,٢%.

وبالرغم من النمو المشار اليه في أرصدة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص فقد تراجعت الأهمية النسبية لتلك المطالب إلى إجمالي الموجودات من ٦٣,٨% في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٦١,٥% في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول (٢٩)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)			التغير في ٢٠١٢	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	القيمة	(%)
الموجودات:					
المطالب على بنك الكويت المركزي	٢٩٥٩,٦	٣٨٦٨,٤	٤٦٥٨,٣	٧٨٩,٩	٢٠,٤
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	١٣٧٣,٧	١٩٠٨,٥	٢٣٠٩,١	٤٠٠,٦	٢١,٠
ودائع تحت الطلب	٧٨,١	٢٢١,٠	١٧٨,١	-٤٣,٠	-١٩,٤
سندات بنك الكويت المركزي	١٣٤٤,٠	١٥٥٣,٠	١٩٥٢,٠	٣٩٩,٠	٢٥,٧
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٩٢١,١	١٠٣٨,٠	٨٩١,٦	-١٤٦,٤	-١٤,١
المطالب على الحكومة:	١٩١٠,٣	١٨٨٧,١	١٦٨٤,٣	-٢٠٢,٧	-١٠,٧
سندات الخزانة	١٧٦٠,٣	١٧٦٢,١	١٦٨٤,٣	-٧٧,٧	-٤,٤
أذونات الخزانة	١٥٠,٠	١٢٥,٠	٠,٠	-١٢٥,٠	-١٠٠,٠
المطالب على القطاع الخاص:	٢٧٥١٣,٩	٢٨١٤٤,٣	٢٩٠١٦,٠	٨٧١,٧	٣,١
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٢٥٢٠٠,٨	٢٥٦١١,٥	٢٦٧٩٢,٢	١١٨٠,٦	٤,٦
استثمارات محلية أخرى	٢٣١٣,١	٢٥٣٢,٨	٢٢٢٣,٨	-٣٠٩,٠	-١٢,٢
الموجودات الأجنبية:	٧٢٥٩,٣	٨٢٢٦,٣	٩٤٨٧,٧	١٢٦١,٤	١٥,٣
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	٣٦٥٨,٨	٤٣٤٠,٠	٥٠٤١,٣	٧٠١,٣	١٦,٢
استثمارات أجنبية	٢٣٤٢,٨	٢٧٤٦,١	٣٣١٧,٣	٥٧١,٢	٢٠,٨
تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين	٥٨,٩	٥٠,١	٤١,٣	-٨,٨	-١٧,٦
تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين	٧٩٥,٢	٧٠٠,٧	٦٩١,٣	-٩,٥	-١,٤
موجودات أخرى	٨١٥,٨	٩١٧,٤	١٤٦٩,٧	٥٥٢,٣	٦٠,٢
الموجودات = المطلوبات	**٤١٣٧٩,٩**	**٤٤٠٨١,٥**	**٤٧٢٠٧,٧**	**٣١٢٦,٢**	**٧,١**
المطلوبات:					
ودائع القطاع الخاص:	٢٤٣٣٦,٤	٢٦٧٢٨,٠	٢٨٤١٩,٩	١٦٩١,٩	٦,٣
الودائع الدينارية	٢٢٢٥٥,١	٢٤٦٤٩,٩	٢٦١٤٧,٨	١٤٩٧,٩	٦,١
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٠٨١,٣	٢٠٧٨,٢	٢٢٧٢,٢	١٩٤,٠	٩,٣
ودائع الحكومة	٤٢٠٧,٠	٤٠٠٩,٩	٤٩٥٥,٤	٩٤٥,٥	٢٣,٦
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٨٤٧,٠	٩٤٥,١	٨٨٧,٦	-٥٧,٥	-٦,١
حقوق المساهمين	٥٩٣٧,٤	٦٢٦٥,٠	٦٣٥٧,٣	٩٢,٣	١,٥
المطلوبات الأجنبية:	٣٠٤٧,٤	٣١٥٩,٢	٢٩٨٣,٢	-١٧٦,٠	-٥,٦
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	٢٠١٢,٥	١٩٦٨,٠	١٨٦٤,٨	-١٠٣,٢	-٥,٢
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	٩٠٢,١	١٠٦٦,٨	٩٥١,٢	-١١٥,٦	-١٠,٨
مطلوبات أخرى	٣٠٠٤,٨	٢٩٧٤,٣	٣٦٠٤,٢	٦٢٩,٩	٢١,٢
حسابات نظامية:	٧٧٥٠,١	٧٦٣٢,٤	٨١٠٠,٤	٤٦٨,٠	٦,١
كفالات مصرفية	٦٤٥٤,٢	٦٢١٨,١	٦٨٢٥,٣	٦٠٧,٢	٩,٨
إعتمادات مستندية	٩٨٥,٦	٩٥٨,٧	٩٣٠,٥	-٢٨,٢	-٢,٩
قبولات مصرفية	٣١٠,٢	٤٥٥,٦	٣٤٤,٦	-١١١,٠	-٢٤,٤
عدد البنوك	**١٨,٠**	**٢١,٠**	**٢١,٠**		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر : بنك الكويت المركزي.

٢ – **المطالب على بنك الكويت المركزي:** تضم مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي أربعة مكونات أساسية تشكل في مجموعها الأساس النقدي أو ما يُعرَف بعرض النقد بالمفهوم الأضيق (ن ٠) الذي يُعتبَر مؤشرًا هامًّا لرصد تطورات مستويات السيولة المحلية. وتشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي. وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب بما قيمته نحو ٧٨٩,٩ مليون دينار ونسبته نحو ٢٠,٤% خلال عام ٢٠١٢ من ٣٨٦٨,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ إلى ٤٦٥٨,٣ مليونًا.

رسم بياني (٧)
موجودات البنوك المحلية

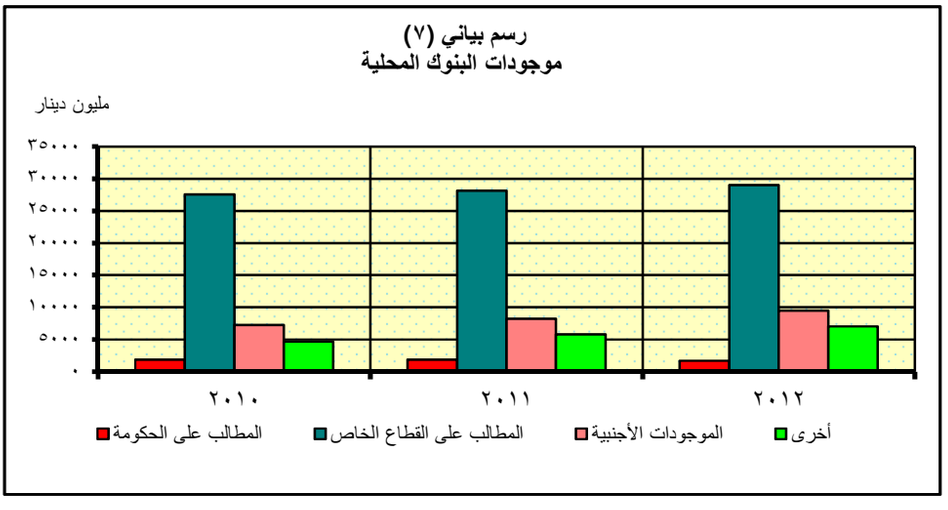

٣ – **المطالب على الحكومة:** تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، والتي تشمل أذونات وسندات الخزانة الكويتية التي يدير إصداراتها بنك الكويت المركزي نيابةً عن وزارة المالية ضمن جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية. وقد تراجع الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة إلى ما قيمته ١٦٨٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل ١٨٨٧,١ مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضًا قيمته نحو ٢٠٢,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٧%.

جدول (٣٠)

تطور التوزيع النسبي لعناصر الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية

(%)

البنـــود	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموجودات:			
المطالب على بنك الكويت المركزي	٧,٢	٨,٨	٩,٩
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	٣,٣	٤,٣	٤,٩
سندات بنك الكويت المركزي	٣,٢	٣,٥	٤,١
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٢,٢	٢,٤	١,٩
المطالب على الحكومة:	٤,٦	٤,٣	٣,٦
سندات الخزانة	٤,٣	٤,٠	٣,٦
أذونات الخزانة	٠,٤	٠,٣	٠,٠
المطالب على القطاع الخاص:	٦٦,٥	٦٣,٨	٦١,٥
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٦٠,٩	٥٨,١	٥٦,٨
استثمارات محلية أخرى	٥,٦	٥,٧	٤,٧
الموجودات الأجنبية:	١٧,٥	١٨,٧	٢٠,١
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	٨,٨	٩,٨	١٠,٧
استثمارات أجنبية	٥,٧	٦,٢	٧,٠
تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين	٠,١	٠,١	٠,١
تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين	١,٩	١,٦	١,٥
موجودات أخرى	٢,٠	٢,١	٣,١
الموجودات = المطلوبات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المطلوبات:			
ودائع القطاع الخاص:	٥٨,٨	٦٠,٦	٦٠,٢
الودائع الدينارية	٥٣,٨	٥٥,٩	٥٥,٤
الودائع بالعملات الأجنبية	٥,٠	٤,٧	٤,٨
ودائع الحكومة	١٠,٢	٩,١	١٠,٥
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٢,٠	٢,١	١,٩
حقوق المساهمين	١٤,٣	١٤,٢	١٣,٥
المطلوبات الأجنبية	٧,٤	٧,٢	٦,٣
مطلوبات أخرى	٧,٣	٦,٧	٧,٦
الحسابات النظامية	١٨,٧	١٧,٣	١٧,٢

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا- المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتَّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبَر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات على البنوك المحلية ضمن الميزانية المجمعة لتلك البنوك خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) بشيء من التفصيل، وذلك على النحو التالي:

١ – **ودائع القطاع الخاص (المقيم):** ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو ٢٨٤١٩,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٢٦٧٢٨ مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل نموًّا قيمته نحو ١٦٩١,٩ مليون دينار ونسبته ٦,٣%. وقد جاء هذا النمو نتيجةً لارتفاع كلٍّ من الودائع الدينارية بنحو ١٤٩٧,٩ مليون دينار أو ٦,١%، والودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل ١٩٤ مليون دينار أو ٩,٣%. وقد جاء الارتفاع في الودائع الدينارية بدوره محصلةً لزيادة كلٍّ من الودائع تحت الطلب (بنحو ١٠٥٨,٣ مليونًا أو ١٩,٨%)، والودائع الادخارية (بنحو ٤٨٦,٧ مليوناً أو ١٢,٧%)، وتراجع الودائع لأجل (بنحو ٤٧,١ مليونًا أو ٠,٣%).

٢ – **ودائع الحكومة:** ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك التسليف والادخار) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو ٤٩٥٥,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ عن مستواه البالغ نحو ٤٠٠٩,٩ ملايين دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو ٩٤٥,٥ مليون دينار ونسبته نحو ٢٣,٦%. وتشكل الأهمية النسبية لهذه الودائع في الهيكل التمويلي للبنوك المحلية ما نسبته ١٠,٥% في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٩,١% في نهاية عام ٢٠١١، وبذلك احتلت ودائع الحكومة المرتبة الثالثة بعد كلٍّ من ودائع القطاع الخاص وحقوق المساهمين.

٣ – **حقوق المساهمين:** ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو ٩٢,٣ مليون دينار وبنسبة ١,٥%، وذلك من ٦٢٦٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٦٣٥٧,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢. ويشير ذلك إلى الإمكانات المتاحة لدى القطاع المصرفي المحلي لمواجهة تحديات الأوضاع المستجَدة على الساحتين المصرفية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي كان قد قرر الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال المرجح بأوزان

المخاطر لدى البنوك الكويتية عند ١٢% اعتبارًا من نهاية عام ١٩٩٧ بما يفوق الحد الأدنى المطلوب لذلك المعيار والبالغ ٨% وفق المقررات الدولية. إلى جانب ذلك، قام بنك الكويت المركزي بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (٢) اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٠٥.

ثالثاً – صافي الموجودات الأجنبية:

يمثل صافي الموجودات الأجنبية محصلة تعاملات البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين، وتندرج ضمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية على شكل حيازة موجودات أجنبية، والحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم بما فيها منح الائتمان المصرفي لغير المقيمين من جهة، وفي مجال الحصول على موارد مالية بتحمّل التزامات أجنبية بما فيها الحصول على خطوط ائتمان من الوحدات المصرفية والمالية الأجنبية والحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم من جهة أخرى. ويُمثِّل التمويل من العالم الخارجي، وخاصةً من خلال استقطاب ودائع البنوك الأجنبية والجهات الأخرى غير المُقيمة، مصدرًا هامًا للموارد المالية للبنوك المحلية لتغطية مختلف الاستخدامات، وإن كان يغلب استخدام تلك الموارد في تحقيق الموائمة بين هيكل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الأجنبية. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على هذه التطورات وذلك على النحو التالي:

١- **الموجودات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ بما قيمته ١٢٦١,٤ مليون دينار ونسبته ١٥,٣% لتصل إلى ٩٤٨٧,٧ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو ٨٢٢٦,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١. وقد لجأت البنوك المحلية إلى بناء ومراكمة بعض مكونات موجوداتها واستثماراتها الأجنبية، حيث قامت بزيادة كلٍّ من استثماراتها الأجنبية بنحو ٥٧١,٢ مليون دينار أو ٢٠,٨%، وأرصدة ودائعها لدى البنوك الأجنبية بنحو ٧٠١,٣ مليون دينار أو ١٦,٢%، وبما يفوق مجموع النقص في كلٍّ من تسهيلاتها الائتمانية لغير المقيمين بالعملات الأجنبية بنحو ٩,٥ ملايين دينار أو ١,٤%، وتسهيلاتها الائتمانية لغير المقيمين بالدينار الكويتي بنحو ٨,٨ ملايين دينار أو ١٧,٦%.

ويعكس تطور الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية التفاعل فيما بين مستويات السيولة المتوافرة لدى البنوك المحلية وفرص التوظيف المتاحة محليًّا وعالميًّا، والتي تتغير تبعًا لها أرصدة تلك الموجودات ومكوناتها. وقد ازدادت الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية في إجمالي موجودات البنوك المحلية من ١٨,٧% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٠,١% في نهاية عام ٢٠١٢. وقد جاء ذلك نتيجةً لنمو

إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية (١٥,٣%) بما يفوق معدل النمو في اجمالي الموجودات (٧,١%) خلال عام ٢٠١٢.

٢ – **المطلوبات الأجنبية:** انخفضت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو ٢٩٨٣,٢ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣١٥٩,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١، أي بانخفاض قيمته ١٧٦ مليونًا ونسبته نحو ٥,٦%. وقد جاء ذلك الانخفاض أساسًا نتيجة لانخفاض أرصدة ودائع غير المقيمين بنحو ٢١٨,٨ مليون دينار أو ٧,٢% من نحو ٣٠٣٤,٨ مليون دينار إلى بنحو ٢٨١٦ مليوناً. وترتيبًا على تلك التطورات، انخفضت الأهمية النسبية للمطلوبات الأجنبية في إجمالي المطلوبات إلى نحو ٦,٣% في عام ٢٠١٢ من نحو ٧,٢% في العام السابق، وذلك في ظل نمو المطلوبات الأجنبية بمعدل (٥,٦%) يقل عن النمو في إجمالي المطلوبات (٧,١%).

٣ – **صافي الموجودات الأجنبية:** بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفًا، ارتفع بشكلٍ ملموس رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل ١٤٣٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٨,٤% في نهاية عام ٢٠١٢. وجاء ذلك محصلةً لارتفاع إجمالي الموجودات الأجنبية، وتراجع إجمالي المطلوبات الأجنبية كما سبقت الإشارة لذلك.

رابعاً – الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي حسابات خارج الميزانية (وتسمى أحيانًا بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات. وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها. ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا وجبت شروط التحوّل. ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوُّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساسًا من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنَّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمَّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرَف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرَف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. وتأتي أهمية هذه الحسابات النظامية من ناحيتين: الأولى لكونها ترتبط بالعديد من

الخدمات المصرفية التي تقدِّمها البنوك المحلية لعملائها وتحقِّق من خلالها عمولات وأجور هامة، والثانية أنها تشكِّل عنصرًا من عناصر حساب معيار كفاية رأس المال بعد ترجيحها بأوزان المخاطر المحيطة بها.

وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٢ نحو ٨١٠٠,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٧٦٣٢,٤ مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته ٤٦٨ مليونًا ونسبته ٦,١%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ١٧,٢% في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ١٧,٣% في نهاية عام ٢٠١١.

خامسًا – التدفقات المالية:

تهدف متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية – سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيِّنها الجدول (٣١)، إلى معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام ٢٠١٢، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍّ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول تلك التطورات بشيءٍ من التفصيل وذلك على النحو التالي:

جدول (٣١)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١١		٢٠١٢	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
أولاً – العمليات المحلية:				
١ – مجموع مصادر الأموال:	**٢٨٤٠,٦**	**١٠٠,٠**	**٣٧٠٨,٨**	**١٠٠,٠**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	**٢٨١٧,٤**	**٩٩,٢**	**٣٣٥٩,٦**	**٩٠,٦**
ودائع القطاع الخاص	٢٣٩١,٧	٨٤,٢	**١٦٩١,٩**	**٤٥,٦**
ودائع الحكومة	–	–	**٩٤٥,٥**	**٢٥,٥**
حقوق المساهمين	٣٢٧,٦	١١,٥	**٩٢,٣**	**٢,٥**
ودائع البنوك المحلية	٩٨,١	٣,٥	–	–
مطلوبات محلية أخرى	–	–	**٦٢٩,٩**	**١٧,٠**
*** من النقص في الموجودات:**	**٢٣,٢**	**٠,٨**	**٣٤٩,١**	**٩,٤**
مطالب على الحكومة	٢٣,٢	٠,٨	٢٠٢,٧	٥,٥
ودائع البنوك المحلية	–	–	١٤٦,٤	٣,٩
٢ – مجموع استخدامات الأموال:	**١٩٨٥,٣**	**١٠٠,٠**	**٢٢٧١,٣**	**١٠٠,٠**
*** في تخفيض المطلوبات:**	**٢٢٧,٥**	**١١,٥**	**٥٧,٥**	**٢,٥**
ودائع الحكومة	**١٩٧,١**	**٩,٩**	–	–
ودائع البنوك المحلية	–	–	٥٧,٥	**٢,٥**
مطلوبات محلية أخرى	٣٠,٤	**١,٥**	–	–
*** في زيادة الموجودات:**	**١٧٥٧,٨**	**٨٨,٥**	**٢٢١٣,٩**	**٩٧,٥**
مطالب على القطاع الخاص	٦٣٠,٤	**٣١,٨**	٨٧١,٧	٣٨,٤
مطالب على البنك المركزي	٩٠٨,٨	**٤٥,٨**	٧٨٩,٩	٣٤,٨
ودائع لدى البنوك المحلية	١١٦,٩	**٥,٩**	–	–
موجودات محلية أخرى	١٠١,٦	**٥,١**	٥٥٢,٣	٢٤,٣
فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٨٥٥,٣**	–	**١٤٣٧,٤**	–

المصدر : بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (٣١)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١١		٢٠١٢	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
ثانياً – العمليات الأجنبية:				
١ – مجموع مصادر الأموال:	**٢٨٢,٢**	**١٠٠,٠**	**٦١,١**	**١٠٠,٠**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	**١٦٤,٨**	**٥٨,٤**	**٤٢,٨**	**٧٠,٠**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	١٦٤,٨	٥٨,٤	–	–
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	–	–	٤٢,٨	٧٠,٠
*** من النقص في الموجودات:**	**١١٧,٤**	**٤١,٦**	**١٨,٣**	**٣٠,٠**
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار	٨,٧	٣,١	٨,٨	١٤,٤
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	٩٤,٥	٣٣,٥	٩,٥	١٥,٥
موجودات أجنبية أخرى	١٤,٢	٥,٠	–	–
٢ – مجموع استخدامات الأموال:	**١١٣٧,٥**	**١٠٠,٠**	**١٤٩٨,٥**	**١٠٠,٠**
*** في تخفيض المطلوبات:**	**٥٣,٠**	**٤,٧**	**٢١٨,٨**	**١٤,٦**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	–	–	١١٥,٦	٧,٧
ودائع غير المقيمين (البنوك)	٤٤,٥	٣,٩	١٠٣,٢	٦,٩
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	٨,٥	١٦,١	–	–
*** في زيادة الموجودات:**	**١٠٨٤,٤**	**٩٥,٣**	**١٢٧٩,٧**	**٨٥,٤**
استثمارات أجنبية	٤٠٣,٣	٣٥,٥	٥٧١,٢	٣٨,١
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	٦٨١,٢	٥٩,٩	٧٠١,٣	٤٦,٨
موجودات أجنبية أخرى	–	–	٧,٢	٠,٥
فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٨٥٥,٣–**	–	**١٤٣٧,٤–**	–

المصدر : بنك الكويت المركزي.

١ – مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسَب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية عامين متتاليين، لتعبِّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين.

وخلال عام ٢٠١٢ توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو ٣٧٠٨,٨ ملايين دينار، مقارنةً بنحو ٢٨٤٠,٦ مليوناً خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه **الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام ٢٠١٢** (ما قيمته نحو ٣٣٥٩,٦ مليون دينار ونسبته ٩٠,٦% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ ٣٤٩,١ مليون دينار أو ٩,٤% من مجموع الموارد المحلية) من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية.

وفيما يتعلق بالموارد المالية المتأتية من **الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية** خلال عام ٢٠١٢ والتي بلغت قيمتها نحو ٣٣٥٩,٦ مليون دينار، فقد جاءت من زيادة كلٍّ من ودائع القطاع الخاص بنحو ١٦٩١,٩ مليون دينار وبما يشكل ٤٥,٦% من إجمالي تلك الموارد، وودائع الحكومة بنحو ٩٤٥,٥ مليون دينار أو ٢٥,٥% من إجمالي الموارد المحلية، وحقوق المساهمين بنحو ٩٢,٣ مليون دينار أو ٢,٥%، والمطلوبات المحلية الأخرى بنحو ٦٢٩,٩ مليون دينار أو ١٧%. أمّا عن الموارد المالية المحقّقة من **الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية** خلال عام ٢٠١٢، والتي بلغت قيمتها نحو ٣٤٩,١ مليون دينار (٩,٤% من مجموع الموارد المالية المحلية)، فقد جاءت نتيجةً لتراجع كلٍّ من أرصدة المطالب على الحكومة بنحو ٢٠٢,٧ مليون دينار أو ٥,٥%، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بنحو ١٤٦,٤ مليون دينار أو ٣,٩%.

ويُشير ما سبق إلى أن البنوك المحلية، ولتوفير موارد مالية لعملياتها خلال عام ٢٠١٢، قد لجأت أساسًا إلى زيادة مطلوباتها المحلية (ودائع القطاع الخاص، وودائع الحكومة)، وبدرجة أكبر من تقليص موجوداتها المحلية (المتمثلة أساسًا في المطالب على الحكومة).

٢ – استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثَّل مجالات استخدامات الأموال في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات بين نهاية عامين متتاليين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحقَّقة من عملياتها المحلية خلال عام ٢٠١٢ لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية.

وفيما يتعلق **بزيادة الموجودات المحلية**، والتي بلغت قيمتها نحو ٢٢١٣,٩ مليون دينار (٩٧,٥% من مجموع الاستخدامات المحلية)، فقد جاءت أساسًا من زيادة كلٍّ من المطالب على القطاع الخاص بنحو ٨٧١,٧ مليون دينار أو ٣٨,٤%، والمطالب على بنك الكويت المركزي بنحو ٧٨٩,٩ مليون دينار أو ٣٤,٨%، والموجودات المحلية الأخرى بنحو ٥٥٢,٣ مليون دينار أو ٢٤,٣% من مجموع الاستخدامات المحلية.

أمّا عن الأموال المستخدَمة في **تخفيض بعض عناصر المطلوبات المحلية** خلال عام ٢٠١٢، والتي بلغت قيمتها نحو ٥٧,٥ مليون دينار (٢,٥% من مجموع الاستخدامات المحلية)، فقد تركّزت في تراجع أرصدة الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية.

ويتبيّن مما سبق، أن عمليات البنوك المحلية في إطار استخدام الموارد المالية المحلية المتوافرة لديها خلال عام ٢٠١٢ توزعت على زيادة عناصر الموجودات المحلية (وأهمها المطالب على القطاع الخاص، والمطالب على بنك الكويت المركزي) من جهة، وخفض المطلوبات المحلية وبشكلٍ أساسي الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية من جهةٍ أخرى.

٣ – فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ عن فائضٍ صافٍ بلغت قيمته نحو ١٤٣٧,٤ مليون دينار في الموارد المتأتية من مصادر محلية، والبالغ مجموعها ٣٧٠٨,٨ ملايين دينار، بعد تغطية استخداماتها في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها ٢٢٧١,٣ مليون دينار. وقد تم استخدام هذا الفائض في تغطية الفجوة في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة تلك الفجوة (١٤٣٧,٤ مليون دينار).

٤ – التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية **موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية** خلال عام ٢٠١٢ بلغت قيمتها ما يعادل ٦١,١ مليون دينار جاءت من **تقليص بعض عناصر الموجودات الأجنبية**، حيث انخفض كلٌّ من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية بنحو ٩,٥ ملايين دينار ونسبتها ١٥,٥% من إجمالي الموارد الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي لغير المقيمين بنحو ٨,٨ ملايين دينار ونسبتها ١٤,٤%، وزيادة بعض عناصر المطلوبات الأجنبية بنحو ٤٢,٨ مليونًا أو ٧٠%.

وبلغت قيمة **توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياتها الأجنبية** خلال عام ٢٠١٢ ما يعادل ١٤٩٨,٥ مليون دينار، استُخدِمَت في **زيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية** كودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ٧٠١,٣ مليونًا أو ٤٦,٨%، والاستثمارات الأجنبية بنحو ٥٧١,٢ مليون دينار أو ٣٨,١% من إجمالي الاستخدامات المالية الأجنبية من جهة، **وتخفيض بعض عناصر المطلوبات الأجنبية** كودائع غير المقيمين (من غير البنوك) بنحو ١١٥,٦ مليون دينار أو ٧,٧%، وودائع البنوك الأجنبية بنحو ١٠٣,٢ ملايين أو ٦,٩% من جهةٍ أخرى. ونتج عن ذلك **عجزٌ صافي بلغت قيمته ما يعادل ١٤٣٧,٤ مليون دينار** في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجمة عن العمليات المحلية وبذات القيمة (١٤٣٧,٤ مليون دينار).

سادسًا – المؤشرات والنسب المالية:

نتناول فيما يلي بالتحليل الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٢ وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المُستخلصة من تحليل البيانات المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من أعوام الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)، كما يبيّنها الجدول (٣٢)، وذلك على النحو التالي:

١ – معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من **المعيار النقدي**، الذي يقيس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية. **ومعيار السيولة**، الذي يقيس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

وتُشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع في المعيار النقدي ليصل إلى ٢٨,٩% بنهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٢٦,٩% في نهاية عام ٢٠١١، وكذلك ارتفاع معيار السيولة إلى ٣٨% بنهاية عام ٢٠١٢ من ٣٧,٣% بنهاية عام ٢٠١١. ولا يزال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) لكلا المعيارين (٢٦,٥% للمعيار النقدي،

و٣٦,٦% لمعيار السيولة) في وضع مريح مما يُدلِّل على كفاية الموجودات النقدية والموجودات السائلة لدى البنوك المحلية لمقابلة سداد إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية.

٢ – معايير التوظيف المالي:

تشمل هذه المجموعة من المعايير النسب المالية التي تعكس مدى قدرة البنوك المحلية على توظيف ما يتوافر لديها من موارد مالية في توظيفات مدرَّة للإيرادات، أي في كلٍّ من التسهيلات الائتمانية، وأدوات الدين العام، والاستثمارات المالية الأخرى وغير المالية، بالإضافة إلى توظيفات البنوك في عمليات السوق النقدي من خلال الودائع المتبادلة التي تقرضها للبنوك المحلية والأجنبية.

وقد تم حساب هذه المعايير من خلال ثلاث نسب مالية على نحو يربط بين مجالات توظيف معينة ومصادر تمويلها، علمًا بأن هذا الربط يُعتبر أمرًا تقديريًا لأغراض التحليل، وبهدف إضفاء بعض الدلالة على هذه النسب، إذ أن الأصل هو عدم التمييز بين الموارد وتخصيصها لتوظيفات بعينها. وتتمثل هذه النسب المالية في كلٍّ من نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص، ونسبة المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص، ثم نسبة التوظيفات المحلية إلى مجموع ودائع المقيمين وحقوق المساهمين.

ويُشير التحليل إلى تراجع في تلك النسب، حيث وصلت النسبة الأولى، التي تُبيّن مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع إلى نحو ٩٤,٣% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٩٥,٨% في نهاية عام ٢٠١١، وبمتوسط سنوي للأعوام الثلاثة (٢٠١٠–٢٠١٢) يبلغ نحو ٩٧,٩%. وانخفضت النسبة الثانية التي تُظهِر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي لتصل إلى ١٠٢,١% في نهاية عام ٢٠١٢ (مقارنةً بنحو ١٠٥,٣% في نهاية عام ٢٠١١)، علمًا بأن متوسط تلك النسبة للأعوام الثلاثة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) يبلغ ١٠٦,٨%. وانخفضت النسبة الثالثة والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى ٩٤,٦% بنهاية عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ٩٥,٩% بنهاية عام ٢٠١١، علمًا بأن متوسط فترة الأعوام الثلاثة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) بلغ نحو ٩٦,٣%.

جدول (٣٢)

بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية

(%)

البيـــــان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
أولا – معايير السيولة:				
(١) المعيار النقدي	٢٣,٦	٢٦,٩	٢٨,٩	**٢٦,٥**
(٢) معيار السيولة	٣٤,٥	٣٧,٣	٣٨,٠	**٣٦,٦**
ثانياً – معايير التوظيف:				
(١) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص	١٠٣,٦	٩٥,٨	٩٤,٣	**٩٧,٩**
(٢) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	١١٣,١	١٠٥,٣	١٠٢,١	**١٠٦,٨**
(٣) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين	٩٨,٣	٩٥,٩	٩٤,٦	**٩٦,٣**
ثالثًا – معايير الربحية:				
(١) صافي الربح إلى إجمالي الموجودات	١,٣	١,٢	١,٣	**١,٣**
(٢) صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين	٩,٤	٨,٥	٩,٩	**٩,٣**
(٣) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع	٢٨,٢	٢٥,٩	٢٩,٥	**٢٧,٩**
رابعاً – معايير كفاية حقوق المساهمين:				
(١) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات	١٤,٤	١٤,٢	١٣,٥	**١٤,٠**
(٢) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات	١٥,٨	١٥,٩	١٥,٥	**١٥,٧**
(٣) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية	١٩,٣	١٩,٨	١٩,٢	**١٩,٤**
خامساً – معيار كفاية رأس المال:				
(١) معدل كفاية رأس المال (البنوك التقليدية)	٢٣	٢٢,٥	٢١,٧	**٢٢,٤**
(٢) معدل كفاية رأس المال (البنوك الإسلامية)	١٦,٥	١٧,٣	١٦,٤	**١٦,٧**

المصدر : بنك الكويت المركزي.

٣ – معايير الربحية:

تقيس هذه المجموعة من المعايير مدى كفاءة البنوك المحلية في استخدام الموارد المالية المتاحة لها على النحو الذي يساهم في تحقيق نموٍّ مطَّرد لأعمال تلك البنوك وتعزيز لاحتياطياتها من جهة، ويوفر عوائد مجزية على أموال المساهمين فيها من جهةٍ أخرى. ويوضح (الجدول ٣٢) تطور نسبة صافي الربح إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بنهاية كل من العامين السابقين (٢٠١٠، ٢٠١١).

وقد استمرت معظم البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٢ بتحقيق الأرباح. وتحسّنت معايير الربحية لعام ٢٠١٢ مقارنةً بمستوياتها خلال الأعوام السابقة، حيث بلغ مجموع صافي الربح المحقَّق للبنوك المحلية نحو ٦٢٩,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ٥٥٦,١ مليوناً ونحو ٥٣٢,٨ مليونًا خلال كلٍّ من عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على الترتيب. ويمثِّل صافي الربح المُحقَّق ما نسبته نحو ١,٣% و٩,٩% و٢٩,٥% إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام ٢٠١٢ وذلك مقابل ١,٢% و٨,٥% و٢٥,٩% على التوالي في عام ٢٠١١، ومقابل ١,٣% و٩,٤% و٢٨,٢% على التوالي في عام ٢٠١٠.

٤ – معايير كفاية حقوق المساهمين:

تكشف هذه المجموعة من المعايير ما توفره حقوق المساهمين من وقاية لأموال الغير (الودائع) من المخاطر المحيطة بمختلف استخدامات تلك الأموال في جانب الموجودات. ويُشير تطور هذه المعايير إلى انخفاض بعض هذه المعايير في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بمستويات العام السابق. وقد بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو ١٣,٥% و١٥,٥% و١٩,٢% في نهاية عام ٢٠١٢. وبهذا، يبلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال فترة الأعوام الثلاثة (٢٠١٠–٢٠١٢) نحو ١٣,٥% إلى إجمالي الموجودات، و١٥,٥% إلى إجمالي التوظيفات و١٩,٢% إلى الموجودات غير النقدية (المُتمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

٥ – معيار كفاية رأس المال "الملاءة":

يتم إعداد هذا المعيار في إطار مقررات لجنة "بازل" ووفقاً لما تم الاتفاق عليه فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن تطبيق معيار موحَّد لقياس كفاية رأس المال في بنوك دول المجلس. ويُقاس هذا المعيار بنسبة رأس المال بمفهومه الشامل إلى مجموع الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر المحيطة بكل عنصر منها. ومعلومٌ أنه في ضوء المقررات المذكورة، قرر بنك الكويت المركزي أن لا تقل النسبة المُشار إليها لمعيار كفاية رأس المال لدى كل بنك من البنوك المحلية عن ٨%. وقد استمر تطبيق تلك النسبة اعتبارًا من نهاية عام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ١٩٩٦، وأصدر بنك الكويت المركزي تعميماً آخر إلى البنوك الكويتية لتصبح تلك النسبة ١٢% كحد أدنى اعتباراً من نهاية عام ١٩٩٧.

وكان بنك الكويت المركزي قد أصدر تعليمات مفصلة للبنوك المحلية بشأن متطلبات إعداد معيار كفاية رأس المال المتضمن لاعتبارات مواجهة مخاطر السوق، وذلك بما يتسق مع مقررات لجنة بازل في هذا الشأن. وعليه، فقد بدأ إعداد معيار كفاية رأس المال في البنوك المحلية وفق تلك التعليمات منذ عام ٢٠٠١. وفي ضوء صدور مقررات "بازل ٢" (في يونيو ٢٠٠٤) حول المعيار المعدل لكفاية رأس المال المتضمن لاعتبارات مواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل إلى جانب مخاطر السوق، وبعد إجراء الاختبارات التطبيقية اللازمة للمعيار، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات جديدة للبنوك المحلية التقليدية بشأن إعداد معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل ٢ اعتباراً من بيانات نهاية عام ٢٠٠٥.

ويُستدل من البيانات المجمَّعة المتوافرة عن البنوك المحلية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق، وبصورة واضحة، الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمقررات الدولية. وقد بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال لدى البنوك المحلية التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي نحو ٢١,٧% في **نهاية يونيو عام ٢٠١٢** (١٦,٤% للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقارنةً بمستواه البالغ نحو ٢٢,٥% في نهاية عام ٢٠١١ (١٧,٣% للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية). ويعكس تراجع متوسط معيار كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية في نهاية عام ٢٠١٢، تأثير النقص في رأس المال بمفهومه الشامل، وبمعدل أكبر من تأثير نمو الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق، وإجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية (وعلى وجه الخصوص أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية). كما أن الخسائر وتراجع الأرباح التي تم تسجليها في بعض البنوك خلال عام ٢٠١٢، ترتب عليها إعادة ترتيب الهيكل التمويلي في تلك البنوك، وبما ساهم في تراجع متوسط معيار كفاية رأس المال لدى تلك البنوك في نهاية عام ٢٠١٢.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليبلغ ٩٣ شركة في نهاية عام ٢٠١٢، مقارنةً بعدد ٩٥ شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية من ٤٣ شركة استثمار تقليدية، و٥٠ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وبلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٢ ما قيمته نحو ١١٦٢٨,٤ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٢١٣١,١ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١١ بتراجع قيمته ٥٠٢,٧ مليون دينار ونسبته ٤,١% (جدول ٣٣).

جدول (٣٣)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية*

(مليون دينار)

البيـان	الأرصدة في نهاية العام			التغير خلال عام ٢٠١٢	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	القيمة	(%)
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦٤٢,٧	٦٤١,٩	٤٧٦,١	-١٦٥,٨	-٢٥,٨
تمويل العملاء:	١١٤٨,٨	١٠٤٠,٧	٩٣٠,٠	-١١٠,٧	-١٠,٦
القروض والسلفيات للمقيمين	٦٣١,٦	٥٧٥,٩	٥٣٧,٧	-٣٨,٢	-٦,٦
تمويل العملاء	٥١٧,٣	٤٦٤,٨	٣٩٢,٢	-٧٢,٦	-١٥,٦
الاستثمارات المحلية:	٣٨٤١,٧	٣٢٣٦,٥	٣٠٢٨,١	-٢٠٨,٤	-٦,٤
الاستثمارات المالية	٣٤٦٧,٣	٢٧٣٧,٥	٢٥٧٥,٤	-١٦٢,١	-٥,٩
الاستثمارات غير المالية	٣٧٤,٤	٤٩٩,١	٤٥٢,٧	-٤٦,٤	-٩,٣
الموجودات الأجنبية	٦٢٩٦,٣	٥٦٨١,٥	٥٧٥٦,١	٧٤,٧	١,٣
الموجودات الأخرى	١٦٦٠,٦	١٥٣٠,٥	١٤٣٨,١	-٩٢,٤	-٦,٠
الموجودات = المطلوبات	**١٣٥٩٠,٢**	**١٢١٣١,١**	**١١٦٢٨,٤**	**-٥٠٢,٧**	**-٤,١**
المطلوبات					
رأس المال والاحتياطي	٤٨٠٦,٥	٤٤٤٢,٦	٤٢٥٤,٧	-١٨٧,٩	-٤,٢
التمويل من المقيمين	٣٥٤٠,٩	٣١٤٨,٥	٢٧٢٦,٠	-٤٢٢,٤	-١٣,٤
السندات وصكوك التمويل	٢٤٩,٨	٢٨٤,٢	٢٤٨,١	-٣٦,٠	-١٢,٧
المطلوبات الأجنبية	٣٣٢١,٩	٢٤١٦,٥	٢٧١٨,١	٣٠١,٦	١٢,٥
مطلوبات أخرى	١٦٧١,١	١٨٣٩,٤	١٦٨١,٤	-١٥٨,٠	-٨,٦
عدد الشركات	١٠٠	٩٥	٩٣	-٢	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

وللوقوف بصورة أكثر تفصيلاً على تطور أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول التحليل أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدة خلال فترة الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢)، وذلك على النحو التالي:

أولاً – شركات الاستثمار التقليدية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمع لشركات الاستثمار التقليدية خلال الأعوام الثلاث الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢)، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٢.

وتُشير البيانات المالية المقارنة المتوفرة (الجدول ٣٤، والرسم البياني ٨) عن شركات الاستثمار التقليدية المشار إليها إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات (٤٣ شركة) قد وصل إلى نحو ٦٥٧٠,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مسجلاً بذلك تراجعًا بلغت قيمته ٢٣٠,٥ مليون دينار ونسبته ٣,٤% عن مستواه البالغ ٦٨٠١,٢ مليونًا في نهاية العام السابق، بعد تراجع قيمته ٤٢٥,٥ مليون دينار ونسبته ٥,٩% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠١٠. ويعكس هذا التراجع تطورات أوسع نطاقًا فيما بين عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات. **ففي جانب الموجودات**، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١١ على النحو التالي:

١- ارتفاع أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ٤,٥ مليون دينار وبما نسبته ٠,١% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، والذي جاء محصلة الارتفاع في أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو ٩٦,٢ مليون أو بما نسبته ٣٥,٦% من جهة، والتراجع في أرصدة كلٍّ من القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل ٤,٩ مليون دينار أو ٧,٩%، والاستثمارات الأجنبية بنحو ٥٩,٣ مليون دينار أو بما نسبته ١,٩%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٢٧,٤ مليون دينار أو ٥,٧% من جهة أخرى.

٢- التراجع في الاستثمارات المحلية بما قيمته ١١٩ مليون دينار ونسبته ٧,٤%، وذلك من نحو ١٦٠٤,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٤٨٥,٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢، بعد تراجع قيمته ٣٨٤,٩ مليون دينار ونسبته ١٩,٣% خلال عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. وجاء التراجع المشار إليه خلال عام ٢٠١٢ محصلةً لانخفاض أرصدة الاستثمارات المالية بنحو ١٤٢,٦ مليون دينار أو ٩,٦%، وارتفاع أرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو ٢٣,٦ مليون دينار أو ٢٠,١%.

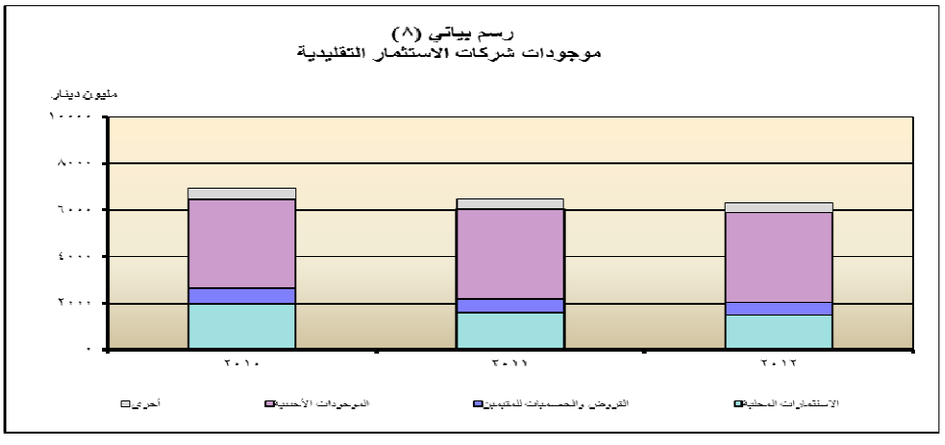

١- تراجع أرصدة القروض والسلفيات المقدَّمة للمقيمين بنحو ٣٨,٢ مليون دينار ونسبته ٦,٦% لتصل إلى نحو ٥٣٧,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٥٧٥,٩ مليونًا في نهاية العام السابق وذلك بعد تراجعها بنحو ٥٥,٧ مليون دينار وبنسبة ٨,٨% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠١٠.

أما **في جانب المطلوبات**، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٢ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١١ كالآتي:

١- الانخفاض في رأس المال والاحتياطي بما قيمته ١٠٤,٧ مليون دينار ونسبته ٤%، وذلك من نحو ٢٦٤٣,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٥٣٨,٩ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

٢- الارتفاع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل ٢١٥ مليون دينار وبنسبة ١٣,٣%، وذلك من نحو ١٦١٣,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٨٢٩ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢، وذلك بعد تراجع قيمته نحو ٣٣٥,١ مليون دينار ونسبته نحو ١٧,٢% خلال عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. وجاء الارتفاع المشار إليه خلال عام ٢٠١٢ محصلة للزيادة في المطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو ٢٦٩,٥ مليون دينار أو ٣٣,٨% من جهة، والانخفاض في كلٍّ من المطلوبات الأجنبية من مؤسسات غير مصرفية بنحو ٤٣,٩ مليون دينار وبنسبة ٣٧,٢%، ومطالب البنوك الأجنبية بنحو ١٠,٥ مليون دينار وبنسبة ١,٥% من جهة أخرى.

جدول (٣٤)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية*

(مليون دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية العام			التغير خلال عام ٢٠١٢	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	القيمة	(%)
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٨٧,٣	٣٢٦,٨	٢٦٣,٢	-٦٣,٦	-١٩,٥
القروض والسلفيات للمقيمين	٦٣١,٦	٥٧٥,٩	٥٣٧,٧	-٣٨,٢	-٦,٦
الاستثمارات المحلية:	١٩٨٩,٣	١٦٠٤,٤	١٤٨٥,٤	-١١٩,٠	-٧,٤
الاستثمارات المالية	١٨٦٥,٣	١٤٨٦,٨	١٣٤٤,٢	-١٤٢,٦	-٩,٦
الاستثمارات غير المالية	١٢٤,٠	١١٧,٦	١٤١,٣	٢٣,٦	٢٠,١
الموجودات الأجنبية	٣٨٤٨,٨	٣٨٦٧,٩	٣٨٧٢,٤	٤,٥	٠,١
الموجودات الأخرى	٤٦٩,٧	٤٢٦,٢	٤١١,٩	-١٤,٣	-٣,٣
الموجودات = المطلوبات	**٧٢٢٦,٧**	**٦٨٠١,٢**	**٦٥٧٠,٧**	**-٢٣٠,٥**	**-٣,٤**
المطلوبات:					
رأس المال والاحتياطي	٢٧٨٣,٦	٢٦٤٣,٥	٢٥٣٨,٩	-١٠٤,٧	-٤,٠
التمويل من المقيمين	١٥١٦,٧	١٣٥٧,٣	١١٥٠,٥	-٢٠٦,٨	-١٥,٢
سندات	٢٤٥,٤	٢٨٠,٢	٢٤٤,٤	-٣٥,٨	-١٢,٨
المطلوبات الأجنبية	١٩٤٩,٠	١٦١٣,٩	١٨٢٩,٠	٢١٥,٠	١٣,٣
مطلوبات أخرى	٧٣٢,٠	٩٠٦,٣	٨٠٧,٩	-٩٨,٤	-١٠,٩
عدد الشركات	**٤٦**	**٤٤**	**٤٣**	**-١**	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

٣- الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنحو ٢٠٦,٨ مليون دينار وبنسبة ١٥,٢% بنهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو ١٣٥٧,٣ مليون دينار إلى نحو ١١٥٠,٥ مليونًا، بعد تراجع قيمته نحو ١٥٩,٤ مليون دينار ونسبته ١٠,٥ % خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠١٠.

ثانياً – شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (٥٠) شركة استثمار تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لفترة الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢)، وهي الشركات التي كانت قائمة

ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٢ وتتوافر بياناتها المقارنة لأعوام الفترة المشار إليها، علمًا بأن إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات بلغ نحو ٥٠٥٧,٧ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢.

وتُشير البيانات المالية المقارنة المتوافرة (الجدول ٣٥، والرسم البياني ٩) عن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية (٥٠ شركة) إلى تراجع إجمالي تلك الميزانية في نهاية عام ٢٠١٢ قيمته نحو ٢٧٢,٢ مليون دينار ونسبته ٥,١% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٥٠٥٧,٧ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٥٣٢٩,٩ مليونًا بنهاية العام السابق، بعد تراجع قيمته ١٠٣٣,٥ مليون دينار ونسبته ١٦,٢% خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠١٠. وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة **في جانب الموجودات** وذلك على النحو التالي:

١- ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره ٧٠,١ مليون دينار ونسبته ٣,٩%، وذلك من نحو ١٨١٣,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٨٨٣,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. وجاء ذلك محصلة الزيادة في كلٍّ من عمليات تمويل العملاء بنحو ٣٤,١ مليون دينار أو ٥١٢,٢%، والاستثمارات غير المالية الأجنبية بنحو ١٦٦,٨ مليون دينار أو ٦٠,٤% من جهة، والتراجع في كلٍّ من الاستثمارات المالية الأجنبية بنحو ٩٦,٧ مليون دينار أو ٨,٤%، والنقد والارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بنحو ٤,١ ملايين دينار أو ٦,٢%، والاستثمارات الأجنبية الأخرى بنحو ٢٩,٩ مليون دينار أو ٩,٥% من جهةٍ أخرى.

٢- الانخفاض في بند الاستثمارات المالية المحلية في نهاية عام ٢٠١٢ بما قيمته نحو ١٩,٥ مليون دينار ونسبته ١,٦% ليصل إلى نحو ١٢٣١,٣ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٢٥٠,٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١.

٣- الانخفاض في عمليات تمويل العملاء في نهاية عام ٢٠١٢ بما قيمته نحو ٧٢,٦ مليون دينار ونسبته ١٥,٦% ليصل إجمالي تلك العمليات إلى نحو ٣٩٢,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٦٤,٨ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١.

رسم بياني (٩)
موجودات شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

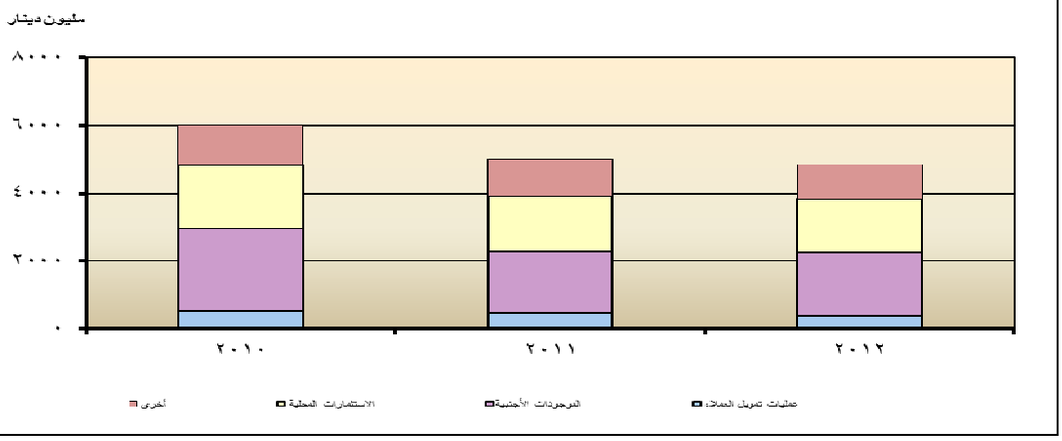

أما **في جانب المطلوبات**، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٢ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١١ على النحو الآتي:

١- الانخفاض في حقوق المساهمين بما قيمته ٨٣,٢ مليون دينار أو ٤,٦% لتصل إلى نحو ١٧١٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ١٧٩٩,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١.

٢- الانخفاض في عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي، حيث انخفض حجم التمويل الذي حصلت عليه شركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية من القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو ٢١٥,٦ مليون دينار أو ١٢% ليبلغ نحو ١٥٧٥,٥ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٧٩١,٢ مليونًا بنهاية عام ٢٠١١.

٣- ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو ٨٦,٦ مليون دينار أو ١٠,٨% ليبلغ ما قيمته نحو ٨٨٩,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٨٠٢,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١١.

جدول (٣٥)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار

التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*

(مليون دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية العام			التغير خلال عام ٢٠١٢	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	القيمة	(%)
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٥٥,٣	٣١٥,١	٢١٢,٩	-١٠٢,٢	-٣٢,٤
تمويل العملاء	٥١٧,٣	٤٦٤,٨	٣٩٢,٢	-٧٢,٦	-١٥,٦
الاستثمارات المحلية:	١٨٥٢,٣	١٦٣٢,١	١٥٤٢,٧	-٨٩,٥	-٥,٥
الاستثمارات المالية	١٦٠١,٩	١٢٥٠,٧	١٢٣١,٣	-١٩,٥	-١,٦
الاستثمارات غير المالية	٢٥٠,٤	٣٨١,٤	٣١١,٤	-٧٠,٠	-١٨,٤
الموجودات الأجنبية	٢٤٤٧,٥	١٨١٣,٦	١٨٨٣,٧	٧٠,١	٣,٩
الموجودات الأخرى	١١٩٠,٩	١١٠٤,٣	١٠٢٦,٢	-٧٨,١	-٧,١
الموجودات = المطلوبات	**٦٣٦٣,٤**	**٥٣٢٩,٩**	**٥٠٥٧,٧**	**-٢٧٢,٢**	**-٥,١**
المطلوبات:					
رأس المال والاحتياطي	٢٠٢٢,٩	١٧٩٩,١	١٧١٥,٨	-٨٣,٢	-٤,٦
التمويل من المقيمين	٢٠٢٤,٢	١٧٩١,٢	١٥٧٥,٥	-٢١٥,٦	-١٢,٠
السندات وصكوك التمويل	٤,٤	٤,٠	٣,٧	-٠,٣	-٦,٩
المطلوبات الأجنبية	١٣٧٢,٩	٨٠٢,٦	٨٨٩,٢	٨٦,٦	١٠,٨
مطلوبات أخرى	٩٣٩,١	٩٣٣,١	٨٧٣,٥	-٥٩,٦	-٦,٤
عدد الشركات	**٥٤**	**٥١**	**٥٠**	**-١**	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

ثالثاً – الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍّ سواء (جدول ٣٦). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها ٩٣ شركة (٤٣ شركة تقليدية و٥٠ شركة إسلامية) كما في نهاية عام ٢٠١٢ ما قيمته ١٨٠٣١,٦ مليون دينار (منها ١٦٢٤١,١ مليونًا أو ٩٠,١% لشركات الاستثمار التقليدية، و١٧٩٠,٥ مليونًا أو ٩,٩% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك تراجعًا بنحو ٩٢١,٩ مليون دينار أو ٤,٩% عن

مستواها البالغ ١٨٩٥٣,٥ مليون دينار لعدد ٩٥ شركة مسجلة في نهاية عام ٢٠١١ (منها ١٦٦٨٢,٥ مليون دينار أو ٨٨% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها ٤٤ شركة، و ٢٢٧١ مليونًا أو ١٢% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها ٥١ شركة).

جدول (٣٦)

الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية*

(القيم بالمليون دينار)

البيـان	الأرصدة في نهاية العام			التغير خلال عام ٢٠١٢	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	القيمة	(%)
الحسابات النظامية:	**٢٣٠٥٦,٦**	**١٨٩٥٣,٥**	**١٨٠٣١,٦**	**-٩٢١,٩**	**-٤,٩**
شركات الاستثمار التقليدية	٢٠٤٠٥,٠	١٦٦٨٢,٥	١٦٢٤١,١	-٤٤١,٤	-٢,٦
شركات الاستثمار الإسلامية	٢٦٥١,٦	٢٢٧١,٠	١٧٩٠,٥	-٤٨٠,٥	-٢١,٢
١- محافظ الاستثمار	**١٨٢٠١,٩**	**١٤٨٣٣,٣**	**١٤٢٦٧,٢**	**-٥٦٦,١**	**-٣,٨**
شركات الاستثمار التقليدية	١٥٩٠٥,٣	١٢٨٥٦,٧	١٢٦٨١,٧	-١٧٥,٠	-١,٤
شركات الاستثمار الإسلامية	٢٢٩٦,٦	١٩٧٦,٦	١٥٨٥,٥	-٣٩١,١	-١٩,٨
٢- صناديق الاستثمار	**٢٠٤٨,٨**	**١٦١١,٣**	**١٤١٩,٩**	**-١٩١,٤**	**-١١,٩**
شركات الاستثمار التقليدية	١٨٠٩,٣	١٣٨٨,٩	١٢٧٠,٣	-١١٨,٦	-٨,٥
شركات الاستثمار الإسلامية	٢٣٩,٥	٢٢٢,٤	١٤٩,٦	-٧٢,٨	-٣٢,٧
٣-صناديق مدارة أجنبية	**٢٥٤٣,١**	**٢٢٨٣,٠**	**٢١٤٣,٠**	**-١٤٠,٠**	**-٦,١**
شركات الاستثمار التقليدية	٢٤٩٨,٤	٢٢٦٤,٥	٢١٢٧,١	-١٣٧,٤	-٦,١
شركات الاستثمار الإسلامية	٤٤,٧	١٨,٥	١٥,٩	-٢٦,٢	-٥٨,٦
٤- أصول مدارة بصفة أمانة	**١٠٣,٣**	**١٠٩,٠**	**١٠٤,٤**	**-٤,٦**	**-٤,٢**
شركات الاستثمار التقليدية	٦٥,٧	٧٩,٧	٩٢,٤	١٢,٧	١٥,٩
شركات الاستثمار الإسلامية	٣٧,٦	٢٩,٣	١٢,٠	-١٧,٣	-٥٩,٠
٥-التعهدات / الكفالات / الضمانات	**١٥٩,٥**	**١١٦,٩**	**٩٧,١**	**-١٩,٨**	**-١٦,٩**
شركات الاستثمار التقليدية	١٢٦,٣	٩٢,٧	٦٩,٦	-٢٣,١	-٢٤,٩
شركات الاستثمار الإسلامية	٣٣,٢	٢٤,٢	٢٧,٥	٣,٣	١٣,٦
عدد شركات الاستثمار	**١٠٠**	**٩٥**	**٩٣**	**-٢**	
شركات الاستثمار التقليدية	٤٦	٤٤	٤٣	-١	
شركات الاستثمار الإسلامية	٥٤	٥١	٥٠	-١	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (٣٩ شركة) في نهاية عام ٢٠١٢ (جدول ٣٧) إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ ١٢٢,٦ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مرتفعًا بما قيمته ٤,٤ ملايين دينار ونسبته ٣,٨% عن مستواه البالغ ١١٨,٢ مليونًا في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها بشيء من التحليل على النحو التالي:

أولاً – الموجودات:

١- ارتفاع مطالب شركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المحلية والأجنبية بنحو ٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٣,٨%. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع المطالب على البنوك والمؤسسات المالية المحلية بنحو ٦,٩ مليون دينار أو ٢٧%، وانخفاض المطالب على البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بنحو ٤,٢ مليون دينار أو ٩,١%. وترتب على ذلك ارتفاع الوزن النسبي لتلك المطالب في إجمالي موجودات شركات الصرافة من ٦٠,٥% في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٦٠,٦% في نهاية عام ٢٠١٢.

٢- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية والعقارية بنحو ٢,١ مليون دينار وبنسبة ٦٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنهاية العام السابق لتصل إلى نحو ٥,٤ ملايين دينار. وجاء ذلك محصلةً لارتفاع استثمارات شركات الصرافة المالية على الصعيد الخارجي بنحو ٢,٧ مليون دينار أو ٣٦٤,٤%، وانخفاض استثماراتها المالية والعقارية على الصعيد المحلي بنحو ٠,٦ مليون دينار أو ٢١,٨%. وبذلك، فقد ارتفع الوزن النسبي للاستثمارات المالية والعقارية من نحو ٢,٨% في عام نهاية ٢٠١١ إلى نحو ٤,٤% في نهاية عام ٢٠١٢.

٣- ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو ٠,٥ مليون دينار وبنسبة ٣,١% (من نحو ١٧,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٧,٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢). وبلغ الوزن النسبي للنقد والأرصدة النقدية في إجمالي الموجودات ١٤,٤% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ١٤,٥% في نهاية عام ٢٠١١.

جدول (٣٧)
الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية
(القيمة بالألف دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية العام			التغير خلال عام ٢٠١٢	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	قيمة	%
الموجودات:					
نقد وموجودات نقدية	١٧٦٩٢,٦	١٧١٤١,١	١٧٦٧٦,٨	٥٣٥,٧	٣,١
مطالب على البنوك والمؤسسات المالية	٦٦٠٧٠,٠	٧١٥٤٦,٨	٧٤٢٥٠,٠	٢٧٠٣,٢	٣,٨
محلية	٢١٤٠٨,٥	٢٥٥٨٦,٣	٣٢٤٨٥,٨	٦٨٩٩,٥	٢٧,٠
أجنبية	٤٤٦٦١,٤	٤٥٩٦٠,٦	٤١٧٦٤,٣	٤١٩٦,٣-	٩,١-
إجمالي الذمم المدينة	٣٠٤٣,١	٤٩٦٦,١	٣٩٣٧,٨	١٠٢٨,٣-	٢٠,٧-
استثمارات مالية وعقارية	٢٣٠٥,٤	٣٢٦٠,٧	٥٣٩٥,١	٢١٣٤,٣	٦٥,٥
محلية	٢١٠٨,٦	٢٥٢٤,٢	١٩٧٤,٨	٥٤٩,٤-	٢١,٨-
أجنبية	١٩٦,٨	٧٣٦,٥	٣٤٢٠,٣	٢٦٨٣,٨	٣٦٤,٤
معادن ثمينة (بالتكلفة)	٣٤٣,٤	٦,٤	٦,٤	٠,٠	٠,٠
موجودات ثابتة	١١٢٠٦,١	١٢٠١٦,٣	١١٥٥٨,٨	٤٥٧,٥-	٣,٨-
موجودات أخرى	٩٠٩٥,١	٩٢٤٥,٥	٩٧٩٢,٣	٥٤٦,٨	٥,٩
إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات	**١٠٩٧٥٥,٧**	**١١٨١٨٢,٨**	**١٢٢٦١٧,٠**	**٤٤٣٤,٢**	**٣,٨**
المطلوبات:					
حقوق الشركاء	٧٣٦٤٢,٥	٧٩٢٦١,٢	٧٨٩٥١,٤	٣٠٩,٨-	٠,٤-
منها: رأس المال المدفوع	٥٢١٧٤,٣	٥٦٨٧٤,٣	٦١٣٢٤,٣	٤٤٥٠,٠	٧,٨
مخصصات	١٣٠٨٠,٥	١٤٣١٤,٥	١٤١٦٨,٦	١٤٥,٩-	١,٠-
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية	٧٨٢٨,٢	٤٩٥٨,٠	٢٢٧٠,٦	٢٦٨٧,٤-	٥٤,٢-
مطلوبات محلية	٢٤٦٣,٨	٢٧٥٣,٤	١١٢٠,٣	١٦٣٣,٢-	٥٩,٣-
مطلوبات أجنبية	٥٣٦٤,٥	٢٢٠٤,٥	١١٥٠,٣	١٠٥٤,٢-	٤٧,٨-
إجمالي الذمم الدائنة	٤١٤٠,٦	٣٤٩٤,٠	٣٢٣١,٠	٢٦٣,٠-	٧,٥-
مطلوبات أخرى	١١٠٦٣,٩	١٦١٥٥,١	٢٣٩٩٥,٤	٧٨٤٠,٢	٤٨,٥
حسابات نظامية	٦٢٣٨,٢	٦٥٨٠,٨	٥٥٢١,٠	١٠٥٩,٧-	١٦,١-
صافي الربح / نتائج الفترة	١٠١١٣,٠	١١٧٦٠,٧	١٣٢٤٨,٨	١٤٨٨,١	١٢,٧
عدد الشركات	٣٨	٣٩	٣٩		

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا – المطلوبات:

١- تراجعت مطالب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على شركات الصرافة المحلية بنحو ٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٥٤,٢% (من نحو ٥ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢). وجاء هذا التراجع نتيجةً لانخفاض كلٍّ من المطلوبات المحلية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى على شركات الصرافة المحلية بنحو ١,٦ مليون دينار أو ٥٩,٣%، والمطلوبات الأجنبية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى على تلك الشركات بنحو ١,١ مليون دينار أو ٤٧,٨%. وعليه انخفض الوزن النسبي لمطالب البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية على شركات الصرافة في إجمالي هيكل التمويل من نحو ٤,٢% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١,٩% في نهاية عام ٢٠١٢.

٢- تراجع حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو ٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٠,٤% (من نحو ٧٩,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٩ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢). وعليه انخفض الوزن النسبي لحقوق الشركاء في إجمالي هيكل التمويل من نحو ٦٧,١% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٦٤,٤% في نهاية عام ٢٠١٢. وضمن تطورات عناصر حقوق الشركاء، سجل الوزن النسبي لرأس المال المدفوع في إجمالي الهيكل التمويلي ارتفاعًا في نهاية عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٥٠% مقارنةً بنحو ٤٨,١% في نهاية العام السابق.

٤- انخفاض المخصصات التي تكونها شركات الصرافة المحلية لمواجهة المخاطر المحتملة لقيم موجوداتها المختلفة بنحو ٠,١ مليون دينار وبنسبة ١% (من نحو ١٤,٣ مليون دينار في عام ٢٠١١ إلى نحو ١٤,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٢)، وتحتل تلك المخصصات المرتبة الثالثة في إجمالي المطلوبات بوزن نسبي بلغ ١١,٦% في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل ١٢,١% في نهاية عام ٢٠١١.

جدول (٣٨)

التوزيع النسبي لعناصر الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية

(%)

البيـــان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموجودات:			
نقد وموجودات نقدية	١٦,١	١٤,٥	١٤,٤
مطالب على البنوك والمؤسسات المالية	٦٠,٢	٦٠,٥	٦٠,٦
محلية	١٩,٥	٢١,٦	٢٦,٥
أجنبية	٤٠,٧	٣٨,٩	٣٤,١
إجمالي الذمم المدينة	٢,٨	٤,٢	٣,٢
استثمارات مالية وعقارية	٢,١	٢,٨	٤,٤
محلية	١,٩	٢,١	١,٦
أجنبية	٠,٢	٠,٦	٢,٨
معادن ثمينة (بالتكلفة)	٠,٣	٠,٠	٠,٠
موجودات ثابتة	١٠,٢	١٠,٢	٩,٤
موجودات أخرى	٨,٣	٧,٨	٨,٠
إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المطلوبات:			
حقوق الشركاء	٦٧,١	٦٧,١	٦٤,٤
منها: رأس المال المدفوع	٤٧,٥	٤٨,١	٥٠,٠
مخصصات	١١,٩	١٢,١	١١,٦
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية	٧,١	٤,٢	١,٩
مطلوبات محلية	٢,٢	٢,٣	٠,٩
مطلوبات أجنبية	٤,٩	١,٩	٠,٩
إجمالي الذمم الدائنة	٣,٨	٣,٠	٢,٦
مطلوبات أخرى	١٠,١	١٣,٧	١٩,٦
حسابات نظامية	٥,٧	٥,٦	٤,٥
صافي الربح / نتائج الفترة	٩,٢	١٠,٠	١٠,٨
عدد الشركات	٣٨	٣٩	٣٩

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا – نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو ٢٢,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٣١,٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢ (مسجلاً ارتفاعًا نسبته ٣٧,٤%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية. كما يلاحظ أن صافي وضع شركات الصرافة الدائن مع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية قد انخفض من نحو ٤٣,٨ مليون دينار إلى نحو ٤٠,٦ مليونًا، أي بنسبة ٧,٢% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنهاية العام السابق، ولصالح شركات الصرافة المحلية أيضًا.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام ٢٠١٢، فقد توافرت لتلك الشركات سيولة تبلغ قيمتها ٨٩,٧ مليون دينار، موزعةً بين نقد وموجودات نقدية (نحو ١٧,٧ مليون دينار ونسبتها ١٩,٧%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو ٧٢ مليون دينار ونسبتها ٨٠,٣%)، وذلك مقابل صافي وضع سيولة قيمته نحو ٨٣,٧ مليون دينار بنهاية العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي وضع السيولة بنحو ٥,٦ ملايين دينار أو ٧,١% في نهاية عام ٢٠١٢، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي الموجودات من نحو ٧٠,٨% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٣,١% في نهاية عام ٢٠١٢.

وشهدت نسب الربحية لدى شركات الصرافة المحلية ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٢، حيث ارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو ١٦,٨% في عام ٢٠١٢ مقابل نحو ١٤,٨% في عام ٢٠١١، وارتفعت نسبة العائد على رأس المال المدفوع إلى نحو ٢١,٦% في عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٠,٧% في عام ٢٠١١، وكذلك ارتفعت نسبة العائد على إجمالي الموجودات إلى نحو ١٠,٨%، وارتفع صافي الربح ليبلغ نحو ١٣,٢ مليون دينار.

من جانب آخر، انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو ٦٧,١% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٦٤,٤% في نهاية عام ٢٠١٢. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو ٦٣,٥% في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٦١,٦% في نهاية عام ٢٠١٢.

وفي ضوء التحليل السابق، يمكن القول أن الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية تعكس تحسنًا في الأوضاع المالية لتلك الشركات في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بنهاية العام السابق، ولاسيما على صعيد معايير "الربحية" و"السيولة".

المالية العامة

المالية العامة

مقدمة

يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة للدولة من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢/١١، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣/١٢، وكذلك الإيرادات والمصروفات الفعلية من واقع كشوف المتابعة الشهرية للعمليات المالية الحكومية ضمن الموازنة العامة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢.

وترصد كشوف المتابعة الشهرية بيانات العمليات المالية الحكومية على جانبي كلٍّ من الإيرادات والمصروفات العامة التي تتم على أساس نقدي، في حين أن بيانات الحساب الختامي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وتظهر بعد إجراء التسويات المحاسبية اللازمة عن السنة المالية المنتهية في مارس من كل عام. وبناءً على ذلك، لا تتطابق بيانات كشوف المتابعة الشهرية لسنة مالية معينة مع بيانات الحساب الختامي لتلك السنة المالية.

أولاً – الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١:

١ – الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٣٠٢٣٦,١ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢١٥٠٢ مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قيمته نحو ٨٧٣٤,١ مليون دينار ونسبته ٤٠,٦%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠ ليعكس في الجانب الرئيسي منه ارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ٨٦٢٢,١ مليون دينار ونسبته ٤٣,٢% لتصل إلى نحو ٢٨٥٦٩,٥ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بنحو ١٩٩٤٧,٤ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

ويُعزَى الارتفاع المشار إليه في قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بالسنة المالية السابقة أساسًا إلى ارتفاع متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري ليصل متوسطه للسنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ١٠٦,١٦ دولار للبرميل مقابل نحو ٨٢ دولارًا للبرميل للسنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٢٤,١٦ دولارًا ونسبته ٢٩,٤%. أما فيما يتعلق

بالمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام في دولة الكويت، فقد بلغ خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ٢,٨٠ مليون برميل يوميًا مقابل نحو ٢,٣٣ مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا مقداره نحو ٠,٤٧ مليون برميل يوميًا ونسبته ٢٠,١%. إلى جانب ذلك، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية الفعلية في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية لتصل إلى نحو ٩٤,٥% خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بنحو ٩٢,٨% خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ (جدول ٣٩).

جدول (٣٩)

تطور الإيرادات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/١١

(مليون دينار)

البيـــان	حساب ختامي				تغيـر (٢) عن (١)	
	٢٠١١/١٠		٢٠١٢/١١			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة	%
إجمالي الإيرادات العامة:	٢١٥٠٢,٠	١٠٠,٠	٣٠٢٣٦,١	١٠٠	٨٧٣٤,١	٤٠,٦
الإيرادات النفطية	١٩٩٤٧,٤	٩٢,٨	٢٨٥٦٩,٥	٩٤,٥	٨٦٢٢,١	٤٣,٢
الإيرادات غير النفطية	١٥٥٤,٦	٧,٢	١٦٦٦,٦	٥,٥	١١٢,٠	٧,٢

المصدر: وزارة المالية.

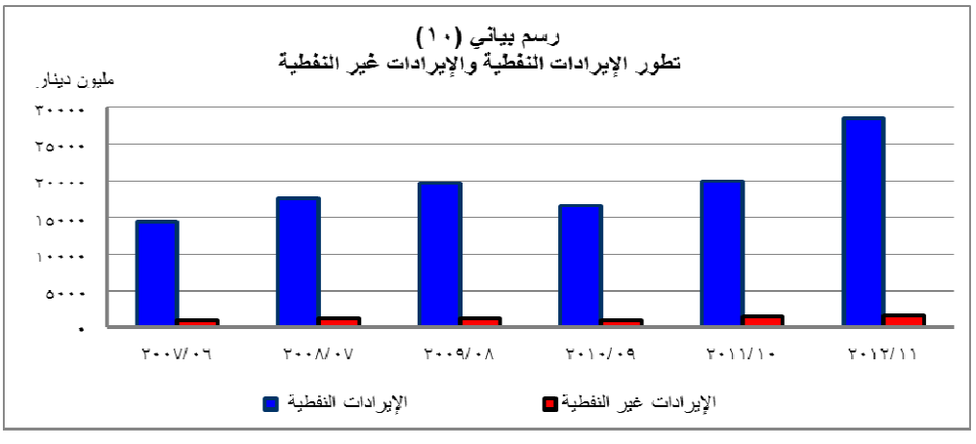

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصَّلة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد ارتفعت لتصل إلى نحو ١٦٦٦,٦ مليون دينار مقابل نحو ١٥٥٤,٦ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ١١٢ مليون دينار ونسبته ٧,٢%. ومع ذلك، فقد انخفضت الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الفعلية في إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٥,٥% مقابل نحو ٧,٢% للسنة المالية السابقة.

ويعكس الارتفاع المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ أساسًا الارتفاع في الإيرادات الفعلية المحصّلة ضمن كل من الباب السابع (الإيرادات والرسوم المتنوعة) بنحو ٨٥,٨ مليون دينار وبنسبة ١٣% (جدول ٤٠).

جدول (٤٠)

تطور الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة (مليون دينار)

البيـــان	الحساب الختامي				تغير (٢) عن (١)	
	٢٠١١/١٠		٢٠١٢/١١			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة	%
الإيرادات غير النفطية:	١٥٥٤,٦	١٠٠	١٦٦٦,٦	١٠٠	١١٢,٠	٧,٢
– الضرائب على صافي الدخل والأرباح	٨٧,٨	٥,٦	٨٦,٣	٥,٢	١,٥-	١,٧-
– الضرائب والرسوم على الممتلكات	١١,١	٠,٧	١٤,٥	٠,٩	٣,٤	٣٠,٦
– الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٢,٨	٠,٢	٢,٥	٠,٢	٠,٣-	١٠,٧-
– الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	٢١٨,٤	١٤,٠	٢٢٢,٩	١٣,٤	٤,٥	٢,١
– إيرادات الخدمات، ومنها:	٥٦٦,٦	٣٦,٤	٥٧٦,٧	٣٤,٦	١٠,١	١,٨
خدمات الكهرباء والماء	١٢٠,١	٧,٧	١٣٦,٨	٨,٢	١٦,٨	١٤,٠
خدمات النقل والمواصلات	١٧٨,٠	١١,٤	١٤٣,٨	٨,٦	٣٤,٢-	١٩,٢-
إيرادات الطوابع المالية	٧٢,١	٤,٦	٧٩,٧	٤,٨	٧,٦	١٠,٥
خدمات الأمن والعدالة	٧٢,٧	٤,٧	٦٧,٩	٤,١	٤,٨-	٦,٦-
خدمات الإسكان والمرافق	٤٦,٩	٣,٠	٦٥,٣	٣,٩	١٨,٤	٣٩,٢
الخدمات الصحية	٧٢,٧	٤,٧	٧٨,٩	٤,٧	٦,٢	٨,٥
– الإيرادات والرسوم المتنوعة	٦٦٠,٦	٤٢,٥	٧٤٦,٤	٤٤,٨	٨٥,٨	١٣,٠
– الإيرادات الرأسمالية	٧,٣	٠,٥	١٧,٣	١,٠	١٠,٠	١٣٧,٠

المصدر: وزارة المالية.

٢– المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١ ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنحو ٧٨٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٤,٨% لتصل إلى نحو ١٧٠٠٧,٤ ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٦٢٢١ مليون دينار للسنة المالية السابقة. وجدير بالذكر أنّ الارتفاع في المصروفات الفعلية ضمن الباب الأول (المرتّبات والأجور) شكّل ما نسبته ٨٦,٥% من الارتفاع المشار إليه في إجمالي المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١، حيث ارتفعت المصروفات الفعلية ضمن الباب الأول بنحو ٦٨٠,١ مليون دينار وبنسبة ١٩,٩% لتصل إلى نحو ٤١٠٣,٣ ملايين دينار وبأهمية نسبية بلغت ٢٤,١% من إجمالي المصروفات العامة الفعلية للسنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابل ٣٤٢٣,٢ مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت نحو ٢١,١% خلال السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠ (جدول ٤١).

جدول (٤١)

تطور المصروفات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/١١

(مليون دينار)

البيـــان	الحساب الختامي		تغير (٢) عن (١)	
	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	القيمة	%
المصروفات العامة:	١٦٢٢١,٠	١٧٠٠٧,٤	٧٨٦,٤	٤,٨
– المرتبات والأجور	٣٤٢٣,٢	٤١٠٣,٣	٦٨٠,١	١٩,٩
– المستلزمات السلعية والخدمات	٢٧٩١,٩	٢٧٦٠,١	٣١,٨–	١,١–
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	١٥٢,٩	١٤٧,٠	٥,٩–	٣,٩–
– المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	١٦٨٨,١	١٦٥٢,٠	٣٦,١–	٢,١–
– المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	٨١٦٤,٩	٨٣٤٥,٠	١٨٠,١	٢,٢

المصدر: وزارة المالية.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى انخفاض المصروفات الجارية خلال السنة المالية المذكورة لتصل قيمتها إلى نحو ١١٠٩٧,٣ مليون دينار مقابل نحو ١١٣٢٩,٢ مليونًا للسنة المالية ٢٠١١/١٠ وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٢٣١,٩ مليون دينار ونسبته ٢% (جدول ٤٢).

جدول (٤٢)

التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية

(مليون دينار)

البيـــان	حساب ختامي				التغير	معدل تغير (٢) عن (١) %
	٢٠١١/١٠		٢٠١٢/١١			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي		
المصروفات الجارية:	١١٣٢٩,٢	٦٩,٨	١١٠٩٧,٣	٦٥,٢	٢٣١,٩–	٢,٠–
– الإنفاق الاستهلاكي	٦٢١٥,١	٣٨,٣	٦٨٦٣,٤	٤٠,٤	٦٤٨,٣	١٠,٤
* المرتّبات والأجور	٣٤٢٣,٢	٢١,١	٤١٠٣,٣	٢٤,١	٦٨٠,١	١٩,٩
* المستلزمات السلعية والخدمات	٢٧٩١,٩	١٧,٢	٢٧٦٠,١	١٦,٢	٣١,٨–	١,١–
– المدفوعات التحويلية	٥١١٤,١	٣١,٥	٤٢٣٣,٩	٢٤,٩	٨٨٠,٢–	١٧,٢–
* المصروفات المختلفة	١٣٨١,٦	٨,٥	١٥٣٤,١	٩,٠	١٥٢,٥	١١,٠
* التحويلات الداخلية	٣٣٣٦,٥	٢٠,٦	٢٢٢٨,٧	١٣,١	١١٠٧,٨–	٣٣,٢–
* التحويلات الخارجية	٣٩٦,٠	٢,٤	٤٧١,١	٢,٨	٧٥,١	١٩,٠
المصروفات الرأسمالية:	١٨٤١,٠	١١,٤	١٧٩٩,٠	١٠,٦	٤٢,٠–	٢,٣–
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	١٥٢,٩	٠,٩	١٤٧,٠	٠,٩	٥,٩–	٣,٩–
– المشاريع الإنشائية والصيانة	١٦٨٤,٥	١٠,٤	١٦٣١,٠	٩,٦	٥٣,٥–	٣,٢–
– الاستملاكات العامة	٣,٦	٠,٠٢	٢١,٠	٠,١	١٧,٤	٤٨٣,٣
التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة	٣٠٥٠,٨	١٨,٨	٤١١١,١	٢٤,٢	١٠٦٠,٣	٣٤,٨
الإجمالي	١٦٢٢١,٠	١٠٠	١٧٠٠٧,٤	١٠٠	٧٨٦,٤	٤,٨

المصدر: وزارة المالية

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد انخفضت خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ بما قيمته نحو ٤٢ مليون دينار ونسبته ٢,٣% لتصل إلى نحو ١٧٩٩ مليون دينار مقابل ١٨٤١ مليونًا خلال السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠، في حين تراجعت نسبة تلك المصروفات إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية لتصل إلى نحو ١٠,٦% خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابل نحو ١١,٤% خلال السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠.

رسم بياني (١١)
التصنيف الإقتصادي للمصروفات العامة

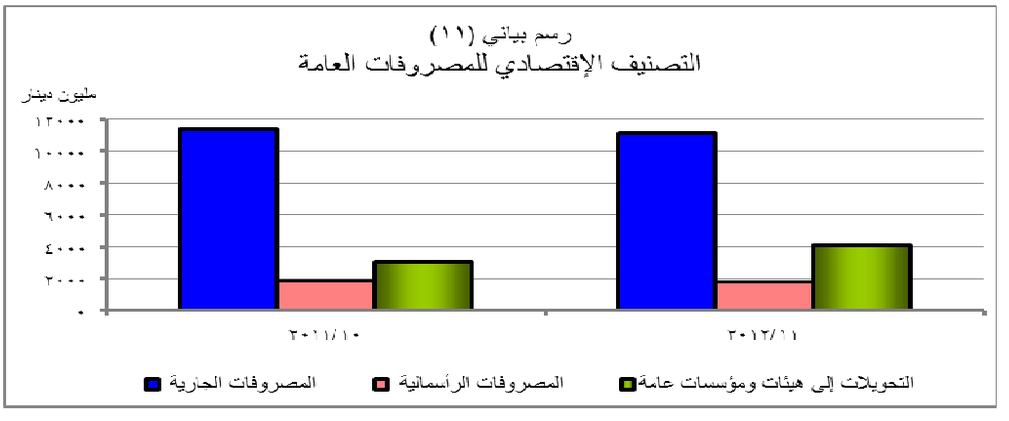

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كل من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٣٢٢٨,٧ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٥٢٨١ مليونًا للسنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٧٩٤٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٥٠,٥%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٣).

جدول (٤٣)
موجز الحساب الختامي للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١
الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:	٢١٥٠٢,٠	٣٠٢٣٦,١
الإيرادات النفطية الفعلية	١٩٩٤٧,٤	٢٨٥٦٩,٥
المصروفات العامة الفعلية	١٦٢٢١,٠	١٧٠٠٧,٤
الفائض أو (العجز) (١)	٥٢٨١,٠	١٣٢٢٨,٧
الفائض أو (العجز) (٢)	٣١٣٠,٨	١٠٢٠٥,١

المصدر: وزارة المالية.
(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.
(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

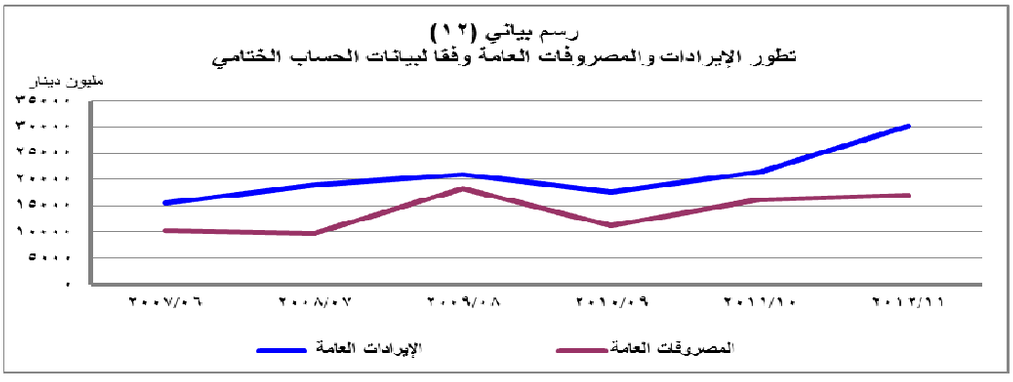

ثانيًا – السنة المالية ٢٠١٣/١٢:

١- الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢

صدر المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣/١٢. وتضمنت تلك الموازنة العامة زيادة في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمتها نحو ٤٨٧,١ مليون دينار ونسبتها ٣,٦% لتصل إلى نحو ١٣٩٣٢,٤ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١ البالغة نحو ١٣٤٤٥,٣ مليون دينار. ويعكس ذلك الارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٤٦١,١ مليون دينار ونسبته ٣,٧% لتصل إلى نحو ١٢٧٦٨,١ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٢/١١ البالغة نحو ١٢٣٠٧,١ ملايين دينار من جانب، وارتفاع تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ٢٦ مليون دينار ونسبته ٢,٣% لتصل إلى نحو ١١٦٤,٢ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٢/١١ والبالغة نحو ١١٣٨,٢ مليون دينار (جدول ٤٤).

وتعكس الزيادة في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ أساسًا زيادة السعر الاسترشادي للنفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر ٦٥ دولارًا للبرميل، وبما يمثل زيادة قيمتها ٥ دولارًا ونسبتها ٨,٣% عن السعر الاسترشادي المستخدَم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/١١ البالغ نحو ٦٠ دولارًا للبرميل، أما فيما يتعلق بكمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ فقد استقرت عند مستواها لتقديرات السنة المالية ٢٠١٢/١١ البالغة نحو ٢,٢٢ مليون برميل يوميًا في المتوسط.

ومن جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق باعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ بالمقارنة مع اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية السابقة، فقد ارتفعت اعتمادات إجمالي تلك المصروفات للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ١٨٠٥ ملايين دينار ونسبته ٩,٣% مقارنةً باعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١ لتصل إلى نحو ٢١٢٤٠ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٩٤٣٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

جدول (٤٤)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات

ضمن الموازنة العامة للسنتين الماليتين ٢٠١٢/١١ و٢٠١٣/١٢

البـــيان	موازنة معتمدة	موازنة معتمدة	تغير	
	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢	القيمة	%
الإيرادات العامة	**١٣٤٤٥,٣**	**١٣٩٣٢,٤**	**٤٨٧,١**	**٣,٦**
الإيرادات النفطية	**١٢٣٠٧,١**	**١٢٧٦٨,٢**	**٤٦١,١**	**٣,٧**
الإيرادات غير النفطية: ومنها:	**١١٣٨,٢**	**١١٦٤,٢**	**٢٦,٠**	**٢,٣**
– الضرائب على صافي الدخل والأرباح	٥٢,٥	٨٨,٤	**٣٥,٩**	**٦٨,٤**
– الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٢,١	٢,٢	**٠,١**	**٤,٧**
– الضرائب والرسوم على الممتلكات	١١,٥	١٧,٠	**٥,٥**	**٤٧,٨**
– الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	٢٠٢,٤	١٩٨,١	**٤,٣-**	**٢,١-**
إيرادات الخدمات, ومنها:	**٦٦٢,٤**	**٦٨٢,١**	**١٩,٧**	**٣,٠**
– خدمات الكهرباء والماء	٢١١,١	٢١٨,٧	**٧,٦**	**٣,٦**
– خدمات النقل والمواصلات	١٨٣,٧	١٨٣,٤	**٠,٣-**	**٠,٢-**
– الإيرادات والرسوم المتنوعة	٢٠٦,٣	١٣٦,٣	**٦٩,٩-**	**٣٣,٩-**
– الإيرادات الرأسمالية	١,٠	٤٠,٠	**٣٩,٠**	**٣٩٠٠,٠**
المصروفات العامة	**١٩٤٣٥**	**٢١٢٤٠,٠**	**١٨٠٥,٠**	**٩,٣**
– المرتبات والأجور	٤٤٢٨,٠	٥١٤٦,٠	**٧١٨,٠**	**١٦,٢**
– المستلزمات السلعية والخدمات	٣٠٣٥,٠	٤١٦٩,٠	**١١٣٤,٠**	**٣٧,٣**
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٣٨٥,٠	٤٧٧,٠	**٩٢,٠**	**٢٤,٠**
– المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	٢٤٣٠,٨	٢١٦٢,٠	**٢٦٨,٨-**	**١١,٠-**
– المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	٩١٥٦,٣	٩٢٨٦,٠	**١٢٩,٧**	**١,٤**

المصدر: وزارة المالية.

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي ضمن اعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ (جدول ٤٥)، فقد ارتفعت اعتمادات المصروفات الجارية للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ بما قيمته ١٥٨٩,١ مليون دينار ونسبته ١٢,٨% لتصل إلى نحو ١٤٠٤٩,٧ مليون دينار، مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ١٢٤٦٠,٦ مليون دينار، كما ارتفعت الأهمية النسبية لاعتمادات المصروفات الجارية ضمن الموازنة العامة

للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى إجمالي اعتمادات المصروفات للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ لتصل إلى نحو ٦٦,١% مقابل نحو ٦٤,١% في السنة المالية ٢٠١٣/١٢.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢، فقد انخفضت تلك الاعتمادات لتصل إلى نحو ٢٦٣٩ مليون دينار مقابل نحو ٢٨١٥,٨ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ١٧٦,٨ مليون دينار ونسبته ٦,٣%، وفي ذات الاتجاه، انخفضت أهميتها النسبية إلى إجمالي اعتمادات المصروفات للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ لتصل إلى نحو ١٢,٤% مقابل نحو ١٤,٥% في السنة المالية ٢٠١٢/١١. من جانب آخر، ارتفعت اعتمادات التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ بما قيمته ٣٩٢,٧ مليون دينار ونسبته ٩,٤% لتصل إلى نحو ٤٥٥١,٣ مليون دينار أو ما نسبته نحو ٢١,٤% من جملة اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية المذكورة مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ٤١٥٨,٦ مليون دينار ونسبتها نحو ٢١,٤% من جملة اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية ٢٠١٢/١١.

جدول (٤٥)

اعتمادات مصروفات الموازنة العامة

البيـان	موازنة معتمدة				معدل تغير	
	٢٠١٢/١١		٢٠١٣/١٢		قيمة	%
	قيمة	%	قيمة	%		
المصروفات الجارية	**١٢٤٦٠,٦**	**٦٤,١**	**١٤٠٤٩,٧**	**٦٦,١**	**١٥٨٩,١**	**١٢,٨**
– الإنفاق الاستهلاكي	٧٤٦٣,٠	٣٨,٤	٩٣١٥,٠	٤٣,٩	١٨٥٢,٠	٢٤,٨
* المرتبات والأجور	٤٤٢٨,٠	٢٢,٨	٥١٤٦,٠	٢٤,٢	٧١٨,٠	١٦,٢
* المستلزمات السلعية والخدمات	٣٠٣٥,٠	١٥,٦	٤١٦٩,٠	١٩,٦	١١٣٤,٠	٣٧,٤
– المدفوعات التحويلية، ومنها:	٤٩٩٧,٦	٢٥,٧	٤٧٣٤,٧	٢٢,٣	-٢٦٢,٩	-٥,٣
* المصروفات المختلفة	١٧٠٠,٩	٨,٨	١٨٩٤,١	٨,٩	١٩٣,٢	١١,٤
* المصروفات الداخلية	٢٥٤٢,٩	١٣,١	١٩٥٢,٦	٩,٢	-٥٩٠,٣	-٢٣,٢
* التحويلات الخارجية	٤٧٧,٢	٢,٥	٥٤٠,٢	٢,٥	٦٣,٠	١٣,٢
المصروفات الرأسمالية	**٢٨١٥,٨**	**١٤,٥**	**٢٦٣٩,٠**	**١٢,٤**	**-١٧٦,٨**	**-٦,٣**
– وسائل نقل والمعدات والتجهيزات	٣٨٥,٠	٢,٠	٤٧٧,٠	٢,٢	٩٢,٠	٢٣,٩
– المشاريع الإنشائية والصيانة	٢٤٠٩,٨	١٢,٤	٢٠٢٦,٧	٩,٥	-٣٨٣,١	-١٥,٩
– الاستملاكات العامة	٢١,٠	٠,١	١٣٥,٣	٠,٦	١١٤,٣	٥٤٤,٣
التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة	٤١٥٨,٦	٢١,٤	٤٥٥١,٣	٢١,٤	٣٩٢,٧	٩,٤
الإجمالي	**١٩٤٣٥,٠**	**١٠٠**	**٢١٢٤٠,٠**	**١٠٠**	**١٨٠٥,٠**	**٩,٣**

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً لما تَقدَّم من تطورات على صعيد كلٍّ من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢، فقد تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو

٧٣٠٧,٦ ملايين دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو ٥٩٨٩,٧ مليونًا للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٦).

رسم بياني (١٣)
تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة

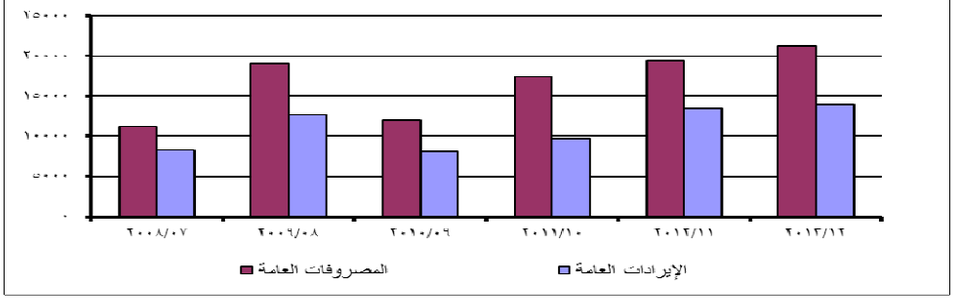

جدول (٤٦)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة

البيان	موازنة معتمدة	
	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
تقديرات الإيرادات العامة, ومنها	١٣٤٤٥,٣	١٣٩٣٢,٤
الإيرادات النفطية	١٢٣٠٧,١	١٢٧٦٨,٢
اعتمادات المصروفات العامة	١٩٤٣٥,٠	٢١٢٤٠,٠
الفائض أو العجز (١)	-٥٩٨٩,٧	-٧٣٠٧,٦
الفائض أو العجز (٢)	-٧٣٣٤,٢	-١٠٧٩٠,٧*

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

* احتياطي الأجيال القادمة: تم رفع نسبة استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة إلى ٢٥% في الموازنة ٢٠١٣/١٢ بدلاً من١٠% النسبة الواردة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

المصدر: وزارة المالية.

٢- العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢

تشير البيانات المتوافرة (جدول ٤٧) من كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) بما قيمته نحو ٢٨٤٦,١ مليون دينار ونسبته ١٣,٣% لتصل إلى نحو ٢٤٢٦٠,٣ مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل – ديسمبر ٢٠١١) من السنة المالية ٢٠١٢/١١ والتي بلغت نحو ٢١٤١٤,٢ مليونًا. ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) بنحو ٢٥٥٥,٤ مليون دينار وبنسبة ١٢,٦% لتصل إلى نحو ٢٢٨٤٠,٥ مليون دينار مقابل نحو

٢٠٢٨٥,١ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. وفي ذات الاتجاه، ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) بما قيمته ٢٩٠,٧ مليون دينار ونسبته ٢٥,٧% لتصل إلى نحو ١٤١٩,٨ مليون دينار مقارنةً بنحو ١١٢٩,١ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر سلة منظمة الأقطار المصدّرة للنفط "أوبك" خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) قد بلغ نحو ١٠٦,٨٦ دولار للبرميل، وبلغ المتوسط اليومي لإنتاج نفط خام الكويت خلال ذات الفترة نحو ٢,٩٧٩ مليون برميل يوميًا، في حين أن السعر الاسترشادي للنفط في أعداد تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة ٢٠١٣/١٢ بلغ نحو ٦٥ دولار للبرميل، عند معدل إنتاج قُدِّر نحو ٢,٢٢ مليون برميل يوميًا للسنة المالية المذكورة.

جدول (٤٧)

الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة

البيان	كشوف متابعة		قيمة التغير	معدل التغير(%)
	إبريل – ديسمبر ٢٠١١	إبريل – ديسمبر ٢٠١٢		
إجمالي الإيرادات العامة:	**٢١٤١٤,٢**	**٢٤٢٦٠,٣**	**٢٨٤٦,١**	**١٣,٣**
الإيرادات النفطية	٢٠٢٨٥,١	٢٢٨٤٠,٥	٢٥٥٥,٤	١٢,٦
الإيرادات غير النفطية, ومنها:	١١٢٩,١	١٤١٩,٨	٢٩٠,٧	٢٥,٧
– الضرائب على صافي الدخل	٧٤,٤	٦٤,١	-١٠,٣٠	-١٣,٨
– الضرائب والرسوم الجمركية	١٣٨,٠	١٨٩,٣	٥١,٣	٣٧,٢
– إيرادات الخدمات ومنها:	٣٨٠,٠	٤٨٠,٥	١٠٠,٥	٢٦,٤
* خدمات الكهرباء والماء	٩٦,٨	١٣٦,٢	٣٩,٤	٤٠,٧
* خدمات النقل والمواصلات	١٠٢,٨	١٣١,١	٢٨,٣	٢٧,٥
* إيرادات الطوابع المالية	٥٤,٤	٥٩,٤	٥,٠	٩,٢
إجمالي المصروفات العامة	**٨٢٥٨,٥**	**٨١٥٧,٨**	**-١٠٠,٧**	**-١,٢**
– المرتبات والأجور	١٩٦٠,٨	٢٢٨٦,٧	٣٢٥,٩	١٦,٦
– المستلزمات السلعية والخدمات	١٥٠١,٠	١٦١٧,٤	١١٦,٤	٧,٨
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٦٢,٢	٥٤,٣	-٧٠٩	-١٢,٧
– المشاريع الإنشائية والصيانة والاستهلاكات العامة	٨١٤,٥	٦٥٨,٩	-١٥٥,٧	-١٩,١
– المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	٣٩٢٠,٠	٣٥٤٠,٥	-٣٧٩,٥	-٩,٧
الفائض أو العجز (١)	**١٣١٥٥,٦**	**١٦١٠٢,٥**	**٢٩٤٦,٩**	**٢٢,٤**
الفائض أو العجز (٢)	**١١٠١٤,٢**	***١٠٠٣٧,٤**	**-٩٧٦,٨**	**-٨,٩**

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

* احتياطي الأجيال القادمة: تم رفع نسبة استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة إلى ٢٥% في الموازنة ٢٠١٣/١٢ بدلاً من١٠% النسبة الواردة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

المصدر : وزارة المالية.

وبناءً على العرض السابق لتطورات كلٍّ من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/١٢، فقد تجاوزت الإيرادات العامة الفعلية المحصلة بما قيمته

١٠٣٢٧,٩ مليون دينار ونسبته ٧٤,١% التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ١٣٩٣٢,٤ مليون دينار. وقد جاءت هذه الزيادة محصلةً للارتفاع في الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بما قيمته ١٠٠٧٢,٤ مليون دينار ونسبته ٧٨,٩% عن التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ١٢٧٦٨,١ مليونًا. إلى جانب ذلك، ترتفع الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بنحو ٢٥٥,٥ مليون دينار وبنسبة ٢١,٩% عن التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة ١١٦٤,٢ مليونًا.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/١٢ (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢)، فقد سجلت تراجعًا قيمته نحو ١٠٠,٦ مليون دينار ونسبته ١,٢% لتصل إلى نحو ٨١٥٧,٩ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٨٢٥٨,٥ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجدير بالذكر، أن قيمة المصروفات الفعلية ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/١٢ تشكل ما نسبته ٣٨,٤% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة للموازنة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ٢١٢٤٠ مليون دينار.

وكمحصلةٍ لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٦١٠٢,٤ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٣١٥٥,٧ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ٢٩٤٦,٩ مليون دينار ونسبتها ٢٢,٤%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٨).

جدول (٤٨)

ملخص الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

البيان	كشوف متابعة		التغير	
	إبريل- ديسمبر ٢٠١١	إبريل- ديسمبر ٢٠١٢	القيمة	%
الإيرادات العامة الفعلية	٢١٤١٤,٢	٢٤٢٦٠,٣	٢٨٤٦,١	١٣,٣
المصروفات العامة الفعلية	٨٢٥٨,٥	٨١٥٧,٩	-١٠٠,٦	-١,٢
الفائض أو العجز (١)	١٣١٥٥,٧	١٦١٠٢,٤	٢٩٤٦,٧	٢٢,٤
الفائض أو العجز (٢)	١١٠١٤,٣	*١٠٠٣٧,٣	-٩٧٦,٩	-٨,٩

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(١) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

قام بنك الكويت المركزي بدءًا من عام ٢٠١١ بمراجعة أسس ومنهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت في ضوء ما طرأ من تطورات بموجب الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي التي أصدرها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩. وفي ضوء ذلك، قام بنك الكويت المركزي بإدخال بعض التعديلات على تصنيف وتبويب بعض البنود في كل من الحساب الجاري والحساب المالي لإحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت، وذلك على النحو الذي ينسجم مع التطورات في مجال إعداد وتصنيف إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات من ناحية، وتحقيق القدر الممكن من الانسجام مع إحصاءات ومفاهيم الحسابات القومية من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، تمت مراجعة وتحديث إحصاءات ميزان المدفوعات وبيان وضع الاستثمار الدولي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١١)، وكذلك تم إعداد البيانات الأولية لإحصاءات ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٢، وذلك وفقاً لتوجيهات الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

وبموجب الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، تم تغيير اسم حساب الدخل (صافي) إلى حساب الدخل الأساسي، وحساب التحويلات الجارية (صافي) إلى حساب الدخل الثانوي. وكذلك تم فك الارتباط فيما بين الحساب الرأسمالي والمالي. وفي المقابل، تم ربط الحساب الرأسمالي بالحساب الجاري، ليعكس رصيد الحساب الجاري والرأسمالي صافي قيمة الاقراض للخارج إذا أظهر فائضاً (أي الأموال المتاحة للاستثمار في الخارج)، وصافي قيمة الاقتراض من الخارج إذا أظهر عجزاً (أي صافي قيمة التدفقات التي ينبغي الحصول عليها من الخارج لسد قيمة العجز في الحساب الجاري والرأسمالي).

وتظهر إحصاءات ميزان المدفوعات نتائج المعاملات فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي وغير المقيمين فيه، والتي ترتبط بالسلع والخدمات على جانبي الصادرات والواردات، والدخل الأساسي على جانبي الإيرادات والمدفوعات، وكذلك الدخل الثانوي من وإلى الخارج، والتي تندرج ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من وإلى الخارج والتي تدرج ضمن الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، إلى جانب التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمارات الخارجية (الموجودات) والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي (المطلوبات)، والتي تدرج ضمن الحساب المالي لميزان المدفوعات على أساس صافي.

وتشير إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٢ إلى أن الحساب الجاري قد حقق فائضاً بلغ نحو ٢٢١٧٤ مليون دينار (أو ما يمثل ٤٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢)، مقارنةً بفائض بلغ نحو ١٨٥٣٤ مليون دينار (أو ما يمثل ٤١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١). ويرتبط الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بدرجة أساسية بالفائض الذي يحققه الميزان السلعي والذي يعكس نتائج المعاملات المرتبطة بالسلع على جانبي الصادرات والواردات، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تزايد فائض الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٢٧١٠١ مليون دينار (أو ما يمثل ٥٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢)، مقارنةً بنحو ٢٢٣١٧ مليون دينار (أو ما يمثل نحو ٥٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١١). وبذلك ارتفع فائض الميزان السلعي بنحو ٤٧٨٣ مليون دينار وبنسبة ٢١,٤% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق. هذا، ويعادل فائض الميزان السلعي نحو ١٢٢,٢% من فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ١٢٠,٤% خلال عام ٢٠١١.

ويُمثّل حساب الدخل الأساسي المصدر الثاني لفائض الحساب الجاري، حيث سجل فائضاً بلغ نحو ٢٥٧٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ (أو ما يمثل نحو ١١,٦% من فائض الحساب الجاري)، مقارنةً بفائض بلغ نحو ٢٤٨١ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ (أو ما يمثل نحو ١٣,٤% من فائض الحساب الجاري). وبذلك ارتفع فائض حساب الدخل الأساسي بنحو ٩٢ مليون دينار وبنسبة ٣,٧% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق. وفي المقابل، يمثل كلُ من حساب الخدمات وحساب الدخل الثانوي مصدري العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت. وقد سجل حساب الخدمات عجزاً بلغ نحو ٢٦٨٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل عجزٍ بلغ نحو ٢٢٠١ مليون دينار خلال العام السابق. وبذلك ارتفعت قيمة العجز بنحو ٤٧٩ مليون دينار وبنسبة ٢١,٨% مقارنةً بالعام السابق. أما حساب الدخل الثانوي، فقد سجل تدفقاً صافياً نحو الخارج بلغت قيمته نحو ٤٨٢٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتدفق صافٍ نحو الخارج أيضاً بلغت قيمته نحو ٤٠٦٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، وهو ما يشير إلى زيادة قيمة التحويلات الجارية إلى الخارج بنحو ٧٥٧ مليون دينار وبنسبة ١٨,٦% خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بالعام السابق.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تشير الإحصاءات الأولية لميزان المدفوعات إلى أن الحساب الرأسمالي أظهر تدفقاً صافياً من الخارج بلغت قيمته نحو ١١٧٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتدفقٍ صافٍ من الخارج أيضاً بلغت قيمته نحو ٩٥٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. وبذلك ارتفعت قيمة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج خلال عام ٢٠١٢ بنحو ٢٢٢ مليون دينار وبنسبة ٢٣,٢% مقارنةً بالعام السابق. وفي ضوء هذه التطورات، سجل الحساب الجاري والرأسمالي فائضاً (صافي الإقراض وفقاً للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات) بلغ نحو ٢٣٣٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل فائضٍ بلغ نحو

١٩٤٨٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها نحو ٣٨٦١ مليون دينار ونسبتها نحو ١٩,٨% مقارنةً بالعام السابق.

ومن ناحية أخرى، وعلي صعيد الحساب المالي لميزان المدفوعات، فقد سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج بلغت قيمته نحو ٢٤١٠٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتدفقٍ صافٍ إلى الخارج أيضاً بلغت قيمته نحو ١٧٧٨٩ مليون دينار لعام ٢٠١١. وبذلك ارتفعت قيمة صافي التدفقات المالية إلى الخارج خلال عام ٢٠١٢ بنحو ٦٣١٩ مليون دينار وبنسبة ٣٥,٥% مقارنةً بالعام السابق. وتمثل قيمة صافي التدفقات إلى الخارج في الحساب المالي ما تحقق من زيادة في صافي قيمة الموجودات الخارجية للاقتصاد المحلي خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد استبعاد التغيرات الناتجة عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الصرف، والتي تنعكس على أرصدة الموجودات الخارجية والمطلوبات الأجنبية ضمن بيان وضع الاستثمار الدولي (International Investment Position-IIP)، وذلك وفقاً لتوجهات الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩. وقد توزعت الزيادة في صافي قيمة الموجودات الخارجية فيما بين الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة المالية والاستثمارات الأخرى التي تشمل كلاً من الودائع والقروض والائتمان التجاري وغيرها، وذلك على النحو الذي سيتم تناوله بمزيد من التحليل في الجزء التالي من هذا الفصل.

وكمحصلة للتطورات المشار إليها آنفاً، حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٢ فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ٩١٨ مليون دينار، مقارنةً بفائض كلي بلغت قيمته نحو ١٢٣١ مليون دينار لعام ٢٠١١. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي، والذي سجل زيادة بذات القيمة (٩١٨ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بمستوى ذلك الإجمالي في نهاية عام ٢٠١١. ويستعرض هذا الفصل من التقرير الاقتصادي، وبشئ من التفصيل، تطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أولاً – الميزان السلعي:[1]

يعتبر تحليل ومتابعة التطورات والمؤشرات المرتبطة بأوضاع التجارة الخارجية من أبرز الأدوات التحليلية التي تساعد في رصد اتجاهات النشاط الاقتصادي المحلي، أخذاً في الاعتبار الخصائص المميزة للبنية الهيكلية للاقتصاد الكويتي، ولاسيما من حيث محدودية تنوع القاعدة الإنتاجية، وطبيعته المنُفتحة على العالم الخارجي، وارتفاع درجة اعتماده على الواردات السلعية في تلبية جانب مهم من الاحتياجات المحلية، واعتماده في المقابل على حصيلة الصادرات النفطية. وقد أدى ذلك إلى ارتباط حركة العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية في دولة الكويت كالناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والمستوى العام للأسعار المحلية وإيرادات الموازنة العامة للدولة وغيرها بالتطورات والمُستجدات المرتبطة بأوضاع الاقتصاد العالمي. وترتيبًا على ذلك، تكتسب بيانات الميزان السلعي أهمية خاصة ضمن الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها التعرف على أهم ملامح الأداء الاقتصادي الكلي في دولة الكويت. وتعكس تلك البيانات خلاصة نتائج المعاملات المرتبطة بالتجارة في السلع (استيرادًا وتصديرًا) فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي (كويتيين وغير كويتيين، أفرادًا ومؤسسات حكومية أو أهلية) والمقيمين في الاقتصادات الأخرى خلال عام ٢٠١٢.

وقد شهد عام ٢٠١٢ نمواً واضحاً فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للتجارة السلعية لدولة الكويت مع باقي دول العالم، مدفوعاً في ذلك بالدرجة الأساسية بتماسك الطلب على النفط وزيادة أسعاره في الأسواق العالمية. وضمن هذا الإطار، تشير البيانات والتقديرات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدولة الكويت (استيرادًا وتصديرًا) ليصل إلى نحو ٣٩٦٧٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٣٤٥٠٤ ملايين دينار خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٥١٧٤ مليونًا ونسبته ١٥% مقارنةً بارتفاع قيمته ٩٧١٥ مليون دينار ونسبته ٣٩,٢% خلال العام السابق (جدول ٤٩).

(١) يختلف وضع "الميزان السلعي" ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن وضع "الميزان التجاري" ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيرد ذكر ذلك لاحقًا عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا الجزء من التقرير الاقتصادي.

جدول (٤٩)

الميزان السلعي

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩ (معدلة)	٢٠١٠ (معدلة)	٢٠١١ (معدلة)	٢٠١٢ (أولية)
١- الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	٢٣٣٧٣	١٥٦٦٢	١٩٢٤٠	٢٨٤١١	٣٣٣٨٩
الصادرات النفطية	٢٢٢٠٠	١٤٠٧٣	١٧٧١١	٢٦٦٨٩	٣١٦٠٨
٢- ناقصاً الواردات السلعية (فوب)	٦١٦٧	٥٣٣٢	٥٥٤٩	٦٠٩٤	٦٢٨٩
٣- الميزان السلعي	١٧٢٠٦	١٠٣٣٠	١٣٦٩١	٢٢٣١٧	٢٧١٠١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد جاء الارتفاع المُشار إليه في القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق ليعكس، في الجانب الأكبر (٩٦,٢%) منه، النمو الملحوظ في قيمة الصادرات السلعية بما قيمته ٤٩٧٩ مليون دينار ومعدله ١٧,٥%، بينما ساهم الارتفاع في قيمة الواردات السلعية بما قيمته ١٩٥ مليون دينار ومعدله ٣,٢% بالنسبة الباقية (٣,٨%). ومع ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بوتيرة أسرع من ارتفاع قيمة الواردات السلعية، ارتفعت بالمقابل نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية من نحو ٤٦٦% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٣١% خلال عام ٢٠١٢.

وكمحصلةٍ للتطورات المُشار إليها على جانبي الصادرات والواردات السلعية في التجارة الخارجية لدولة الكويت، فقد ارتفعت قيمة الفائض المُحقق في الميزان السلعي، والمُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات السلعية (على أساس "فوب")، لتصل قيمة ذلك الفائض خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٧١٠١ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٢٣١٧ مليوناً خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٤٧٨٣ مليون دينار ونسبته ٢١,٤%. ونتناول فيما يلي تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل، وذلك على النحو التالي:

١- الصادرات السلعية:

شهد عام ٢٠١٢ ارتفاعاً في إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٣٣٣٨٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٨٤١١ مليوناً خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً

قيمته ٤٩٧٩ مليوناً ونسبته ١٧,٥%، بعد أن سجل خلال عام ٢٠١١ ارتفاعاً قيمته نحو ٩١٧١ مليوناً ونسبته ٤٧,٧% عن عام ٢٠١٠. ونتناول فيما يلي أهم التطورات التي شهدها إجمالي قيمة صادرات دولة الكويت من كل من السلع النفطية والسلع غير النفطية خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- الصادرات النفطية:

تشمل بيانات قيمة الصادرات النفطية المدرجة ضمن بيانات الميزان السلعي بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت قيمة صادرات كل من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز المسال إلى الاقتصادات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات النفطية تمثل الجانب الأكبر في إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت، وهو ما يعكس التركيبة الهيكلية للاقتصاد الكويتي، والتي من أبرزها الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام ومنتجاته في توليد الجانب الأكبر من الدخل القومي.

وتشير البيانات الأولية لإحصاءات ميزان المدفوعات إلى ارتفاع قيمة صادرات دولة الكويت من السلع النفطية، لتصل خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٣١٦٠٨ ملايين دينار مقابل نحو ٢٦٦٨٩ مليوناً خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٤٩١٩ مليوناً ونسبته ١٨,٤% بعد ارتفاعها خلال عام ٢٠١١ بما قيمته ٨٩٧٧ مليوناً ونسبته ٥٠,٧% عن عام ٢٠١٠. ويأتي الارتفاع المشار إليه آنفاً في قيمة صادرات دولة الكويت من السلع النفطية ليعكس في الجانب الأكبر منه التطورات المؤثرة في أسواق النفط العالمية وما صاحب تلك التطورات من ارتفاع في أسعار النفط في تلك الأسواق خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق.

وضمن هذا الإطار، تشير بيانات منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" إلى ارتفاع متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" (المكونة من ١٢ خاماً قياسياً) من نحو ١٠٧,٤٦ دولارات للبرميل في عام ٢٠١١ ليصل إلى نحو ١٠٩,٤٥ دولارات لعام ٢٠١٢، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ١,٩٩ دولاراً ونسبتها ١,٩%، مقارنةً بارتفاع خلال عام ٢٠١١ قيمته نحو ٣٠,٠١ دولاراً وبنسبة ٣٨,٧% مقارنةً بعام ٢٠١٠. وبالتوازي مع ذلك الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية والمشار إليه آنفاً، سجل متوسط سعر البرميل من خام نفط الكويت التصديري ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٢ بلغت قيمته نحو ٤,٦٥ دولارات ونسبته ٤,٦%، وذلك من نحو ١٠١,٩٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١١ ليصل إلى نحو ١٠٦,٦١ دولارات لعام ٢٠١٢.

وتشير البيانات المتاحة عن الكميات المصدرة من النفط الكويتي (الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز المسال) إلى ارتفاع إجمالي تلك الكميات من نحو ٢,٥٦٧ مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام

٢٠١١ إلى نحو ٢,٨٧٩ مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ٣١٢ ألف برميل يومياً في المتوسط وبنسبة ١٢,٢%.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي الكميات المصدرة من النفط الكويتي الخام ومنتجاته، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام الكويتي بنحو ٢٥٤ ألف برميل في المتوسط يومياً (١٤%) لتصل إلى نحو ٢,٠٧٠ مليوناً في المتوسط يومياً خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ١,٨١٧ مليون برميل في المتوسط يومياً للعام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لكمية الصادرات الكويتية من النفط الخام في إجمالي الكميات المصدرة من النفط ومنتجاته لتصل إلى نحو ٧١,٩% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٧٠,٨% خلال عام ٢٠١١. وكذلك ارتفعت الكميات المصدرة من المنتجات النفطية المكررة بنحو ٤٨,١ ألف برميل مكافئ في المتوسط يومياً (٧,٨%) من نحو ٦١٦ ألف برميل مكافئ في المتوسط يومياً خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٦٦٤ ألف برميل مكافئ في المتوسط يومياً خلال عام ٢٠١٢. ومع ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للكميات المصدرة من المنتجات المكررة في إجمالي الصادرات النفطية الكويتية بشكل طفيف لتصل إلى نحو ٢٣,١% خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٤% في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من الغاز المسال الكويتي من نحو ١٣٥ ألف برميل مكافئ في المتوسط يومياً خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٤٥ ألف خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ١٠,٤ الآف برميل مكافئ في المتوسط يومياً وبنسبة ٧,٧%، إلا أن الأهمية النسبية لكمية الصادرات من الغاز المسال الكويتي في إجمالي الكميات المصدرة من النفط ومنتجاته قد انخفضت بشكل طفيف من ٥,٣% خلال عام ٢٠١١ إلى ٥% خلال عام ٢٠١٢.

وعلى صعيد الأهمية النسبية لقيمة الصادرات النفطية لدولة الكويت بحسب أقسامها (النفط الخام، والمنتجات المكررة، والغاز المسال)، تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من النفط الخام من نحو ٦٩,٩% من إجمالي قيمة الصادرات النفطية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٧١,٥% خلال عام ٢٠١٢. وفي مقابل ذلك، انخفضت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من المنتجات النفطية المكررة من نحو ٢٦,٤% من إجمالي قيمة الصادرات النفطية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٤,٨% في عام ٢٠١٢. وكذلك انخفضت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من الغاز المسال وبشكل طفيف من نحو ٣,٧% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٣,٦% خلال عام ٢٠١٢.

ب- الصادرات السلعية غير النفطية:[٢]

تشير البيانات والتقديرات الأولية لإحصاءات ميزان المدفوعات إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية من دولة الكويت (على أساس "فوب")، لتصل قيمة تلك الصادرات خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٥٧٢ مليون دينار، مقابل نحو ١٤٩٦ مليوناً خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ٧٦ مليون دينار ونسبته ٥,١%، بعد أن سجلت نمواً بلغت قيمته نحو ١٢٥ مليوناً ونسبته ٩,١% خلال العام السابق. وبالرغم من ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات غير النفطية، إلا أن الأهمية النسبية لقيمة تلك الصادرات في إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت قد تراجعت لتصل إلى نحو ٤,٧% لعام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٥,٣% لعام ٢٠١١ في ظل الارتفاع الذي شهدته قيمة الصادرات النفطية فيما بين العاملين المذكورين والمشار إليه سالفاً.

وعلى صعيد قيمة صادرات دولة الكويت غير النفطية من السلع ذات المنشأ الوطني، تشير البيانات والتقديرات المتاحة في هذا الصدد إلى أن قيمة تلك الصادرات قد بلغت خلال عام ٢٠١٢ نحو ١١٣٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٢٠٧ ملايين خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٧٥ مليون دينار ونسبته ٦,٢%، بعد أن سجلت نمواً تقدر قيمته بنحو ١٢٢ مليوناً ونسبته ١١,٢% خلال العام السابق. وقد ساهم ذلك الانخفاض في تراجع الأهمية النسبية لقيمة الصادرات غير النفطية من السلع ذات المنشأ الوطني في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت من نحو ٨٠,٧% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٢% خلال عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بالتركيبة السلعية لقيمة الصادرات غير النفطية من السلع ذات المنشأ الوطني، فيستدل من البيانات والتقديرات المتاحة على أن الانخفاض المشار إليه آنفاً في قيمة تلك الصادرات خلال عام ٢٠١٢ جاء محصلة الانخفاض في قيمة صادرات دولة الكويت من منتجات الايثيلين التي تُعد من أهم منتجات مجمع البتروكيماويات العائد لشركة "ايكويت"، وذلك من نحو ٧٨٤,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٥٠,١ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل انخفاضاً بنحو ٢٣٤,٤ مليون دينار ونسبته ٢٩,٩%.

---

[١] تختلف قيمة الصادرات غير النفطية المدرجة ضمن بيانات الميزان السلعي بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت عن نظيرتها المدرجة ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تعدها الإدارة المركزية للإحصاء، حيث تتضمن الإحصاءات الأولى قيمة الصادرات غير المسجلة في المنافذ الجمركية الثلاثة (البحرية، والبرية، والجوية)، وأبرزها قيمة العوائد التي يحصل عليها المقيمون في الاقتصاد المحلي نظير تزويد السفن والطائرات الأجنبية بالمؤن أثناء تواجدها في الموانئ البحرية والجوية الكويتية، وذلك تماشياً مع المعايير الإحصائية الواردة في الطبعة السادسة من دليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩.

وبذلك تراجعت الأهمية النسبية لقيمة صادرات الايثيلين في إجمالي قيمة صادرات دولة الكويت من السلع غير النفطية ذات المنشأ الوطني من نحو ٦٥% خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٤٨,٦% خلال عام ٢٠١٢. كما انخفضت قيمة صادرات دولة الكويت من الأسمدة المصنوعة من نحو ١٤٤,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٢٥,٧ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ١٩,١ مليون دينار ونسبته ١٣,٢%، وهو ما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لقيمة تلك الصادرات إلى نحو ١١,١% في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية ذات المنشأ الوطني خلال عام ٢٠١٢. وفي المقابل، فقد زادت قيمة صادرات دولة الكويت غير النفطية ذات المنشأ الوطني ضمن بند أخرى خلال عام ٢٠١٢ بما قيمته ١٧٨,٢ مليون دينار ونسبته ٦٤,٢% لتصل إلى نحو ٤٥٥,٨ مليون دينار مقابل نحو ٢٧٧,٦ مليوناً خلال العام.

ومن جانب آخر، تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة عن قيمة الصادرات غير النفطية من السلع ذات المنشأ الأجنبي (إعادة التصدير) إلى ارتفاع قيمة تلك الصادرات لتصل إلى نحو ٤٤٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٨٩ مليوناً خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ١٥١ مليوناً ونسبته ٥٢,٢%، بعد أن حققت نمواً قيمته ٤ ملايين ونسبته ١,٣% خلال عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة تلك الصادرات في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت من نحو ١٩,٣% خلال عام ٢٠١١ لتصل إلى نحو ٢٨% خلال عام ٢٠١٢.

٢- الواردات السلعية:

تشير بيانات الواردات السلعية لدولة الكويت لعام ٢٠١٢ (على أساس "سيف")*، إلى ارتفاع إجمالي قيمة تلك الواردات لتصل إلى نحو ٧٢٤٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٧٠١٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٢٣٣ مليون دينار ونسبته ٣,٣%، مقارنةً بارتفاعٍ قيمته ٥١٣ مليون دينار ونسبته ٧,٩% خلال العام السابق. وضمن هذا الإطار، تشير التقديرات المتاحة عن التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف")، بحسب أهم الشركاء التجاريين، إلى ارتفاع قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول لتصل إلى نحو ٤٧٧١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤٣٧٠ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٤٠١ مليون دينار ونسبته ٩,٢%.

* تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند، حيث يتم احتسابها على أساس "سيف" عن قيمة الواردات بالجدول (٥٥) والتي يتم احتسابها على أساس "فوب".

وعلى أثر ذلك الارتفاع، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة الواردات السلعية من تلك الدول في إجمالي قيمة الواردات السلعية من ٦٢,٣% خلال عام ٢٠١١ إلى ٦٥,٩% خلال عام ٢٠١٢ (جدول ٥٠).

رسم بياني (١٤)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول

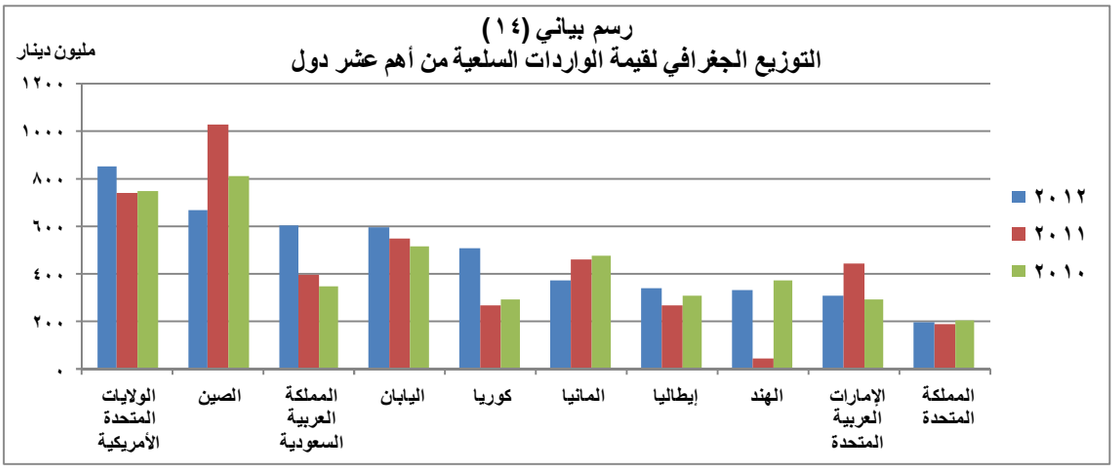

جدول (٥٠)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢*	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٤٣,٦	١١,٤	٧٤١,٧	١٠,٦	٨٥٤	١١,٨
الصين	٨١٢,٢	١٢,٥	١٠٢٤,٧	١٤,٦	٦٦٥	٩,٢
المملكة العربية السعودية	٣٤٤,٣	٥,٣	٣٩٨,٠	٥,٧	٦٠٣	٨,٣
اليابان	٣٦٩,٢	٥,٧	٥٤٨,٤	٧,٨	٥٩٧	٨,٢
كوريا	٢٩٣,٢	٤,٥	٢٦٣,٧	٣,٨	٥٠٤	٧,٠
المانيا	٥١٧,٠	٨,٠	٤٥٧,٦	٦,٥	٣٧١	٥,١
إيطاليا	٤٧٥,٠	٧,٣	٢٦٥,٩	٣,٨	٣٣٨	٤,٧
الهند	٢٨٩,٤	٤,٥	٤١,٢	٠,٦	٣٣٣	٤,٦
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٧,١	٤,٧	٤٤٢,٣	٦,٣	٣٠٧	٤,٢
المملكة المتحدة	١٥٢,٧	٢,٣	١٨٦,٦	٢,٧	١٩٨	٢,٧
المجموع	**٤٣٠٣,٧**	**٦٦,٢**	**٤٣٧٠,٢**	**٦٢,٣**	**٤٧٧٠,٩**	**٦٥,٩**
إجمالي قيمة الواردات	**٦٤٩٨,٦**	**١٠٠,٠**	**٧٠١١,٧**	**١٠٠,٠**	**٧٢٤٤,٨**	**١٠٠,٠**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* تقديرات بنك الكويت المركزي.

كما تشير تلك البيانات إلى ارتفاع قيمة الواردات السلعية من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما قيمته ١٤ مليون دينار ونسبته ١,٤% لتصل إلى نحو ١٠٢٣ مليون دينار أو ما نسبته ١٤,١% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ١٠٠٩ ملايين أو ما نسبته ١٤,٤% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام السابق (جدول ٥١).

جدول (٥١)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "سيف")

من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٠		٢٠١١*		٢٠١٢*	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المملكة العربية السعودية	٣٤٤,٣	٥,٣	٣٩٨	٥,٧	٦٠٣	٨,٣
الإمارات العربية المتحدة	٢٨٩,٤	٤,٥	٤٤٢	٦,٣	٣٠٧	٤,٢
مملكة البحرين	٣٨,٧	٠,٦	٤٠	٠,٦	٦٣	٠,٩
سلطنة عُمان	٢٦,٠	٠,٤	٨٤	١,٢	٣٥	٠,٥
دولة قطر	٢٥,٧	٠,٤	٤٥	٠,٦	١٤	٠,٢
المجموع	٧٢٤,١	١١,١	١٠٠٨,٨	١٤,٤	١٠٢٣,١	١٤,١
إجمالي قيمة الواردات	٦٤٩٨,٦	١٠٠,٠	٧٠١١,٧	١٠٠,٠	٧٢٤٤,٨	١٠٠,٠

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* تقديرات بنك الكويت المركزي.

رسم بياني (١٥)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية من دول مجلس التعاون الخليجي

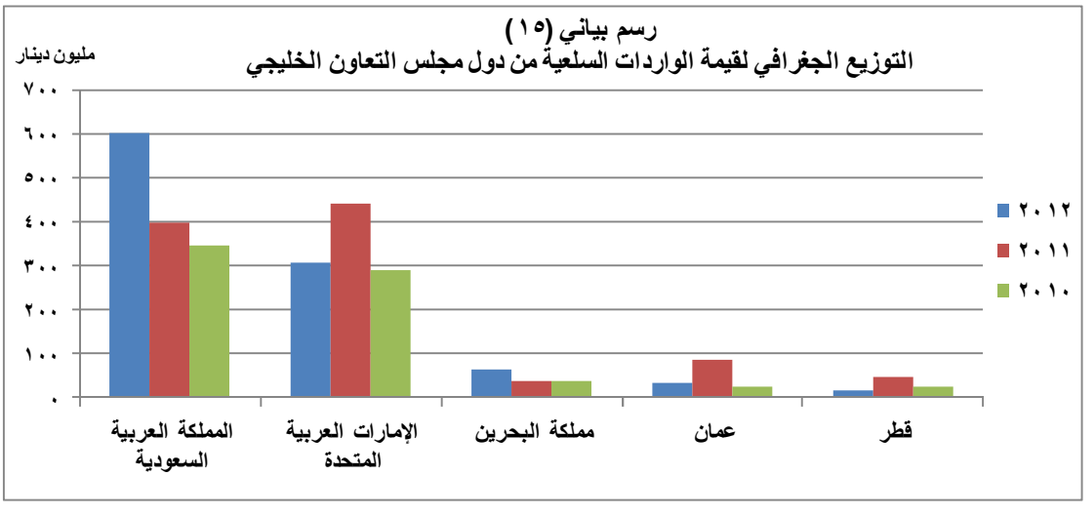

وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المشار إليه آنفاً في إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٢ قد صاحبه ارتفاع في قيمة تمويل واردات القطاع الخاص الكويتي عن طريق البنوك المحلية لتصل إلى نحو ٣٨٦٤ مليون دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً قيمته ٤٣٩ مليوناً ونسبته ١٢,٨% مقارنةً بمستوى العام السابق والبالغ نحو ٣٤٢٥ مليون دينار. كما أن الأهمية النسبية لقيمة واردات القطاع الخاص المدفوعة عن طريق البنوك المحلية في إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") قد ارتفعت لتصل إلى نحو ٥٣,٣% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤٨,٨% خلال العام السابق.

وعلى صعيد العملات المستخدمة من قبل القطاع الخاص في سداد قيمة الواردات السلعية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية، جاء الدولار الأمريكي على رأس قائمة هذه العملات، حيث بلغت قيمة الواردات المدفوعة بتلك العملة نحو ٢٢٤٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٢١٧١ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ٧٣ مليوناً ونسبته ٣,٤% (أو ما يعادل نحو ١٦,٦% من الارتفاع في إجمالي قيمة واردات القطاع الخاص الكويتي المدفوعة عن طريق البنوك المحلية). ومع ذلك، انخفضت الأهمية النسبية لقيمة الواردات السلعية المدفوعة بالدولار الأمريكي لتشكل ما نسبته ٥٣,٣% من إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل واردات القطاع الخاص خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٦٣,٤% خلال العام السابق.

كذلك شهد عام ٢٠١٢ ارتفاعاً في قيمة الواردات السلعية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية بكل من الين الياباني واليورو والعملات الأخرى (بخلاف المذكورة آنفاً) مقارنةً بعام ٢٠١١، وبما نسبته ٥٩,٩%، ٢,٤%، ٣١,٩% لكل منهم على الترتيب. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مقابل في الأهمية النسبية لقيمة تمويل الواردات بكل من الين الياباني (من نحو ٧,٧% إلى نحو ١١%)، والعملات الأخرى (من نحو ١٨,٦% إلى نحو ٢١,٧%) فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على التوالي. وفي مقابل ذلك، انخفضت قيمة الواردات السلعية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية بالجنيه الاسترليني خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بعام ٢٠١١، وذلك من نحو ٣٣ مليون دينار لتصل إلى نحو ٢٩ مليوناً، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٤ ملايين دينار ونسبته ١٢,٦%.

ثانياً- حساب الخدمات (صافي):

يغطي حساب الخدمات بإحصاءات ميزان المدفوعات مجموعة متنوعة من الخدمات التي تدخل في نطاق التجارة الدولية فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي وغير المقيمين فيه. وتشتمل هذه الخدمات على

خدمات النقل والسفر والاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية وغير ذلك من الخدمات المتنوعة والتي تسجل المتحصلات المتأتية منها في الجانب الدائن، فيما تسجل المدفوعات المترتبة عليها في الجانب المدين. ويعكس حساب الخدمات محصلة المعاملات في التجارة الدولية للخدمات، والتي تظهر عجزاً بصفة معتادة، وهو ما يشير إلى أن المدفوعات على الخدمات تفوق المتحصلات منها، وفقاً لما تظهره الإحصاءات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت حتى عام ٢٠١٢.

وقد سجل حساب الخدمات (صافي) عجزاً بلغ ٢٦٨٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بعجز بلغ ٢٢٠١ مليون دينار لعام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعاً في قيمة ذلك العجز بنحو ٤٧٩ مليون دينار وبنسبة ٢١,٨% مقارنةً بالعام السابق. ويعزى الارتفاع في قيمة العجز في حساب الخدمات إلى ارتفاع مدفوعات خدمات السفر إلى ٢٥١٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٢٣٠٨ ملايين دينار لعام ٢٠١١، بزيادة قيمتها نحو ٢١٠ ملايين دينار ونسبتها ٩,١%، أي ما يقارب ٤٦% من قيمة العجز في حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٢. كما زادت مدفوعات خدمات الإنشاءات إلى نحو ٦٦٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٠٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، وبزيادة بلغت قيمتها نحو ٢٦٥ مليون دينار ونسبتها ٦٥,٩%.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات بلغ نحو ٥٤٧٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ٤٩١٧ مليون دينار لعام ٢٠١١. وبذلك سجلت قيمة المدفوعات على الخدمات ارتفاعاً بنحو ٥٦٣ مليون دينار وبنسبة ١١,٤% مقارنةً بالعام السابق. وتمثل المدفوعات على خدمات السفر أهم بنود الجانب المدين في حساب الخدمات لميزان مدفوعات دولة الكويت كما تمت الإشارة آنفاً. وتأتي المدفوعات على خدمات النقل في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية ضمن بنود حساب الخدمات، حيث بلغت قيمتها نحو ١٣٥٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ١٢٧٢ مليون دينار لعام ٢٠١١، بزيادة بنحو ٨٥ مليون دينار وبنسبة ٦,٧% مقارنةً بالعام السابق.

وعلى جانب المتحصلات، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات نحو ٢٧٩٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٢٧١٦ مليون دينار لعام ٢٠١١، مسجلاً ارتفاعاً بنحو ٨٣ مليون دينار وبنسبة ٣,١% مقارنةً بالعام السابق. وتمثل المتحصلات من خدمات النقل أهم بنود حساب الخدمات في الجانب الدائن، حيث بلغت قيمتها نحو ١٤١٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، والتي تشكل نحو ٥٠,٥% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات. وكان إجمالي قيمة المتحصلات من خدمات النقل قد بلغ نحو ١٣٤٠ مليون دينار، وبما يمثل نحو ٤٩,٣% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١١. وتأتي المتحصلات من

خدمات الاتصالات في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية ضمن بنود حساب الخدمات على الجانب الدائن، حيث بلغ إجمالي قيمة المتحصلات من خدمات الاتصالات نحو ٩٦٥ مليون دينار، وبما يمثل نحو ٣٤,٥% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٩٩٤ مليون دينار، وبما يمثل نحو ٣٦,٦% من إجمالي قيمة المتحصلات من الخدمات لعام ٢٠١١.

ثالثاً- الدخل الأساسي:

يمثل حساب الدخل الأساسي المصدر الثاني لتحقيق الفائض في الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بعد الميزان السلعي، حيث حقق فائضاً بلغ ٢٥٧٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل فائض بلغ ٢٤٨١ مليون دينار لعام ٢٠١١. وبذلك حقق فائض حساب الدخل الأساسي زيادة بنحو ٩٢ مليون دينار وبنسبة ٣,٧% مقارنةً بالعام السابق.

ويشير الفائض في حساب الدخل الأساسي إلى أن متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية والمدرجة في الجانب الدائن تفوق مدفوعات الدخل من الاستثمارات الأجنبية المدرجة في الجانب المدين من حساب الدخل الأساسي. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية قد بلغ نحو ٢٩٧٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٢٨٧٧ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها نحو ٩٦ مليون دينار ونسبتها ٣,٤% مقارنةً بالعام السابق. وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة مدفوعات الدخل من الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي نحو ٣٥٣ مليون دينار لكل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

وعلى صعيد توزيع الدخل بحسب نوع الاستثمار، بلغ إجمالي قيمة الدخل من الاستثمارات المباشرة في الخارج نحو ٦٥٧ مليون دينار لكل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وهو ما يشير إلى ثبات مستوى الدخل من الاستثمار المباشر في الخارج خلال فترتي المقارنة. وبلغ إجمالي قيمة الدخل من الاستثمارات الخارجية في المحفظة المالية نحو ١٦٧٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٦٩٣ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بتراجع بنحو ١٦ مليون دينار وبنسبة ٠,٩%. أما الدخل من الاستثمارات الخارجية الأخرى (القروض والودائع وغيرها) فقد بلغ نحو ٥٥٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٤٣١ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها نحو ١٢٢ مليون دينار ونسبتها ٢٨,٢% مقارنةً بالعام السابق.

رابعاً– الدخل الثانوي:

يظهر حساب الدخل الثانوي ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات التحويلات الجارية من المقيمين في الاقتصاد المحلي إلى الخارج، والتي تُدرج في الجانب المدين، والتحويلات الجارية من غير المقيمين إلى الاقتصاد المحلي، والتي تُدرج في الجانب الدائن من حساب الدخل الثانوي. ويعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت السمات الخاصة لسوق العمل في الاقتصاد الكويتي، إذ تمثل العمالة الوافدة مكوناً هاماً في هذا السوق، حيث بلغ إجمالي أعداد القوى العاملة غير الكويتية نحو ١,٨٩٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ١,٨٣٨ مليوناً في نهاية عام ٢٠١١. وبذلك تمثل أعداد القوى العاملة غير الكويتية نحو ٨٢,٦% لإجمالي أعداد القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٢. وبناء على ذلك، تشكل تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج، بما فيها تحويلات العمالة الوافدة في القطاع العائلي، المكون الأساسي للتحويلات الجارية إلى الخارج ضمن حساب الدخل الثانوي، بالإضافة إلى ما تقدمه دولة الكويت من المساعدات والهبات إلى الدول الشقيقة والصديقة.

وخلال عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية إلى الخارج نحو ٤٨٢٠ مليون دينار، مقابل نحو ٤٠٦٤ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بارتفاع بلغ نحو ٧٥٧ مليون دينار وبنسبة ١٨,٦% مقارنةً بالعام السابق. ويُقدر إجمالي قيمة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج بنحو ٤٤١٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٣٦٦٠ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة بنحو ٧٥٢ مليون دينار وبنسبة ٢٠,٦%. كما بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية من المؤسسات والجمعيات الخيرية غير الحكومية إلى الخارج نحو ٥١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٤٤ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة بنحو ٧ ملايين دينار وبنسبة ١٥,٩% مقارنةً بالعام السابق. ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية من جانب الحكومة العامة إلى الخارج نحو ٣٥٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٣٦٠ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بانخفاض طفيف قيمته ٢ مليون دينار ونسبته ٠,٦% مقارنةً بالعام السابق.

خامساً– الحساب الجاري:

يكتسب وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، بما يظهره من فائض أو عجز، أهمية خاصة في تحليل تطورات القطاع الخارجي للاقتصاد المحلي، حيث يعكس الفائض في الحساب الجاري زيادة صافي قيمة الادخار المحلي عن صافي قيمة التكوين الرأسمالي، في حين يعكس العجز في الحساب الجاري زيادة صافي قيمة التكوين الرأسمالي عن صافي قيمة الادخار المحلي. وفي حالة دولة الكويت، يُلاحظ أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات يسجل فائضاً بصفة تقليدية، وهو ما يعني أن صافي قيمة الادخار

المحلي تفوق صافي قيمة الاستثمار المحلي، وما يترتب على ذلك من اتجاه المقيمين (سواء من القطاع الحكومي أو بقية القطاعات المحلية) نحو تخصيص جانب ملحوظ من المدخرات الوطنية للحصول على أصول خارجية، واستثمار جزء من الموارد لبناء استحقاقات صافية على غير المقيمين.

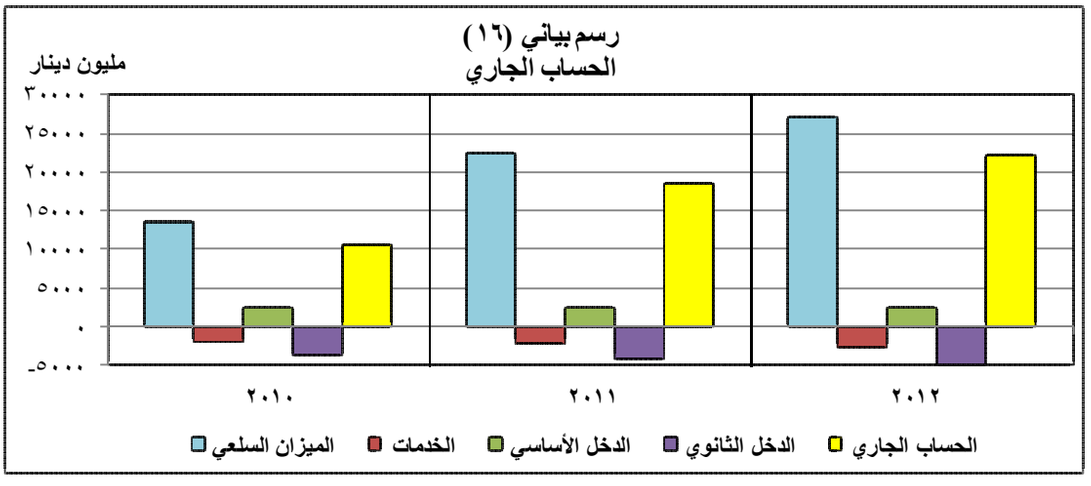

وخلال عام ٢٠١٢، بلغ فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت نحو ٢٢١٧٤ مليون دينار، مقابل نحو ١٨٥٣٤ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة بنحو ٣٦٤٠ مليون دينار وبنسبة ١٩,٦% مقارنةً بالعام السابق. وتأتي هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (المتحصلات من الصادرات السلعية والخدمية والدخل من الاستثمارات الخارجية) ليصل إلى نحو ٣٩١٦٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٣٤٠٠٣ ملايين دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها ٥١٥٨ مليون دينار ونسبتها ١٥,٢% مقارنةً بالعام السابق من جهة، بينما ارتفع إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري (المدفوعات عن الواردات السلعية والخدمية ومدفوعات الدخل من الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي والتحويلات الجارية إلى الخارج) ليصل إلى نحو ١٦٩٤٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ١٥٤٧٢ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها نحو ١٥١٥ مليون دينار ونسبتها ٩,٨% مقارنةً بالعام السابق من جهة أخرى.

جدول (٥٢)

الحساب الجاري والرأسمالي

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩ (معدلة)	٢٠١٠ (معدلة)	٢٠١١ (معدلة)	٢٠١٢ (أولية)
أولاً: الحساب الجاري (١+٢+٣+٤):	**١٦١٩٥**	**٨١٣٨**	**١٠٥٩٢**	**١٨٥٣٤**	**٢٢١٧٤**
١- الميزان السلعي:	**١٧٢٠٦**	**١٠٣٣٠**	**١٣٦٩١**	**٢٢٣١٧**	**٢٧١٠١**
* الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	٢٣٣٧٣	١٥٦٦٢	١٩٢٤٠	٢٨٤١١	٣٣٣٨٩
الصادرات النفطية	(٢٢٢٠٠)	(١٤٠٧٣)	(١٧٧١١)	(٢٦٦٨٩)	(٣١٦٠٨)
* الواردات السلعية (فوب)	-٦١٦٧	-٥٣٣٢	-٥٥٤٩	-٦٠٩٤	-٦٢٨٩
٢- الخدمات ومنها:	**-١٠٢٦**	**-٦٥٥**	**-١٩٣٢**	**-٢٢٠١**	**-٢٦٨٠**
* النقل	-١٧١	-٣٩٥	٤٤	٦٨	٥٦
* السفر	-١٩٦٦	-١٦٧٩	-١٧٦١	-٢٢٢٠	-٢٤٠٠
* خدمات حكومية	-٤٧٦	-٨١	-٢٥٣	-٢٥٥	-١٦٤
٣- الدخل الأساسي، ومنه:	**٢٨٨٨**	**٢٢١١**	**٢٤٢٥**	**٢٤٨١**	**٢٥٧٣**
* دخل الاستثمار المباشر	---	٢٧٩	٣١٦	٤٤١	٤٢٣
* دخل استثمارات المحفظة المالية	---	١٥٤١	١٧٥٨	١٦٩٣	١٦٧١
* دخل الاستثمارات الأخرى	---	٣٧٣	٣٣٢	٢٩٥	٤٤١
٤- الدخل الثانوي	**-٢٨٧٤**	**-٣٧٤٧**	**-٣٥٩٢**	**-٤٠٦٤**	**-٤٨٢٠**
*الحكومة العامة	-٧٢	-١٥٨	-١٢٠	-٣٦٠	-٣٥٧
* قطاعات أخرى، ومنها:	-٢٨٠٢	-٣٥٨٩	-٣٤٧٢	-٣٧٠٤	-٤٤٦٣
تحويلات العاملين	(-٢٧٧٥)	(-٣٣٥٢)	(-٣٤٣٥)	(-٣٦٦٠)	(-٤٤١٢)
ثانياً: الحساب الرأسمالي:	**٤٦٥**	**٢٩٠**	**٦٠١**	**٩٥٥**	**١١٧٦**
* **التحويلات الرأسمالية:**	**٤٦٥**	**٢٩٠**	**٦٠١**	**٩٥٥**	**١١٧٦**
الحكومة العامة	٤٧٥	٣١٩	٢٧٣	٤٣٣	٤٠١
القطاعات الأخرى	-١٠	-٢٩	٣٢٨	٥٢٢	٧٧٥
ثالثاً: الحساب الجاري والرأسمالي:	**١٦٦٦٠**	**٨٤٢٨**	**١١١٩٣**	**١٩٤٨٩**	**٢٣٣٥٠**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن الزيادة في إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة بالجانب الدائن من الحساب الجاري والتي بلغت نحو ٥١٥٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، إنما تعزى أساساً إلى الزيادة الملحوظة في قيمة المتحصلات من الصادرات السلعية (بنحو ٤٩٧٩ مليون دينار وبنسبة ١٧,٥%)، وخصوصاً الصادرات النفطية (بنحو ٤٩١٩ مليون دينار وبنسبة ١٨,٤%) مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن حصيلة الصادرات السلعية تمثل نحو ٨٥,٣% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة بالجانب الدائن من الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٨٣,٦% لعام ٢٠١١. ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أن الزيادة

في إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من الحساب الجاري والتي بلغت نحو ١٥١٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، إنما تعزى أساساً إلى الزيادة في قيمة التحويلات الجارية إلى الخارج (بنحو ٧٥٧ مليون دينار وبنسبة ١٨,٦%)، والزيادة في قيمة المدفوعات عن السفر إلى الخارج (بنحو ٢١٠ ملايين دينار وبنسبة ٩,١%) مقارنةً بالعام لسابق، والزيادة في قيمة المدفوعات عن الواردات (بنحو ١٩٥ مليون دينار وبنسبة ٣,٢%) مقارنةً بالعام السابق.

سادساً- الحساب الرأسمالي:

يقيس الحساب الرأسمالي بإحصاءات ميزان المدفوعات التحويلات الرأسمالية فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي وغير المقيمين فيه، والتي تغطي المنح الرأسمالية والتعويضات عن الأضرار التي تلحق بالأصول الحقيقية والمالية، وكذلك الإعفاء من الدين. وفي إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت، يتضمن الحساب الرأسمالي في الجانب الدائن منه قيمة التعويضات التي يحصل عليها المقيمون (حكومة وأفراد وشركات) من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، وفي الجانب المدين منه قيمة المنح الرأسمالية التي تقدمها الحكومة الكويتية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى الدول الشقيقة والصديقة. كما يتضمن الجانب المدين من الحساب الرأسمالي قيمة المبالغ المحولة من جانب العاملين غير الكويتيين والتي تمثل مكافآت نهاية الخدمة لهؤلاء العاملين.

وخلال عام ٢٠١٢، سجل الحساب الرأسمالي لميزان مدفوعات دولة الكويت تدفقاً رأسمالياً صافياً من الخارج بلغ ١١٧٦ مليون دينار، مقابل ٩٥٥ مليون دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها ٢٢٢ مليون دينار ونسبتها ٢٣,٢% مقارنةً بالعام السابق. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي قيمة التعويضات التي حصل عليها المقيمون من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة نحو ١٢٣٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ١٠٠٥ ملايين دينار لعام ٢٠١١، أي بزيادة قيمتها ٢٣٠ مليون دينار ونسبتها ٢٢,٩% مقارنةً بالعام السابق. وعلى الجانب المدين، يُلاحظ أن إجمالي قيمة التحويلات الرأسمالية (مكافآت نهاية الخدمة) من جانب العاملين غير الكويتيين قد بلغت نحو ٤٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٣٩ مليون دينار لعام ٢٠١١، بارتفاع قيمته ٦ ملايين دينار ونسبته ١٥,٥%. وبلغ إجمالي قيمة المنح الرأسمالية الحكومية المقدمة إلى الخارج نحو ١٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل ١٢ مليون دينار خلال العام السابق.

سابعاً: الحساب المالي:

تعكس المعاملات في الأصول المالية التي تُسجل ضمن الحساب المالي لإحصاءات ميزان المدفوعات، التغيرات الحقيقية في الملكية، حيث تستبعد التغيرات الناتجة عن التقلبات السعرية (أسعار السوق وأسعار الصرف)، وذلك وفقاً للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩، والتي توصي بتسجيلها ضمن بيان وضع الاستثمار الدولي. وتشمل التغيرات الحقيقية في الملكية اكتساب وتصفية الاستحقاقات، حيث يتم تبادل الأصول المالية إما مقابل أصول مالية أخرى أو مقابل موارد حقيقية. وتسجل القيود الدائنة والمدينة لمعظم عناصر الحساب المالي بالقيم الصافية. ووفقاً للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات، يجري التمييز بين أربع فئات أساسية للاستثمار، يتمثل النوع الأول في الاستثمار المباشر، وذلك من خلال استثمار مباشر في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي، واستثمار أجنبي مباشر في الاقتصاد المحلي من جانب غير المقيمين فيه. ويتمثل النوع الثاني في استثمارات محفظة الأوراق المالية، حيث تشكل الاستثمارات في سندات وصكوك حقوق الملكية وأدوات الدين على جانبي الموجودات والمطلوبات فئة هامة للاستثمار. أما النوع الثالث فيتمثل في المشتقات المالية. وأخيراً يتمثل النوع الرابع في مجموعة متنوعة من الاستثمارات، تضم العملة والودائع والقروض والتأمينات والضمان والائتمان التجاري وأية بنود أخرى.

جدول (٥٣)

الحساب المالي* (مليون دينار)

البيـــان	٢٠٠٨ (معدلة)	٢٠٠٩ (معدلة)	٢٠١٠ (معدلة)	٢٠١١ (معدلة)	٢٠١٢ (أولية)
- الحساب المالي:	**-١٣٧٨٦**	**-٧٦٦٧**	**-١٣١٥١**	**-١٧٧٨٩**	**-٢٤١٠٨**
١ - الاستثمار المباشر (صافي):	**-٢٤٤٥**	**-٢١٤٩**	**-٣٠٨**	**-٢٢١٩**	**-١٥٩٨**
- الاستثمار المباشر في الخارج	-٢٤٤٤	-٢٤٧٠	-٤٣٩	-٢٤٥٥	-٢١١٧
- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	-٢	٣٢٠	١٣١	٢٣٦	٥١٨
٢- الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	**-٧٥٦٢**	**-٢٣٥٨**	**-٦١٨٥**	**-٢٠٦٤**	**-٧١٥٧**
- الموجودات	-٨٦٢٥	-٢٤٩٦	-٦٢٢٨	-٢٢٨٩	-٧٣٨٨
- المطلوبات	١٠٦٣	١٣٨	٤٤	٢٢٥	٢٣٢
٣- المشتقات المالية:		**-١٤**	**٨**	**٢١**	**-١٧**
- الموجودات		-٧٣	١٨	٧	-٦٧
- المطلوبات		٥٩	-١٠	١٤	٥٠
٤ - الاستثمارات الأخرى (صافي):	**-٣٧٧٩**	**-٣١٤٦**	**-٦٦٦٧**	**-١٣٥٢٧**	**-١٥٣٣٦**
- الموجودات	-٤٩١٥	٨٣٨	-٤٩٥٢	-١٢٩٩٧	-١٤٦٦٠
- المطلوبات	١١٣٦	-٣٩٨٣	-١٧١٥	-٥٣٠	-٦٧٧

المصدر: بنك الكويت المركزي

* تعكس الإشارة السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج والعكس عندما تكون الإشارة موجبة.

وتشير الإحصاءات الأولية للحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت إلى نمو صافي قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الكويتي والمسجلة ضمن هذا الحساب (التغيرات الحقيقية في الموجودات الأجنبية ناقصاً التغيرات الحقيقية في المطلوبات الأجنبية) بنحو ٢٤١٠٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل نمو في صافي قيمة تلك الأصول الخارجية بنحو ١٧٧٨٩ مليون دينار لعام ٢٠١١، وهو ما يعني زيادة في قيمة النمو بنحو ٦٣١٩ مليون دينار وبنسبة ٣٥,٥% مقارنةً بالعام السابق. وعلى صعيد البنود الفرعية في الحساب المالي بإحصاءات ميزان المدفوعات، والمُعبرة عن تصنيف التدفقات المالية بحسب أدوات الاستثمار وبحسب القطاعات المحلية، جاء النمو المُشار إليه آنفاً في صافي قيمة الموجودات الأجنبية خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق كمحصلة للتطورات التالية:

أ- النمو في صافي قيمة الموجودات الأجنبية ضمن بند "الاستثمار المباشر" بنحو ١٥٩٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو في صافي قيمة تلك الموجودات بنحو ٢٢١٩ مليونًا خلال العام السابق. وجاء ذلك النمو خلال عام ٢٠١٢ كنتيجة أساسية لارتفاع صافي قيمة الاستثمارات المباشرة بالخارج بنحو ٢١١٧ مليون دينار، نتيجة لزيادة صافي قيمة الاستثمار المباشر في الخارج للمؤسسات والهيئات المدرجة ضمن الحكومة العامة بنحو ١٢٨٨,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو قيمته نحو ١٧٤٩,٥ مليونًا خلال عام ٢٠١١. إلى جانب ذلك، سجل صافي قيمة الاستثمارات المباشرة بالخارج للقطاعات الأخرى (وأساساً استثمارات مؤسسات القطاع الخاص غير المالي) ارتفاعاً قيمته نحو ٦٩٧,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بارتفاع بلغت قيمته نحو ٢٠٠,٣ مليونًا خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، تظهر البيانات الأولية لإحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت أن صافي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي قد سجل زيادة بنحو ٥١٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بزيادة بنحو ٢٣٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١١.

ب- نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية ضمن بند "الاستثمار في محفظة الأوراق المالية" بنحو ٧١٥٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو بلغت قيمته نحو ٢٠٦٤ مليون دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٥٠٩٢ مليون دينار ونسبتها ٢٤٦,٧% مقارنةً بالعام السابق. وقد سجلت الاستثمارات الخارجية في المحفظة المالية لمؤسسات الحكومة العامة نمواً بنحو ٧١٣٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو بلغت قيمته نحو ٢٥٦٢ مليونًا خلال عام ٢٠١١. وسجل صافي قيمة الاستثمارات الخارجية في المحفظة المالية للبنوك المحلية نمواً بنحو ٣٨٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو قيمته ٤٣٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. كما سجل صافي قيمة الاستثمارات

الخارجية في المحفظة المالية للمؤسسات المدرجة ضمن بند القطاعات الأخرى تراجعاً قيمته نحو ١٣١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقابل تراجع بنحو ٧٠٥ ملايين دينار خلال عام ٢٠١١، وبما يظهر استمرار تراجع صافي قيمة استثمارات القطاعات الأخرى في محفظة الأوراق المالية الخارجية خلال كلٍ من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وإن كان بدرجة أقل.

ج- نمو صافي قيمة الموجودات الأجنبية ضمن بند "استثمارات أخرى" والذي يشمل التغير في صافي قيمة كلٍ من أرصدة العملة والودائع، والقروض والائتمان التجاري وغير ذلك من استثمارات غير مدرجة ضمن أي من بنود الاستثمارات المشار إليها آنفاً، بما قيمته ١٥٣٣٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو بلغت قيمته نحو ١٣٥٢٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. ويأتي ذلك كمحصلة للتطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن بند "استثمارات أخرى" على حدٍّ سواء.

فمن ناحية، سجل إجمالي قيمة الموجودات الأجنبية ضمن بند "استثمارات أخرى" نمواً بلغت قيمته نحو ١٤٦٦٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو في إجمالي قيمة تلك الموجودات بنحو ١٢٩٩٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. وقد تحقق النمو في إجمالي قيمة الموجودات الأجنبية ضمن هذا البند نتيجة نمو إجمالي قيمة أرصدة "العملة والودائع" بالخارج بما قيمته ١٣٨٨٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بنمو في قيمة تلك الموجودات بنحو ١٢٣١٨ مليونًا خلال عام ٢٠١١. وفي هذا الإطار، تسارع النمو في إجمالي قيمة الموجودات الأجنبية لمؤسسات الحكومة العامة، لتصل قيمة ذلك النمو إلى نحو ١١٨١٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بزيادة في قيمة تلك الموجودات بنحو ٩٧٨٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي قيمة الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية في بند "العملة والودائع" بما قيمته نحو ٦٩٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بارتفاع بلغت قيمته نحو ٦٧٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. وبالتوازي مع ذلك، ارتفع إجمالي قيمة العملة والودائع بالخارج للقطاعات الأخرى (تشمل شركات التمويل التي سجلت قيمة ودائعها بالخارج تراجعاً خلال عام ٢٠١١، إلى جانب صناديق الاستثمار وشركات الصرافة وشركات التأمين وبعض وحدات القطاع الخاص غير المالي وأهمها شركات الاتصالات) بنحو ١٣٧٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بارتفاع بلغت قيمته نحو ١٨٦١ مليونًا خلال العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، سجل إجمالي قيمة المطلوبات المُستحقة على المقيمين لحساب غير المقيمين ضمن بند "استثمارات أخرى" تراجعاً بلغت قيمته نحو ٦٧٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتراجع بلغت قيمته نحو ٥٣٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. ويفسر التراجع الملموس في إجمالي قيمة المطلوبات الأجنبية المستحقة على المقيمين لحساب غير المقيمين بتراجع المطلوبات ضمن بند

"القروض" بما قيمته ٤٧٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتراجع في إجمالي قيمة تلك المطلوبات بلغت قيمته نحو ٣٣٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. وفي هذا الإطار، سجل إجمالي قيمة القروض المستحقة على القطاعات الأخرى تراجعاً قيمته ٥١٠ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بتراجع بلغت قيمته نحو ٣٤٩ مليون دينار خلال العام السابق.

ثامنًا – السهو والخطأ (صافي):

يعكس بند "السهو والخطأ (صافي)" قيمة المعاملات التي لم تُسجَّل سهواً أو خطأً في أيٍّ من بنود ميزان المدفوعات، بما في ذلك قيمة التدفقات المالية للقطاع الخاص غير المالي التي لم تُدرَج في أيٍّ من بنود الميزان. وبهذا المفهوم، يُعتبَر بند "السهو والخطأ (صافي)" متمِّمًا حسابيًا يستهدف تحقيق التوازن فيما بين المبالغ المدرجة في الجانب المدين وتلك المدرجة في الجانب الدائن من إحصاءات ميزان المدفوعات، وذلك وفقاً لمبدأ القيد المزدوج. وتُشير البيانات (جدول ٥٤) المتعلقة بهذا البند إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أيٍّ من بنود ميزان المدفوعات يُقدّر بنحو ١٦٧٦ مليون دينار، تمثل تدفقاً صافياً من الخارج (في الجانب الدائن) في عام ٢٠١٢، مقارنةً بنحو ٤٦٩ مليونًا تمثل تدفقاً صافياً إلى الخارج (في الجانب المدين) في عام ٢٠١١.

وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى ثلاثة مصادر محتملة للسهو والخطأ فيما يتعلق بتجميع وإعداد إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت، وبالتالي قيمة بند "السهو والخطأ (صافي)" وهي: (١) هامش الخطأ في تقدير بعض بنود ميزان المدفوعات بسبب عدم توافر البيانات المطلوبة، أو عدم وجود مصادر بيانات فعلية عنها، أو الاعتماد على مصادر بديلة لإعداد تقديرات لجانب من تلك البيانات. (٢) الأخطاء المُترتبة على تحويل بيانات الجهات الحكومية لتكون على أساس أعوام ميلادية بدلاً من السنوات المالية. (٣) عدم توافر جانب مهم من بيانات المعاملات المالية للقطاع الخاص غير المالي والتي تتم بصورة مباشرة مع العالم الخارجي.

تاسعًا– الميزان الكلي:

حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات، والذي يُعبِّر عن النتيجة النهائية للمعاملات المسجلة في مختلف بنود ميزان مدفوعات دولة الكويت، فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ٩١٨ مليون دينار في عام ٢٠١٢، مقارنةً بفائضٍ كلي بلغت قيمته نحو ١٢٣١ مليون دينار خلال عام ٢٠١١. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١٢ ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت

المركزي وبذات القيمة (٩١٨ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٢، مقارنةً بزيادة بلغت نحو ١٢٣١ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ (جدول ٥٤).

وعلى صعيدٍ آخر، وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد كل من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو ٢٠٦٨٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ (أو ما يمثل ٤٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢)، مقارنةً بفائض بنحو ١٣٤٥٨ مليون دينار خلال العام السابق (أو ما يمثل ٣٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١١).

جدول (٥٤)

الميـزان الكلـي*

(مليون دينار)

البيـان	٢٠٠٨ (معدلة)	٢٠٠٩ (معدلة)	٢٠١٠ (معدلة)	٢٠١١ (معدلة)	٢٠١٢ (أولية)
١- الحساب الجاري	١٦١٩٥	٨١٣٨	١٠٥٩٢	١٨٥٣٤	٢٢١٧٤
٢- الحساب الرأسمالي	٤٦٥	٢٩٠	٦٠١	٩٥٥	١١٧٦
٣- الحساب الجاري والرأسمالي	١٦٦٦٠	٨٤٢٨	١١١٩٣	١٩٤٨٩	٢٣٣٥٠
٤- الحساب المالي	-١٣٧٨٦	-٧٦٦٧	-١٣١٥١	-١٧٧٨٩	-٢٤١٠٨
٥- الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	-١٧٢	-١٠٨٨	-١٥٩	-١٢٣١	-٩١٨
٦- صافي السهو والخطأ	-٢٧٠٢	٣٢٧	٢١١٨	-٤٦٩	١٦٧٦
٧- الميزان الكلي (فائض أو عجز)	١٧٢	١٠٨٨	١٥٩	١٢٣١	٩١٨

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* الإشارة السالبة الموضحة في كلٍّ من الحساب الرأسمالي والمالي والأصول الاحتياطية تعني تدفقًا نحو الخارج والعكس عندما تكون الإشارة موجبة.

سوق الكويت للأوراق المالية

سوق الكويت للأوراق المالية

مقدمة

سجلت مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٢. وساهم تزايد حركة التداول في دفع مستويات الأسعار نحو الصعود الذي تركز معظمه في الربع الأول من العام. وفي هذا الصدد، حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٢ بنسبة (١٨,٩٨% و١١٦,٨٥%) مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام ٢٠١١. وفي نهاية عام ٢٠١٢، أقفل المؤشر العام للأسعار التعاملات مرتفعًا بنسبة ٢,٠٧% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١١، وذلك بعد انخفاض نسبته ١٦,٤% في نهاية عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له. كما سجّل المؤشر الوزني ارتفاعًا مماثلاً في نهاية عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢,٩٧% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١١، في حين سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة تراجعًا محدودًا لتصل إلى نحو ٢٨٨٨٥,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ بانخفاض قيمته ٤٧٤,٢ مليون دينار ونسبته ١,٦% عن نهاية عام ٢٠١١، وذلك بعد تراجع قيمته ٦,٩٠ بليون دينار ونسبته ١٩% في نهاية عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢، وبشيءٍ من التفصيل، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مؤشرات التداول الرئيسية:

اتّجهت المؤشرات الرئيسية للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢ نحو الارتفاع مقارنةً مع مستوياتها خلال عام ٢٠١١ (جدول ٥٥، ورسم بياني ١٦). وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٢ نحو ٧,٢١ بلايين دينار (بمعدل يومي بلغ ٢٨,٨٤ مليون دينار) مقابل نحو ٦,٠٦ بلايين دينار (وبمعدل يومي بلغ ٢٤,٦٣ مليون دينار) خلال عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ١,١٥ بليون دينار ونسبته ١٨,٩٨% (ونسبته ١٧,٠٩% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٢ نحو ٨٣,١٤ بليون سهم (بمعدل يومي بلغ ٣٣٢,٥٦ مليون سهم) مقارنةً بنحو ٣٨,٣٤ بليون سهم خلال عام ٢٠١١ (بمعدل يومي بلغ ١٥٥,٨٥ مليون سهم)، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو ٤٤,٨٠ بليون سهم ونسبته ١١٦,٨٥% (ونسبته ١١٣,٣٨% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

جدول رقم (٥٥)

المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة

في سوق الكويت للأوراق المالية

الفترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام ٢٠١٠	١٢٥٢٦,٣	٧٤٦٩١,٥	١٢٥٤,١
عام ٢٠١١	٦٠٥٩,٧	٣٨٣٤٣,٠	٦١٧,٧
عام ٢٠١٢	٧٢١٤,٧	٨٣١٣٦,٥	١١٩٨,٣
الربع الأول	٢٣٨١,٩	٢٧٤٧١,٨	٣٢٣,٤
الربع الثاني	١٧٦٨,٠	٢١٩٣٨,٤	٢٩٣,٥
الربع الثالث	١٢٢٧,١	١٢٧٥٧,٧	٢٣٨,٠
الربع الرابع	١٨٣٧,٧	٢٠٩٦٨,٦	٣٤٣,٤
معدل التغير السنوي لعام ٢٠١٢ عن ٢٠١١	+١٩,٠٦	+١١٦,٨٢	+٩٣,٩٩

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

رسم بياني (١٧)

تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة

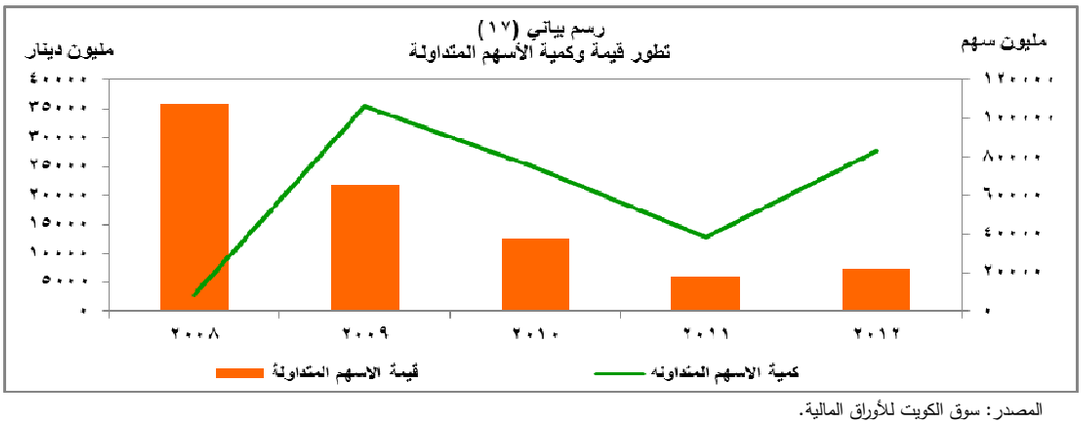

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي[١] للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، فقد سجلت أسهم قطاع شركات الخدمات المالية (الذي يضم ٥٦ شركة، تشكّل نحو ٢٨,٠% لإجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق في نهاية عام ٢٠١٢) أعلى قيمة للأسـهم المتداولة بين قطاعات السوق. وعلى وجه التحديد، تشير البيانات المتاحة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم شركات قطاع الخدمات المالية خلال الفترة (٢٠١٢/٥/١٣-٢٠١٢/١٢/٣١) قد

(١) بدأ العمل بالتوزيع القطاعي الجديد في سوق الكويت للأوراق المالية اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٥/١٣ ليصل عدد القطاعات إلى ١٤ قطاع بدلاً من ٨ قطاعات سابقة والقطاعات الجديدة هي: قطاع النفط والغاز، وقطاع المواد الأساسية، وقطاع الصناعية، وقطاع السلع الاستهلاكية، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع الخدمات الاستهلاكية، وقطاع الاتصالات، وقطاع المنافع، وقطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع العقار، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع الأدوات المالية، وأخيرًا قطاع التكنولوجيا.

بلغت نحو ١١٣٥,٥ مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته ٣٠,٤٩% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق للعام المذكور (جدول ٥٦).

جدول (٥٦)

تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية

خلال الفترة (٢٠١٢/٥/١٣– ٢٠١٢/١٢/٣١) (القيمة بالمليون دينار)

القطاع	عدد الشركات	٢٠١٢	
		القيمة	%
النفط والغاز	(٧)	٢٤,٧	٠,٦٦
المواد الأساسية	(٥)	٥٥,١	١,٤٨
الصناعية	(٣٩)	٣٨٥,٤	١٠,٣٥
السلع الاستهلاكية	(٧)	٢٩,١	٠,٧٨
الرعاية الصحية	(٣)	٢٠,٢	٠,٥٤
الخدمات الاستهلاكية	(١٦)	٤٤,٥	١,١٩
الاتصالات	(٣)	٢٨٦,٥	٧,٦٩
المنافع	–	–	–
البنوك	(١٢)	٩٩٥,٤	٢٦,٧٣
التأمين	(٨)	٢,٤	٠,٠٦
العقار	(٣٩)	٧٣٦,٧	١٩,٧٨
الخدمات المالية	(٥٦)	١١٣٥,٥	٣٠,٤٩
الأدوات المالية	(١)	٠,٥	٠,٠١
التكنولوجيا	(٤)	٨,٣	٠,٢٢
المجموع	**(٢٠٠)**	**٣٧٢٤,٣٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

ثانيًا – حركة الأسعار:

سجّل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية (١٩٩٣/١٢/٢٩ =١٠٠٠ نقطة) في نهاية عام ٢٠١٢ ارتفاعًا، حيث أقفل تداولات العام عند مستوى ٥٩٣٤,٢٨ نقطة مقابل نحو ٥٨١٤,٢٠ نقطة في نهاية عام ٢٠١١، مرتفعًا بنحو ١٢٠,٠٨ نقطة وبنسبة ٢,٠٧% بعد تراجع مقداره ١١٤١,٣٠ نقطة ونسبته ١٦,٤١% في نهاية عام ٢٠١١ عن مستوى إقفاله في نهاية عام ٢٠١٠. كذلك، اتخذ المؤشر الوزني للأسعار في السوق اتجاهًا أكثر وضوحًا نحو الارتفاع، حيث أقفل عند مستوى ٤١٧,٦٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٤٠٥,٦٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١١، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو ١٢,٠٣ نقطة

وبنسبة ٢,٩٧%، في حين سجل المؤشر الوزني انخفاضًا مقداره ٧٨,٥٥ نقطة ونسبته ١٦,٢٢% في نهاية عام ٢٠١١ عن نهاية عام ٢٠١٠.

وخلال عام ٢٠١٢، صدر مؤشر جديد ضمن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية وهو "مؤشر كويت ١٥"[٢] الذي سجل فيه المؤشر ارتفاعًا طفيفًا في نهاية عام ٢٠١٢، ليقفل عند مستوى ١٠٠٩,٠٩ نقطة مرتفعًا بما مقداره ٩,٠٩ نقطة ونسبته ٠,٩١% مقارنةً بقيمة الأساس لهذا المؤشر (٢٠١٢/٥/١٣=١٠٠٠ نقطة).

رسم بياني (١٨)
حركة مؤشرات الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية

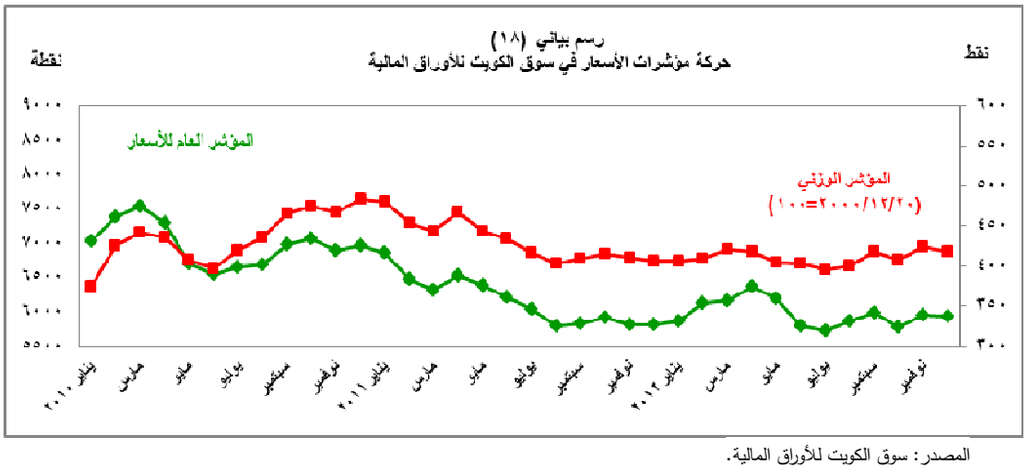

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

ثالثًا – العوامل المؤثرة في أداء السوق:

تضافرت مجموعة من العوامل لتؤثر في اتجاهات أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢. فمن جانب، ساهمت مجموعة من العوامل الإيجابية في دعم أداء السوق خلال عام ٢٠١٢، ومن أبرزها:

---

[٢] بدأ العمل بالمؤشر الجديد "مؤشر كويت ١٥" في سوق الكويت للأوراق المالية اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٥/١٣ ، ويضم هذا المؤشر أكبر ١٥ شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من حيث القيمة السوقية الرأسمالية وقيمة التداول. وفي بداية إطلاقه، ضم مؤشر كويت ١٥ الشركات المدرجة التالية: بنك الكويت الوطني، شركة الهواتف المتنقلة – زين، بيت التمويل الكويتي، بنك الخليج، بنك بوبيان، البنك التجاري الكويتي، شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة، البنك الأهلي المتحد، بنك برقان، شركة المباني، شركة المخازن العمومية (أجيليتي)، شركة مشاريع الكويت القابضة، شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة، شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، بنك الكويت الدولي. ويتم مراجعة مكونات المؤشر كل ستة أشهر في شهري (مايو ونوفمبر) من كل عام، بينما (يتم الإعلان عن مكونات المؤشر في شهري يونيو وديسمبر) من كل عام.

* **نمو صافي الأرباح المرحلية للشركات المدرجة بالسوق:** شهدت الأرباح المرحلية للشركات المدرجة خلال عام ٢٠١٢ ارتفاعًا مقارنة بالفترات المقابلة لها من عام ٢٠١١، مما ساهم في تعزيز الأجواء الإيجابية التي انعكست آثارها على الثقة بين المتعاملين في السوق خلال العام. وضمن هذا الإطار، أظهرت النتائج المالية للشركات المدرجة عن فترة الربع الأول من عام ٢٠١٢ ارتفاعًا ملحوظًا بما مقداره ١٣٠,٣٢١ مليون دينار ونسبته ٤١,٦٨% (بعد استبعاد الأرباح غير المتكررة لشركة الوطنية للاتصالات خلال عام ٢٠١١ والبالغة نحو ٢٧٨ مليون دينار). وكذلك سجلت النتائج المالية للشركات خلال فترة النصف الأول والأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ ارتفاعًا نسبيًا تراوحت نسبته ما بين ٧,٩٨% و ٧,٣٠% على الترتيب (بعد استبعاد الأرباح غير المتكررة المشار إليها).

* **تخفيض سعر الخصم:** قرر بنك الكويت المركزي في يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/١٠/٤ تخفيض سعر الخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢% بدلاً من ٢,٥%، وذلك في إطار تعزيز الأجواء الداعمة لتحسين أداء القطاعات غير النفطية للاقتصاد الوطني.

* **تحسّن توقيت الإعلانات عن البيانات المالية للشركات المدرجة:** شهدت عملية إعلان الشركات عن بياناتها المالية تحسنًا في الإفصاح خلال عام ٢٠١٢، حيث تقلّصت فترة التأخير للإعلان عن البيانات المالية في ظل الإجراءات التي اتخذتها هيئة أسواق المال حول المواضيع المرتبطة بتوقيت إعلانات البيانات المالية للشركات.

ومن جانبٍ آخر، دفعت بعض العوامل السلبية في تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية في فترات مختلفة خلال عام ٢٠١٢، ومن أبرزها:

* **عمليات شطب شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:** بموجب قرارات هئية أسواق المال تم خلال عام ٢٠١٢ شطب إدراج أسهم ١٤ شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لعدم تقديمها بياناتها المالية لفترات مختلفة.

* **الأوضاع السياسية المحلية:** شهد النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية في عام ٢٠١٢ تقلبات واضحة، وذلك انعكاسًا لتطورات الأوضاع السياسة المحلية مع تزايد درجة التوتر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد ساهم ذلك في انتشار أجواء الترقب والحذر بين المتعاملين.

* **الإجواء الاقتصادية الإقليمية والعالمية:** في ظل الأزمات السياسية في بعض الدول العربية وانعكاساتها على الأداء المالي لبعض الشركات المدرجة، تأثر مناخ السوق سلبًا بتلك التطورات وأثرها على أداء بعض الشركات المدرجة واستثماراتها في تلك الدول. بالإضافة إلى ذلك، تأثرت أجواء السوق سلبًا

باستمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتكهنات السلبية بانعكاس ذلك على أداء الاقتصاد المحلي.

رابعًا – أرباح الشركات المدرجة في السوق:

سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) ١٩٤ شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٢، ليصل إلى نحو ١٢٩٢,٤٠٢ مليون دينار مقابل نحو ١٢٥٢,٩١٤ مليونًا لذات الشركات عن أعمالها خلال عام ٢٠١١، وبارتفاع مقداره ٣٩,٤٨٨ مليون دينار ونسبته ٣,٢% (وبارتفاع قيمته ٣١٧,٤٨٨ مليونًا ونسبته ٣٢,٦% باستبعاد الأرباح غير المتكررة لشركة الوطنية للاتصالات خلال عام ٢٠١١ والبالغة نحو ٢٧٨ مليون دينار). وعلى المستوى القطاعي، سجلت ٥ قطاعات زيادة في مجموع صافي أرباحها خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالفترة المقابلة من عام ٢٠١١، حيث سجل قطاع النفط والغاز أعلى نسبة زيادة في مجموع صافي الأرباح والخسائر خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ١٢,٢٣٧ مليون دينار مقارنةً بنحو ٥,٣٥٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ وبزيادة نسبتها ١٢٨,٥%.

وسجلت ٣ قطاعات أخرى تراجعًا في مجموع صافي أرباحها خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالفترة المقابلة من العام السابق، حيث سجل قطاع الاتصالات أعلى نسبة تراجع في الأرباح لعام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٣٢١,٨٩٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ مقابل ٦٤٧,٢١٠ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١١ وبتراجع نسبته ٥٠,٣% (وبأهمية نسبية بلغت ٢٤,٩١% من إجمالي صافي الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٢).

كما تحولت خسائر ٣ قطاعات إلى أرباح خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالفترة المقابلة من العام السابق، وجاء في المرتبة الأولى قطاع الخدمات الاستهلاكية، حيث تحولت من تسجيل خسائر بنحو ٣,١٠٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ إلى تحقيق صافي أرباح بلغت نحو ٤٤,٦٢١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ارتفاع ١٥٣٩,٤%. والجدير بالذكر أن قطاع الخدمات المالية سجل تراجع للخسائر في مجموع صافي الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٢ من نحو ١٨٠,٤٤١ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٩٦,٥٣٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ وبنسبة تراجع لتلك الخسائر بنحو ٤٦,٥%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة صافي الأرباح والخسائر للقطاع خلال عام ٢٠١٢ إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات لعام ٢٠١٢، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة بنسبة ٥٠,٩١%، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة ٢٤,٩١%، تلاه

قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,١٧%، ثم قطاع العقار في المرتبة الرابعة بنسبة ٦,٢٤%، وقطاع المواد الأساسية في المرتبة الخامسة بنسبة ٣,٦٧%.

وقد شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالسوق انخفاضًا خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ١٤,١٩مرة في المتوسط مقابل نحو ١٤,٧٣مرة في المتوسط خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١١.

ويوضح الجدول (٥٧) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢:

جدول (٥٧)

أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية

خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

(القيمة بالمليون دينار)

القطـاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الربح (خسارة) خلال عامي			ربحية السهم (فلس)	معدل العائد لحقوق المساهمين	مضاعف السعر السوقي (مرة)
			٢٠١١	٢٠١٢	التغير (%)			
النفط والغاز	٧	٧	٥,٣٥٥	١٢,٢٣٧	+١٢٨,٥	١٥,٧	٠,٤٨	١٢,٣
مواد أساسية	٥	٥	٤٧,٤٨٨	٤٧,٣٦٨	-٠,٣	٨,٨١	١٠,٤٦	٩,٤
الصناعة*	٣٩	٣٩	١٣٣,٤٤٧	١٤٤,٣٠٢	+٨,١	١٨,٩٧	٠,١٤	١٤,٦٥
السلع الاستهلاكية	٧	٧	٤٥,١٨٠	٣٦,٢٢٠	-١٩,٨	٢,١١	١,٢٣	١٠,٢٤
الرعاية الصحية	٣	٣	١٠,٧٦٣	١١,٣٢٧	+٥,٢	٢٦,٨٢	٤,٣١	١٤,٥٧
الخدمات الاستهلاكية	١٦	١٦	-٣,١٠٠	٤٤,٦٢١	+١٥٣٩,٤	١٦,٥٩	٠,٦٢	١٤,٢٢
الاتصالات	٣	٣	٦٤٧,٢١٠	٣٢١,٨٩٩	-٥٠,٣	٢٨,١٩	٤,٣٣	١٣,٧٥
المنافع**								
البنوك*	١٢	١١	٦٣٤,٢٨٤	٦٥٧,٩٧٩	+٣,٧	٢٤,٣	٠,٨	٢٢,٤٠
التأمين*	٨	٨	٢١,٨٠٥	٢٧,٥٩٠	+٢٦,٥	٢١,٤٦	١,٠٧	١٢,٠٩
العقار	٣٩	٣٩	-١٠٣,٥٦٨	٨٠,٧٠٥	+١٧٧,٩	٤,٠٣	٠,٠٨	١٣,٤٥
الخدمات المالية*	٥٦	٥٢	-١٨٠,٤٤١	-٩٦,٥٣٥	+٤٦,٥	-٢,٥٩	-٠,٠٦	١٤,٢٧
الأدوات المالية**								
التكنولوجيا	٤	٤	-٥,٥٠٩	٤,٦٨٩	+١٨٥,١	+٢٤,٨٦	١,٦٥	١٣,٤٧
إجمالي السوق	١٩٩	١٩٤	١٢٥٢,٩١٤	١٢٩٢,٤٠٢	+٣,٢	٥,٩٩	٦,٤١	١٤,١٩

* تم العمل على التوزيع الجديد للقطاعات (١٤ قطاع) بدايةً من تاريخ ٢٠١٢/٥/١٣، وبذلك أصبحت الشركات غير الكويتية موزعة ضمن القطاعات المشار إليها أعلاه.

** لا توجد شركات مدرجة في هذا القطاع.

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

خامسًا – تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

١ – القيمة السوقية الرأسمالية:

تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بنحو ٤٧٤,٢ مليون دينار وبنسبة ١,٦%، لتصل إلى نحو ٢٨٨٨٥,٦ مليون دينار (٢٧٢٠٢,٦ مليونًا لعدد ١٨٧ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٢٩٣٥٩,٨ مليون دينار (٢٧٧٤٨,٢ مليونًا لعدد ٢٠١ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، كان لشطب إدراج ١٤ شركة كويتية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أثرًا في تراجع القيمة السوقية الرأسمالية، حيث بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات المشطوبة في السوق نحو ٢٦٠,٩ مليون دينار، حيث ساهمت بما نسبته ٥٥% من الانخفاض في القيمة السوقية الرأسمالية للسوق والبالغة نحو ٤٧٤,٢ مليون دينار.

رسم بياني (١٩)

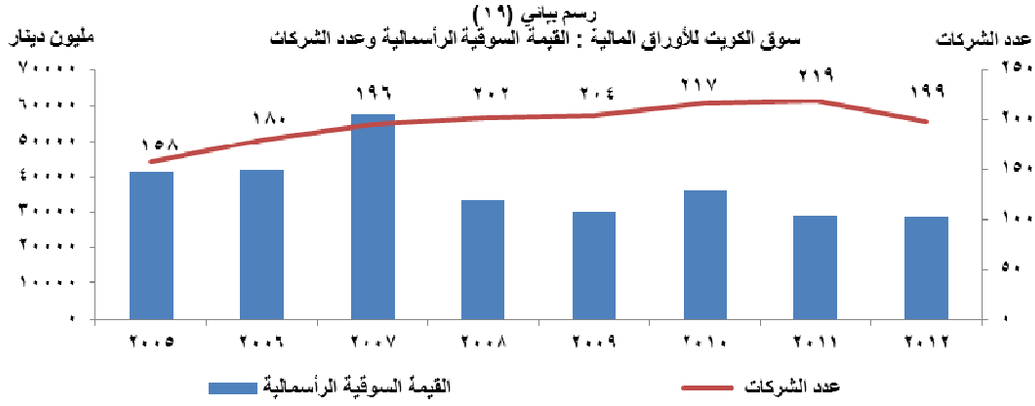

٢– قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المصدرة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضًا خلال عام ٢٠١٢ بنحو ٥٦٦٤ مليون سهم وبما نسبته ٥,٣%، لتصل إلى نحو ١٠٠٩٤٣ مليون سهم (منها ٨٦٥٢٠ مليون سهم لعدد ١٨٧ شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو ١٠٦٦٠٧ مليون سهم (منها نحو ٩٢٩٧٩ مليون سهم لعدد ٢٠١ شركة كويتية) في نهاية عام ٢٠١١، ويأتي ذلك الانخفاض في قاعدة الأسهم المصدرة بشكلٍ أساسي نتيجة شطب أسهم ١٤ شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث بلغ عدد أسهم الشركات المشطوبة خلال عام ٢٠١٢ نحو ٥٥٨٤ مليون سهم.

المحتويـــات

البيـــان	الصفحة
تقديـــم	١٣
موجز التقرير الاقتصادي.....	١٩
أداء الاقتصاد المحلي.....	٢٩
أولاً : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.....	٣٠
أ – القطاعات النفطية.....	٤٤
ب – القطاعات غير النفطية	٤٧
ثانياً : المستوى العام للأسعار المحلية	٥١
ثالثاً : السكان والقوى العاملة	٥٦
التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي	٦٩
١ – تطورات عرض النقد.....	٧٠
٢ – تطور الائتمان المصرفي	٧٤
٣ – تطورات سعر صرف الدينار الكويتي	٧٦
٤ – تطور أسعار الفائدة المحلية	٧٨
٥ – إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي.....	٨٠
أ – إصدار أدوات الدين العام.....	٨٠
ب – إصدار سندات البنك المركزي.....	٨٢
٦ – نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية.....	٨٣
٧ – أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي	٨٤
٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي	٨٥
٩ – التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية	٨٦
المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي	٩٣
هيكل الجهاز المصرفي والمالي	٩٣
الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية	٩٦
أولاً : الموجودات المحلية	٩٦
ثانيًا : المطلوبات المحلية.....	١٠١
ثالثًا : صافي الموجودات الأجنبية	١٠٢
رابعًا : الحسابات النظامية	١٠٣
خامسًا : التدفقات المالية	١٠٤
سادسًا : المؤشرات والنسب المالية.....	١٠٩

تابع/ المحتويـــات

البيـــان	الصفحة
الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية	١١٤
أولاً : شركات الاستثمار التقليدية	١١٥
ثانياً : شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.....	١١٧
ثالثاً : الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	١٢٠
الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية	١٢٢
الماليـة العامـة	١٣١
أولاً : الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢/١١	١٣١
ثانيًا : السنة المالية ٢٠١٣/١٢	١٣٦
التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	١٤٥
أولاً : الميزان السلعي	١٤٨
١ – الصادرات السلعية	١٤٩
٢ – الواردات السلعية	١٥٣
ثانياً : حساب الخدمات (صافي)	١٥٦
ثالثاً : الدخل الأساسي	١٥٨
رابعاً : الدخل الثانوي	١٥٩
خامساً : الحساب الجاري	١٥٩
سادساً : الحساب الرأسمالي.....	١٦٢
سابعًا : الحساب المالي	١٦٣
ثامنًا : السهو والخطأ (صافي)	١٦٦
تاسعًا : الميزان الكلـي	١٦٦

تابع/ المحتويـــات

البيـــــان	الصفحة
سوق الكويت للأوراق المـاليـة	١٧١
أولاً : مؤشرات التداول الرئيسية	١٧١
ثانيًا : حركـة الأسعار	١٧٣
ثالثًا : العوامل المؤثرة في أداء السوق	١٧٤
رابعًا : أرباح الشركات المدرجة في السوق.....	١٧٦
خامسًا: تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار	١٧٨

الجــداول

الرقم	عنــوان الجـدول	الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣١
٢	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	٣٤
٣	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣٥
٤	المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية	٣٧
٥	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية).....	٣٩
٦	الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي	٤٨
٧	الأهمية النسبية ومعدلات النمو للناتج المحلي (غير نفطي).....	٥٠
٨	تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠٠٠=١٠٠).....	٥٢
٩	تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة.....	٥٤
١٠	تطور المؤشرات الأساسية للسكان والقوى العاملة في دولة الكويت	٥٧
١١	التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي	٦١
١٢	التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع والمؤهل الدراسي	٦٤
١٣	تطور إجماليات عرض النقد	٧١
١٤	أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية في نهاية أرباع عام ٢٠١٢	٧٢
١٥	العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)	٧٣
١٦	صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي	٧٤
١٧	تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية	٧٥
١٨	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلٍّ من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية كل من أشهر عام ٢٠١٢	٧٧
١٩	تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١١ مقارنةً بنهاية العام السابق	٧٨
٢٠	تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي	٧٩
٢١	تطورات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية	٨٠
٢٢	تطورات أدوات الدين العام	٨٢
٢٣	تطورات سندات بنك الكويت المركزي.....	٨٣
٢٤	توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق.....	٨٤
٢٥	اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية.....	٨٥
٢٦	عمليات المقاصة	٨٦
٢٧	تطور هيكل الجهاز المصرفي	٩٤
٢٨	تطور هيكل الجهاز المالي	٩٥

تابع / الجــداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
٢٩	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية	٩٨
٣٠	تطور التوزيع النسبي لعناصر الميزانية المجمعة للبنوك المحلية	١٠٠
٣١	خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢	١٠٥
٣٢	بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية	١١١
٣٣	الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية	١١٤
٣٤	الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية	١١٧
٣٥	الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	١٢٠
٣٦	الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	١٢١
٣٧	الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية	١٢٣
٣٨	التوزيع النسبي لعناصر الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية	١٢٥
٣٩	تطور الإيرادات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/١١.....	١٣٢
٤٠	تطور الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة	١٣٣
٤١	تطور المصروفات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/١١.....	١٣٤
٤٢	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية	١٣٤
٤٣	موجز الحساب الختامي للموازنة العامة	١٣٥
٤٤	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة	١٣٧
٤٥	اعتمادات مصروفات الموازنة العامة	١٣٨
٤٦	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة	١٣٩
٤٧	الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة	١٤٠
٤٨	ملخص الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/١٢	١٤١
٤٩	الميزان السلعي	١٤٩
٥٠	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول	١٥٤
٥١	التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "سيف") من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٥٥
٥٢	الحساب الجاري والرأسمالي.....	١٦١
٥٣	الحساب المالي	١٦٣
٥٤	الميزان الكلي	١٦٧
٥٥	المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المُدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.....	١٧٢
٥٦	تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٢/٥/١٣- ٢٠١٢/١٢/٣١).....	١٧٣
٥٧	أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢	١٧٧

الرسـوم البيانيـة

الرقم	الرســم البيانـــي	الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣٢
٢	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب نوع الإنفاق	٣٦
٣	معدلات التغير للرقم القياسي لأسعار المستهلك	٥٣
٤	معدلات التغير للرقم القياسي لأسعار الجملة	٥٥
٥	توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.....	٥٩
٦	تطورات عرض النقد (ن٢)	٧١
٧	موجودات البنوك المحلية	٩٩
٨	موجودات شركات الاستثمار التقليدية	١١٦
٩	موجودات شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	١١٩
١٠	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية	١٣٢
١١	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة	١٣٥
١٢	تطور الإيرادات والمصروفات وفقًا لبيانات الحساب الختامي	١٣٦
١٣	تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة	١٣٩
١٤	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول	١٥٤
١٥	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية من دول مجلس التعاون الخليجي	١٥٥
١٦	الحساب الجاري	١٦٠
١٧	تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة	١٧٢
١٨	حركة مؤشر الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية	١٧٤
١٩	سوق الكويت للأوراق المالية (القيمة السوقية وعدد الشركات)	١٧٨

تصميم وإخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي